

أخبار عالمية

«فيراري»: السعودية محرك رئيسي لنموها بالشرق الأوسط



أصبحت السعودية أحد أبرز محركات نمو شركة «فيراري» الإيطالية في الشرق الأوسط، مدفوعة بتزايد أعداد الأثرياء والعملاء الشباب، وارتفاع الطلب على السيارات الرياضية الفاخرة. وأكد جورجيو توري، المدير الإقليمي للشركة، أن المملكة باتت سوقاً استراتيجية لنمو «فيراري» وابتكاراتها المستقبلية، مشيراً إلى دور «رؤية 2030» في تغيير تركيبة العملاء وتعزيز الاهتمام بريادة المحركات. وأوضح أن افتتاح صالة العرض الجديدة بالرياض، الأولى إقليمياً التي تعتمد الهوية المؤسسية الجديدة للشركة، يعكس أهمية السوق السعودية. ورغم تصاعد الطلب، تتسكك «فيراري» بحدودية الإنتاج للحفاظ على نفوذ علامتها.

موازنة فرنسا تواجه ضغطاً بـ54 مليار يورو



تواجه الحكومة الفرنسية برئاسة سيستيان لوكورنو تحديات متصاعدة لإقرار موازنة 2027، وسط معارضة خطط خفض العجز وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى أعلى مستوىاتها منذ 2022. وأرجأت الجمعية الوطنية التصويت على إيرادات الموازنة إلى 27 أكتوبر، لإتاحة مناقشة تعديلات قد ترفع العجز بنحو 10 مليارات يورو، وفق وزير الموازنة ديفيد أمبيل. وتسعى الحكومة لتحقيق وفورات بقيمة 54 مليار يورو، لكنها تواجه رفضاً برلمانياً متزايداً ومطالب برفع الإنفاق على الخدمات العامة. وتتعدّد المفاوضات مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

«بلومبرغ»: النحاس يحتاج استثمارات بـ332 مليار دولار



قدرت «بلومبرغ إن إي إف» حاجة قطاع تعدين النحاس عالمياً إلى استثمارات جديدة بقيمة 332 مليار دولار، لتجنب أزمة إمدادات تهدد التحول نحو الطاقة النظيفة. وحذرت من عجز محتمل يبلغ 20 مليون طن متري بحلول 2050، في حال عدم تطوير مناجم جديدة وتوسعة المشروعات القائمة. وتوقّعت دخول السوق مرحلة عجز اعتباراً من 2028، مع تسارع الطلب وتراجع إنتاج المناجم الحالية. ورجحت ارتفاع الطلب المرتبط بالكهرباء بنسبة 89% إلى 23.3 مليون طن بحلول 2050، مدفوعاً بالتوسع في السيارات الكهربائية وشبكات الطاقة. ويعزز ذلك أهمية الاستثمارات التعدينية لتأمين احتياجات الاقتصاد العالمي من المعدن الاستراتيجي.

مجلس الوزراء يستعرض مستجدات البرنامج ويؤكد تكامل الجهود لتنفيذ الأولويات الوطنية

تحسين بيئة الأعمال أولوية حكومية

3 متابعة المبادرات والإنجازات لدعم تنافسية الاقتصاد

2 «تشجيع الاستثمار» تعرض خطوات التنسيق بين الجهات الحكومية

1 رفع كفاءة الإجراءات لتعزيز مكانة الكويت في المؤشرات الدولية



أكد مجلس الوزراء أهمية مواصلة التنسيق بين الجهات الحكومية وتكامل جهودها لتحسين بيئة الأعمال في دولة الكويت، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات الحكومية وتعزيز تنافسية البلاد في المؤشرات والتقارير الدولية والعالمية، ويدعم تنفيذ الأولويات الوطنية.

واطلع المجلس، خلال اجتماعه أمس الثلاثاء برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، على العرض المرئي المقدم من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بشأن مستجدات أعمال اللجنة الدائمة لتحسين وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، التي أعدتها الجهات الحكومية المعنية بموضوعات تحسين بيئة الأعمال.

واستمع المجلس إلى شرح قدمه مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، رئيس اللجنة الدائمة لتحسين وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، استعرض خلاله ما أنجز في إطار عمل اللجنة، والخطوات والإجراءات التنسيقية التي اتخذتها الجهات الحكومية المعنية بموضوعات تحسين بيئة الأعمال.

وتناول العرض الجهود والمبادرات المرتبطة بتعزيز تنافسية بيئة الأعمال في الكويت، فيما شدد المجلس على أهمية تكامل العمل الحكومي لدعم جهود الدولة في هذا الشأن، وربط مواصلة التنسيق بين الجهات المعنية برفع كفاءة الإجراءات وتحسين موقع الكويت

مخاصة أكبر أمام أصحاب الأعمال للتوسع وتوجيه مواردهم نحو الإنتاج وتقديم الخدمات. وتبقى النتائج الملموسة على مستوى الخدمات الحكومية مقياساً أساسياً لأثر جهود التطوير، سواء من حيث سرعة إنجاز المعاملات أو وضوح الإجراءات وسهولة متابعتها. فكل تقدم في هذه الجوانب يدعم ثقة المستثمرين، ويعزز قدرة الكويت على استقطاب الاستثمارات وتشجيع رؤوس الأموال المحلية على تأسيس مشروعات جديدة.

خصوصاً في المعاملات التي ترتبط بأكثر من جهة. ويساعد تحديد الاختصاصات وتوحيد المتطلبات على الحد من تكرار الإجراءات، وتيسير انتقال المعاملة بين الجهات المعنية وصولاً إلى إنجازها. كما يرتبط تعزيز تنافسية الكويت بقدرة بيئة الأعمال على تلبية احتياجات الشركات بمختلف أحجامها، بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تتأثر بتكاليف التأسيس والتشغيل والمدة اللازمة للحصول على الموافقات. ومن شأن تطوير هذه الجوانب توفير

في المؤشرات والتقارير العالمية. وتكتسب جهود تحسين بيئة الأعمال أهمية خاصة في دعم توسع القطاع الخاص، إذ تسهم سهولة الإجراءات ووضوح المتطلبات الحكومية في مساعدة الشركات على التخطيط لمشروعاتها واتخاذ قراراتها الاستثمارية، فضلاً عن تقليص الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات وبدء الأنشطة التجارية. ويمثل التنسيق بين الجهات الحكومية أحد المتطلبات الأساسية لتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين،

إقبال دولي بطلبات تجاوزت 9.1 مليارات دولار في ذروتها

الكويت تنجز إصدار سندات بـ3.25 مليارات دولار لآجال 3 و10 سنوات

2 الإصدار الناجح يعكس ثقة مجتمع الاستثمار الدولي بدولة الكويت ومثانة أسسها الاقتصادية

1 الرفاعي: نواصل نهجاً منضبطاً لإدارة المالية العامة والدين العام

إدارة المالية العامة والدين العام بما يضمن الحفاظ على كفاءة الوصول إلى أسواق رأس المال، وصون المثانة المالية للدولة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتنويع الاقتصاد». وأفادت الوزارة بأن كلاً من سيتي، وغولدمان ساكس إنترناشونال، وإتش إس بي سي، وجي بي مورغان، وإس إم بي سي، تولت مهام التنسيق العالميين المشتركين للإصدار. كما شاركت باركليز، وآي سي بي سي، ومورغان ستانلي، بصفتهم مديرين رئيسيين مشتركين للإصدار.

الفئات الأخرى من المستثمرين 1 % وأشارت إلى أن التخصيصات توزعت جغرافياً على المملكة المتحدة وأوروبا بنسبة 36 %، والأمريكيين بنسبة 23 %، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 19 %، وآسيا بنسبة 12 %، وأسواق دولية أخرى بنسبة 10 %.

ونكرت أن الإصدار استقطب إقبالاً قوياً من المستثمرين الدوليين، إذ تجاوز إجمالي طلبات الاكتتاب 9.1 مليار دولار أمريكي في ذروته، بما يعادل نحو 2.8 ضعف إجمالي حجم الإصدار. وبيّنت الوزارة أن قاعدة المستثمرين المشاركين اتسعت بالتنوع والاتساع، حيث بلغت حصة مدراء الأصول من التخصيصات 39 %، تلتها البنوك بنسبة 31 %، ثم المؤسسات والبنوك المركزية بنسبة 15 %.

أعلنت وزارة المالية نجاح دولة الكويت في إصدار سندات بأسواق الدين العالمية بقيمة إجمالية بلغت 3.25 مليار دولار أمريكي، على شريحتين، بتاريخ 19 أكتوبر 2026. وأوضحت الوزارة أن الشريحة الأولى بلغت قيمتها 2.25 مليار دولار أمريكي لأجل 3 سنوات، بهامش بلغ 75 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزنة الأمريكية، فيما بلغت قيمة الشريحة الثانية مليار دولار أمريكي لأجل 10 سنوات، بهامش بلغ 105 نقاط أساس فوق عائد سندات الخزنة الأمريكية.

المضيق أمام تحول استراتيجي.. مع ظهور مسارات بديلة

«هرمل» قد يصبح «غير ضروري» خلال 5 سنوات

وقد سلط الصراع الضوء على اعتماد العالم الكبير على هذا الممر المائي الاستراتيجي، الذي كان يمر عبره سابقاً خمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. ويدفع هذا الوضع دول الخليج إلى توجيه مواردها نحو تطوير خطوط أنابيب للطاقة تصل إلى الموانئ؛ وهي استثمارات يرى الحديري أنها ستمكّن المنطقة من تجاوز تداعيات الصراع. وفي تقرير صدر يوم أمس، ذكر بنك «إتش إس بي سي» - استناداً إلى بيانات من منصة «ميد» المختصة في معلومات سوق الإنشاءات - أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا تطرح حزم مشروعات بقيمة 872 مليار دولار، وأنها جزء من خطة أوسع للبنية التحتية بقيمة 1.4 تريليون دولار لم تُرَسّ عقودها بعد.

قال جورج الحديري، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إتش إس بي سي»، أمس الثلاثاء، إن الاستثمار في مسارات لوجستية بديلة بمنطقة الخليج - بهدف تخفيف تداعيات الحرب التي تشارك فيها إيران - قد يجعل مضيق هرمز «غير ضروري» خلال السنوات الـ5 المقبلة. وأوضح جورج أن الاستثمار في بناء طرق بديلة وممرات للخدمات اللوجستية من شأنه أن يؤدي إلى تعافي منطقة الخليج من آثار التوترات في المنطقة. وأكد خلال فعالية في دبي، في ثاني زيارة له للمنطقة منذ بداية النزاع، أن التزام البنك تجاه دول مجلس التعاون الخليجي «راسخ»، وفق وكالة «رويترز».



أخبار
الشركات«صناعات»: حصة مرتقبة
بـ 10 % في "فولاذ العربية"

القابضة»، إلى جانب الحصة التي ستؤول إليها في «فولاذ العربية القابضة».

وسجلت «صناعات» أرباحاً بلغت 12.50 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض 68 % مقارنة بـ 39.12 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق.

غير العادية لـ «فولاذ القابضة»، التي تمتلك فيها حصة بنسبة 10 %، أقرت إعادة هيكلة داخلية تتضمن نقل ملكية أنشطة المجموعة في المملكة العربية السعودية إلى مساهميتها، كل بحسب نسبة مساهمتها.

وأضافت أنها ستحتفظ بحصتها الحالية البالغة 10 % في «فولاذ

أعلنت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة «صناعات» أن إعادة الهيكلة الداخلية لمجموعة فولاذ القابضة البحرينية ستؤول إلى تملكها حصة تبلغ 10 % من رأسمال شركة فولاذ العربية القابضة، بعد استكمال الإجراءات. وأوضح المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن الجمعية العامة

«المشتركة» تبحث
تأسيس شركة في الإمارات
وفرع في سورية

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن الاجتماع سيُعقد في الساعة الثانية والربع ظهراً، ويتضمن جدول أعماله أيضاً مناقشة فتح فرع للشركة في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب ما يستجد من أعمال.

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات أن مجلس إدارتها سيجتمع الأربعاء الموافق 21 أكتوبر 2026، لمناقشة تأسيس شركة قابضة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.

«سفن» تجدد تسهيلات
ائتمانية بـ 40 مليون دينار

وكانت «سفن» قد أعلنت في 30 سبتمبر 2026 تجديد تسهيلات ائتمانية بقيمة 20 مليون دينار، كما أعلنت في 8 أكتوبر إبرام عقد تسهيلات ائتمانية بقيمة 27 مليون دينار، لتمويل أنشطتها.

وسجلت الشركة أرباحاً بلغت نحو 2.37 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بتراجع 40.02 % مقارنة بـ 3.96 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق.

أبرمت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «سفن» عقداً لتجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية، بقيمة إجمالية تبلغ 40 مليون دينار، لتمويل أنشطتها.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أنه يتعذر تحديد الأثر المالي للعقد حالياً، مشيرة إلى أن المبالغ المستخدمة من التسهيلات ستعكس تدريجياً على بياناتها المالية خلال الفترات اللاحقة.

«البترول» تطالب «الصناعات الوطنية»
بـ 3.63 مليون دولار

يتضمن الإفصاح تفاصيل عن صدور حكم فيها.

وبلغت أرباح «الصناعات الوطنية» خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 859.84 ألف دينار، بتراجع 44.21 % مقارنة بـ 1.54 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام السابق.

لبورصة الكويت أمس، أن المطالبة تتعلق بمديونية عن استهلاك الوقود الغازي خلال الفترة من يناير 2012 إلى ديسمبر 2015.

وذكرت أن الدعوى تحمل رقم 5492 لسنة 2026، ومقيدة أمام المحكمة الكلية - تجاري مدني كلي، دون أن

أعلنت شركة الصناعات الوطنية أن مؤسسة البترول الكويتية أقامت دعوى قضائية ضدها وضد جهة أخرى، تطالب فيها الشركة بسداد 3.63 مليون دولار، بما يعادل نحو 1.13 مليون دينار، إضافة إلى المصروفات. وأوضح الشركة، في إفصاح

«السور للوقود»
تنتخب مجلس
إدارة جديداً

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة السور لتسويق الوقود، خلال اجتماعها أمس بنسبة حضور بلغت 74.127 %، على قبول استقالة أعضاء مجلس الإدارة الحاليين وانتخاب مجلس جديد.

وبحسب إفصاح الشركة لبورصة الكويت، ضم المجلس الجديد عبدالوهاب محمد عبدالله المن، وفرحان عبدالمحسن الفرحان، وعبدالله شاكرك العتيبي، ومحمد عبدالكريم عبدالكريم، وعبدالله محمد العيار، ونواف عبدالله الشهران، وعصام عبدالله المرجان، إضافة إلى العضوين المستقلين منى محمد علي وقصي فهد الصرعاوي.

وأوضحت الشركة أن انتخاب المجلس الجديد لا يترتب عليه أثر مالي على مركزها المالي. وحققت «السور للوقود» أرباحاً بلغت نحو 4.02 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 3.06 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق، بنمو 31.50 %.

«عمار»: مقاصة قضائية تسدد
كامل التزاماتها في دعوى

نحو 103 آلاف دينار شاملة المصروفات القضائية إلى «المجموعة الدولية للمشاريع»، لتُجرى المقاصة بين المبالغ المتبقية للطرفين في ملف التنفيذ.

وشمل حكم التمييز إلغاء الفوائد المقضي بها بنسبة 7 % سنوياً اعتباراً من 2 مارس 2014، وإلزام «عمار» برد أقساط بقيمة 97.5 ألف دينار، فضلاً عن المصروفات المقررة.

وأكدت الشركة أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً إلا عند التحصيل.

وحققت «عمار» أرباحاً بلغت 294.58 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بنمو 12.13 % مقارنة بـ 262.72 ألف دينار في الفترة الماثلة من العام السابق.

أعلنت شركة عمار للتمويل والإجارة إجراء مقاصة قانونية في دعاها ضد شركة المجموعة الدولية للمشاريع العقارية، ترتب عليها سداد كامل التزامات «عمار» في ملف التنفيذ، وبقاء مبلغ مستحق لها على الشركة المحكوم ضدها، حددته في إفصاحها بنحو 141.92 ألف دينار.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن المقاصة نُفذت لدى إدارة التنفيذ بوزارة العدل في 19 أكتوبر 2026، استناداً إلى حكم محكمة التمييز في الدعوى المتعلقة بالمطالبة بمديونية وتعويض.

وبحسب الإفصاح، قضى الحكم لصالح «عمار» بمبلغ 980.06 ألف دينار شاملاً المصروفات، كما ألزمها بأداء

«معادن» توقع عقداً لشراء سكراب
البلاستيك من «إيكويت»

وأضافت أنه يتعذر تحديد الأثر المالي للعقد حالياً، على أن تعكس الأرباح الناتجة عنه على نتائج الشركة خلال مدة سريانها.

وسجلت «معادن» خسائر بلغت 55.40 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل أرباح بقيمة 198.45 ألف دينار في الفترة المقابلة من العام السابق.

وقّعت شركة المعادن والصناعات التحويلية «معادن» عقداً مع شركة إيكويت للبتروليكيماويات لشراء مواد سكراب البلاستيك، لمدة سنة قابلة للتجديد.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن قيمة العقد غير محددة، لارتباط أسعار شراء هذه المواد بالأسعار العالمية السائدة لبيع مواد البلاستيك الخام.

«جي إف إتش» ينال
موافقة لرفع حصته
في «عقارات السيف»

أعلن بنك جي إف إتش موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة عقارات السيف على صفقة تتيح له رفع ملكيته غير المباشرة في الشركة إلى 50.07 %، عبر شراء حصة إضافية تبلغ 20.67 % من رأسمالها.

وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة البحرين، أن الجمعية، التي انعقدت في 18 أكتوبر 2026، وافقت أيضاً على الإعفاء من الالتزام بتقديم عرض استحواذ إلزامي، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وقواعد مصرف البحرين المركزي.

وتتضمن الصفقة استحواذ شركة «سيف إكويتي غروث إنفستمنت»، التي أسستها «جي إف إتش بارتنرز لإدارة الصناديق» التابعة للبنك، على نحو 95.088 مليون سهم من أسهم «عقارات السيف».

وبعد إتمام الصفقة، سترتفع ملكية «سيف إكويتي غروث إنفستمنت» إلى نحو 230.33 مليون سهم، تعادل 50.07 % من رأس المال المصدر للشركة.

تداول 213.58 مليون سهم عبر 20.14 ألف صفقة

61.63 مليون دينار سيولة بورصة الكويت

1 رئيسي 50، يصعد 0.64%.. ومكاسب 54 شركة تحدّ من سلبية الإغلاق

2 «بيتك» يستحوذ على 18% من السيولة بتعاملات 11.08 مليون دينار



كتب مساعد صالح

الربع الثالث بنسبة 6.5%. وشكلت تداولاته نحو 18% من إجمالي قيمة التعاملات، بما يعادل قرابة دينار واحد من كل 5.6 دنانير جرى تداولها في البورصة.

ويجعل هذا الثقل متابعة نتائج الشركات القيادية عنصراً مهماً في فهم اهتمام المتعاملين. غير أن تصدر السيولة لا يحدد بمفرده اتجاه السهم، ولا يثبت أن جميع التعاملات جاءت استجابة للأرباح. وتكمن أهمية النتائج المالية في توفير أساس لتقييم الأداء، بينما يتوقف انعكاسها السعري على توقعات المستثمرين السابقة، ونوعية الأرباح، والأسعار التي يجري عندها التداول.

اختبار الاستمرارية

تمنح حصيلة الجلسة أساساً لتفاؤل محسوب، يستند إلى ارتفاع مؤشري الرئيسي، وضيق خسائر الأول والعام، وإقتراب أعداد الأسهم الراجعة من الخاسرة. وهذه عناصر تشير إلى مقاومة نسبية للضغوط، لكنها تحتاج إلى الاستمرار حتى تتحول من ملامح جلسة واحدة إلى اتجاه أكثر وضوحاً.

وسيكون اتساع الصعود ليشمل قطاعات إضافية، وتحسن مشاركة الأسهم ذات الأوزان المؤثرة، واستمرار النشاط على قاعدة أوسع من الشركات، من العلامات التي تعزز جودة الأداء. أما بقاء المكاسب مركزة في أسماء محددة مع استمرار تراجع غالبية القطاعات، فيُبقى الوصف الأقرب هو الانتقائية. وبذلك، تبدو البورصة محتفظة بفرص إيجابية داخل جلسة متباينة، مع حاجة التحسن إلى تأكيد إضافي.

هذا التوزيع أن الضغوط كانت أوسع انتشاراً بين القطاعات، رغم وجود مكاسب قوية في بعضها. لكن المقارنة بين النسب القطاعية تستلزم النظر إلى تركيبة كل قطاع وعدد شركاته وأوزانها؛ فالارتفاع الكبير في قطاع معين لا يعني بالضرورة أن أثره على المؤشر العام يفوق أثر انخفاض أقل في قطاع آخر. ولهذا أمكن للرعاية الصحية تسجيل مكاسب لافتة، بالتزامن مع بقاء المحصلة العامة في النطاق السالب، دون تعارض بين النتيجة.

فرص متباينة

تصدر سهم «التقدم» قائمة الأسهم المرتفعة بمكاسب بلغت 20.81%، بينما جاء «قيوين أ» في مقدمة المتراجعين بانخفاض 5.30%. ويبرز التباعد بين طرفي القائمة اتساع الفروق في الأداء، بما يؤكد أن الجلسة لم تكن هادئة على مستوى جميع الشركات، حتى مع محدودية تغير المؤشر العام. ويعني ذلك أن تقييم السوق يحتاج إلى الجمع بين الصورة الكلية وتفاصيل الأسهم. فصعود شركة بنسبة كبيرة لا يثبت وحده وجود موجة ارتفاع عامة، كما أن تراجع شركة أخرى لا يختزل اتجاه بقية الشركات. وتظل الإشارة الإيجابية الأوسع في جلسة الثلاثاء هي مشاركة 54 سهماً في المكاسب، بما يمنح الصعود امتداداً يتجاوز المتصدر وحده.

محفز الأرباح

تصدّر سهم «بيتك» قائمة السيولة بتداولات قيمتها 11.08 مليون دينار، بالتزامن مع نمو أرباحه في

«مراكز» الأكثر ارتفاعاً

برز سهم «مراكز» بين الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال جلسة الثلاثاء، إلى جانب «التقدم» و«تحصيلات» و«كميفك» و«سينما»، وفق حصيلة الإغلاق المنشورة. ويضعه هذا الأداء ضمن الأسماء التي خالفت تراجع المؤشر العام، في جلسة أتاحت تحقيق مكاسب لعدد من الشركات رغم الضغوط القطاعية.

مليون دينار تنفيذ أكثر من 20 ألف صفقة، بما يعكس استمرار التعامل على الأسهم خلال الجلسة. وبقسمة القيمة الإجمالية على عدد الصفقات المعلن، يبلغ متوسط قيمة الصفقة نحو 3060 ديناراً، بينما يصل متوسط حجمها إلى قرابة 10.6 آلاف سهم، وهي متوسطات حسابية تختلف عن القيم الفعلية للصفقات المنفردة. ولا تكشف هذه المتوسطات وحدها عن هوية المتعاملين أو حجم مشاركة المؤسسات والأفراد، لكنها تساعد على وصف النشاط بصورة أوضح. كما أن قيمة التداول تمثل إجمالي عمليات البيع والشراء المنفذة، وليست صافي أموال جديدة دخلت السوق. وتبقى دلالتها الإيجابية مرتبطة باستمرار التعامل وتوافر نشاط قابل للمتابعة، على أن تتحدد قوة الاتجاه من اقتران هذا النشاط بتحسن الأسعار واتساع المكاسب.

تفاوت القطاعات

على المستوى القطاعي، انخفضت ثمانية قطاعات، تصدرتها المواد الأساسية بنسبة 2.49%، مقابل ارتفاع أربعة قطاعات بقيادة الرعاية الصحية الذي قفز 7.37%، فيما استقر قطاع المنافع. ويكشف

القيادية إلى غيرها؛ إذ يحتاج إثبات ذلك إلى بيانات تفصيلية عن تدفقات التداول وتوزيعها بين الشركات.

اتساع المشاركة

بلغ إجمالي الأسهم التي سجلت ارتفاعاً أو انخفاضاً أو استقراراً 130 سهماً، استحوذت الشركات الراجعة على نحو 41.5% منها، مقابل قرابة 46.9% للمتراجعة، ونحو 11.5% للمستقرة. وتوضح هذه النسب أن الغلبة العددية ظلت للبائعين من حيث اتجاه الأسعار، لكنها لم تكن واسعة بما يجعل الصعود محصوراً في حالات فردية قليلة.

وتزداد أهمية هذا التوزيع عند قراءة المؤشر العام؛ فالانخفاض المحدود في المؤشر لا يصف بمفرده تجربة جميع المتعاملين خلال الجلسة. فقد سجلت عشرات الشركات مكاسب، بينما تعرضت أخرى للضغط. ومن ثم، فإن متابعة اتساع المشاركة في الارتفاع خلال الجلسات المقبلة ستكون أكثر فائدة في تقييم قوة التحسن من الاكتفاء بلون المؤشر عند الإغلاق.

حركة نشطة

أتاحت تداولات بقيمة 61.63

أن انخفاضهما تزامن مع صعود مؤشري السوق الرئيسي. ويعني ذلك أن المحصلة السلبية لم تشمل جميع شرائح التداول بالدرجة نفسها، وأن تأثير الأسهم المتراجعة على المؤشرات لم يمنع ظهور تحركات إيجابية في أجزاء أخرى من البورصة.

ومع ذلك، فإن محدودية الانخفاض لا تكفي وحدها لإعلان انتهاء الضغوط، لكنها تمنح قراءة أقل تشاؤماً للإغلاق. فالفارق واضح بين جلسة تتراجع فيها مختلف المؤشرات وتتسع خلالها قائمة الخاسرين، وأخرى تحتفظ فيها شريحة واسعة من الشركات بمكاسبها، بينما تسجل المؤشرات الأوسع خسائر محدودة. وتندرج تعاملات الثلاثاء ضمن الحالة الثانية، وفق حصيلة الأسعار المعلنة.

انتقائية التعاملات

حمل ارتفاع «رئيسي 50» بنسبة 0.64%، مقابل زيادة السوق الرئيسي 0.26%، دلالة على تفاوت قوة الأداء داخل هذه الشريحة نفسها. فالشركات الداخلة في المؤشر الأول تختلف أوزانها وتركيباتها عن السوق الرئيسي الأوسع، ولذلك تعكس الفجوة بين النسبتين اختلاف أثر تحركات الأسهم، ولا تعني ارتفاع جميع الشركات بالمستوى ذاته.

وتشير هذه الصورة إلى استمرار مساحة للاختبار بين الأسهم، بدلاً من خضوع السوق لاتجاه واحد شامل. كما أن تحسن مؤشري الرئيسي، بالتزامن مع انخفاض الأول، يسمح بالحديث عن تباين في وجهات النشاط، لكنه لا يكفي للجزم بانتقال الأموال من الأسهم

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة الثلاثاء على تباين في مؤشرات الرئيسية، وسط تداولات بلغت قيمتها 61.63 مليون دينار، في جلسة جمعت بين انخفاض محدود للسوقين الأول والعام، وارتفاع مؤشري الرئيسي و«رئيسي 50». وأظهرت حركة الأسعار استمرار فرص الصعود في مجموعة من الأسهم، رغم تراجع غالبية القطاعات، بما منح التعاملات قدراً من التماسك وحدّ من اتساع الأثر السلبي على المؤشر العام.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.16%، وتراجع المؤشر العام 0.09%، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.26%، وصعد «رئيسي 50» بنحو 0.64%، مقارنة بإغلاق الاثنين. وبلغ حجم التداول 213.58 مليون سهم، جرى التعامل عليها من خلال 20.14 ألف صفقة، فيما توزعت حركة الأسهم بين ارتفاع 54 سهماً وتراجع 61 سهماً واستقرار 15 سهماً.

وتقدم هذه الحصيلة صورة أكثر توازناً مما يوحي به تراجع ثمانية قطاعات؛ إذ بقي الفارق بين عدد الأسهم المنخفضة والمرتفعة عند سبعة أسهم فقط. ومن قراءة هذه الأرقام، تبدو الجلسة أقرب إلى تداولات انتقائية تتفاوت فيها اتجاهات الشركات، مع استمرار الضغوط على جانب من السوق، ووجود قدرة لدى أسهم أخرى على تحقيق مكاسب.

تماسك نسبي

برز ضيق نطاق خسائر المؤشرين الأول والعام باعتباره أحد الجوانب الإيجابية في الجلسة، خصوصاً

«وطنية» تتصدر الكميات

جاء سهم «وطنية» في مقدمة نشاط الكميات بتداول 15.55 مليون سهم، تمثل نحو 7.3% من إجمالي حجم التعاملات البالغ 213.58 مليون سهم. وأظهر ذلك حضوراً بارزاً للسهم على مستوى عدد الأوراق المالية المتداولة خلال الجلسة.

3 إشارات تستحق المتابعة

دون إلغاء الغلبة النسبية للانخفاض.

ثالثاً: اختلاف الاتجاهات. صعد مؤشرا الرئيسي و«رئيسي 50» مقابل تراجع الأول، بما يؤكد أهمية النظر إلى مكونات السوق وعدم اختزال أدائه في مؤشر واحد. وتصبح هذه الإشارات أكثر قوة إذا تكررت مع مشاركة قطاعية أوسع في الجلسات التالية.

أولاً: محدودية الخسائر. تراجع المؤشر العام 0.09% فقط، ما يعكس ضيق المحصلة السلبية رغم انخفاض ثمانية قطاعات، ويترك مجالاً لمراقبة قدرة الأسهم المؤثرة على استعادة التوازن.

ثانياً: تنوع المكاسب. شمل الارتفاع 54 سهماً، بفارق سبعة أسهم عن قائمة المتراجعين، وهو توزيع يمنح الجلسة قدراً من التوازن العددي، من

3

الرعاية الصحية يقفز 7.37% ويتصدر القطاعات الراجعة

البدوي: اتفاقية التجارة الحرة تمثل إنجازا مهما في تاريخ ومستقبل العلاقات المشتركة

إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من 99% من صادرات الخليج إلى المملكة المتحدة

1 فرص أوسع لزيادة الصادرات غير النفطية ولا سيما في مجالات الألمنيوم والأسمدة

2 المرزوق: ضرورة انتقال التجارة الحرة الخليجية مع المملكة المتحدة إلى مرحلة التنفيذ



أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أمس الثلاثاء أن إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة في مايو الماضي يمثل إنجازا مهما في تاريخ ومستقبل العلاقات بين الجانبين لما سيتمخض عنه من مشاريع واستثمارات مثمرة وفرص اقتصادية مشتركة.

جاء ذلك في كلمة البديوي أمام «ؤتمر الحوار الاستراتيجي الخليجي - البريطاني» في لندن مضيفا أن «من بين أبرز الفوائد المتوقعة للاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من 99 % من صادرات دول مجلس التعاون إلى المملكة المتحدة».

وبين أن «الاتفاقية تتيح أيضا فرصا لتعزيز مكانة دول مجلس التعاون كمركز عالمي للخدمات اللوجستية وإعادة التصدير مع تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من توسيع نطاق عملها لها والحصول على فرصة أكبر للوصول إلى السوق البريطانية».

واعتبر البديوي أن هذه المزايا ستوفر أيضا فرصا أوسع لتوسيع الصادرات غير النفطية ولا سيما في مجالات الألمنيوم والأسمدة والتصنيع إضافة إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات بين الجانبين وتعزيز الروابط الاقتصادية بينهما.

وأوضح أن أهمية اتفاقية التجارة الحرة لا تقتصر على منافعها التجارية فحسب بل تضع أساسا أكثر متانة لشركات اقتصادية واستثمارية طويلة الأمد مشيرا إلى أن ذلك سيشجع لكلا الطرفين الاستفادة من نقاط قوتها التنافسية وخاصة في القطاعات التي تدعم التنوع الاقتصادي والإنتاجية والقدرة التنافسية.

ولفت البديوي إلى أنه على رأس هذه القطاعات يأتي التصنيع المتقدم والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي إضافة إلى الطاقة المتجددة والبيئة.

وأشار إلى أن الاتفاقية ستعزز التعاون مع الشركاء الرئيسيين لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز 1.8 تريليون دولار ما يجعلها تحتل مجتمعة المرتبة الخامسة عالميا في حين يبلغ إجمالي ميزانيات دول المجلس مجتمعة 2.4 تريليون دولار ما يضعها مجتمعة ضمن أكبر عشرة اقتصادات في العالم.

التكامل الاقتصادي

وأكد البديوي أن دول مجلس التعاون تواصل المضي قدما في تحقيق عدة أهداف استراتيجية أهمها التكامل الاقتصادي وتنويع القواعد الإنتاجية إضافة إلى تحسين بيئات الأعمال وتمكين القطاع الخاص.

وأفاد بأن دول مجلس التعاون حققت كذلك تقدما كبيرا في تطوير المدن الذكية وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل النفايات علاوة على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين كفاءة إدارة المدن. ورأى

التصدير الرسمية. واعرب في كلمة مماثلة بالمؤتمر عن رغبته في ان تشهد الفترة المقبلة كثيفا للمشاريع الفعلية وبناء شراكات جديدة تحمل إعلان السياسيين من الطموحات إلى إنجازات ملموسة.

وأوضح سرور ان هناك العديد من المجالات التي يرى انها تتيح فرصا «واعدة للتعاون مثل قطاع الطيران الذي يشهد توسعا هائلا في منطقة الخليج اضافة إلى الخدمات المالية والقانونية. وأشار في هذا الصدد إلى انه يرغب في بحث فكرة تعزيز الشراكة بين دول الخليج والمملكة المتحدة للاستثمار المشترك في دول ثالثة عوضا عن الاقتصار على بحث فرص الاستثمار الثنائي معتبرا ان هذا المجال يمكن ان يمثل بدوره فرصة «كبيرة للغاية» لتعزيز التعاون بين الجانبين.

وناقش المشاركون خلال المؤتمر عدة محاور في العلاقات الاقتصادية وتطويرها بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة أبرزها التجارة والاستثمار والخدمات المالية واستثمارات في أسواق المال والاقتصادات الرقمية.

التحتية والخدمات المالية والصناعات المتقدمة إلى جانب المجالات ذات الأولوية المشتركة.

المشهد الاستثماري

كما لفت إلى أن المشهد الاستثماري العالمي يعرف تغيرات متسارعة إذ لم يعد المستثمرون ينظرون إلى حجم الأسواق فحسب بل يبحثون أيضا عن الاستقرار ووضوح السياسات والترابط والابتكار والفرص طويلة الأجل. وأوضح المرزوق ان في دول المجلس يواصل التنويع الاقتصادي فتح آفاق جديدة للشراكات الدولية كما تركز دولة الكويت على استقطاب الاستثمارات النوعية التي تسهم في تحقيق النمو المستدام ودعم الابتكار وخلق وظائف عالية القيمة وتعزيز دور القطاع الخاص.

مرحلة التنفيذ

من جانبه دعا وزير الدولة البريطاني للسياسة التجارية انس سرور إلى ضرورة دخول اتفاقية التجارة الحرة إلى مرحلة التنفيذ دون انتظار استكمال إجراءات

الكويتي للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز المرزوق ضرورة انتقال اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة من مرحلة الحوار إلى التنفيذ.

واعتبر المرزوق خلال كلمته بمؤتمر، الحوار الاستراتيجي الخليجي - البريطاني، ان اتخاذ القرارات في هذه المرحلة المفصلي «أمر بالغ الأهمية» لأنه السبيل لتحويل الفرص إلى مشروعات وشراكات وقيمة اقتصادية ملموسة يمكن قياسها. وأشار إلى ان إعداد اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول المجلس تم بدقة ومن شأن إتسامها أن يمنح الشركات من الجانبين الوضوح والقدرة على الوصول إلى الأسواق بما يساعدها على المضي قدما في خططها الاستثمارية.

ورأى المرزوق انه ينبغي للمرحلة المقبلة من العلاقات الخليجية - البريطانية أن تستند إلى تاريخ الروابط القوية بينهما وأن تسهم في بناء شراكة أعمق في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والبنية

البدوي أن هذه المبادرات تعكس الالتزام الخليجي الراسخ بتبني تخطيط حضري مستدام ومتطور تقنيا مشيرا إلى أن التركيز المتزايد على الأمن السيبراني يهدف للحماية من التهديدات الناشئة والحفاظ على الثقة في الاقتصاد الرقمي.

وشدد على أن هذا التحول يمهّد الطريق لمستقبل يؤدي فيه الابتكار التكنولوجي والتكامل الرقمي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في القطاع التقني وجذب كبرى شركات التكنولوجيا. ويشارك في المؤتمر ممثلون عن دول مجلس التعاون الخليجي ومديرو هيئات رسمية إضافة إلى نخبة من رؤساء الشركات الاقتصادية وخبراء من المملكة المتحدة ودول الخليج.

ويأتي تنظيم هذه المؤتمر بعد خمسة أشهر من توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا وذلك بعد عدة سنوات من المفاوضات.

اتخاذ القرارات

من جانبه أكد وزير الدولة

لتخفيف الضغط عن الأسواق وأسعار الوقود

دول الخليج تدعم فرنسا بـ295 ألف طن من الديزل شهريا

1 الكويت ستورد كميات من الديزل والكيروسين إلى إقليمي مايوت وريونيون الفرنسيين

2 باريس تحصل على 200 ألف طن إضافية شهرياً من الإمارات والبحرين



من جانبها، قدمت الكويت «التزامات واضحة جداً» بتوريد كميات من الديزل والكيروسين إلى إقليمي مايوت وريونيون الفرنسيين في المحيط الهندي عبر سلطنة عُمان، متجاوزة بذلك مضيق هرمز الذي أغلقته إيران عملياً منذ بداية الحرب في الشرق الأوسط.

وأفاد قصر الإليزيه بأن فرنسا تجري محادثات مع دول المنطقة «لخفض أسعار التأمين البحري، ما يمكن الشركات من نقل كميات أكبر» من المحروقات عبر المضيق بتكلفة أقل.

وقالت الرئاسة الفرنسية: «نعزز أمننا في مجال الطاقة بواسطة هذه الالتزامات طويلة الأجل من شركائنا»، من دون تحديد الأثر المتوقع على أسعار الوقود في محطات التعبئة.

ولفتت إلى أن ذلك ومع الإفراج عن احتياطات استراتيجية في فرنسا «سيؤثر على الأسعار التي لا يمكننا تحديدها في هذه المرحلة».

حصل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال جولته الحالية في الخليج على تعهدات بتقديم آلاف الأطنان الإضافية من الديزل لبلاده، بينها 200 ألف طن من الإمارات، والبحرين، بحسب ما أعلن قصر الإليزيه أمس الثلاثاء.

وقال القصر الرئاسي إن ماكرون حصل على «تعهدات» بتلقي نحو 100 ألف طن من الديزل شهرياً من الإمارات، وسيحصل على تعهدات بتلقي 100 ألف طن إضافية شهرياً خلال زيارته إلى البحرين. وأضاف الإليزيه أن فرنسا، ومع الكميات الإضافية التي تم تأمينها مسبقاً من السعودية، والبالغة 95 ألف طن لشهري «أكتوبر، ونوفمبر»، تكون قد حصلت على تعهدات بتلقي 295 ألف طن شهرياً، أي «ما يزيد قليلاً عن 10 % من استهلاكها من الديزل، وذلك لتخفيف الضغط عن الأسواق وأسعار الوقود في محطات التعبئة».

في إطار حرصه على تعزيز حضوره في أبرز المحافل العالمية ومواصلة دوره الفاعل في الحوار الاقتصادي الدولي

«الوطني» يختتم مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2026

1 وفد البنك حضر حفل استقبال اتحاد مصارف الكويت تحت رعاية محافظ المركزي وبحضور رؤساء البنوك الكويتية

2 شارك في عدد من الجلسات والفعاليات التي جمعت نخبة صناع القرار الاقتصادي والمالي حول العالم



عصام الصقر مترئساً وفد بنك الكويت الوطني في المنتدى الاقتصادي الخليجي الاسيوي



خالد السايير في حفل استقبال اتحاد مصارف الكويت



عصام الصقر مع وزير المالية الدكتور يعقوب الرفاعي وسفير الكويت لدى تايلند الدكتور مشعل المنصور وحمد المرزوق ومي المصنف وعبدالله السميح



صلاح الفليج وسليمان المرزوق خلال مشاركتهما في المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي

والجلسات المتخصصة التي تناولت أبرز القضايا الاقتصادية والتنموية الراهنة. ويؤكد بنك الكويت الوطني من خلال مشاركته السنوية في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التزامه بمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية وتعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية، بما يدعم دوره الريادي ويسهم في الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتطوير خدماته المصرفية، فضلاً عن دعم جهود التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي في الكويت والمنطقة.

كما تمثل هذه الاجتماعات فرصة مهمة للبنك لتبادل الخبرات والرؤى مع كبار المسؤولين والخبراء الاقتصاديين والقيادات المصرفية العالمية، والاطلاع على أحدث التوجهات والتطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية على مستوى العالم. ويتمتع بنك الكويت الوطني بحضور عالمي واسع يمتد عبر 13 دولة في أربع قارات، كما يتميز بأحد أفضل مستويات التصنيف الائتماني بين البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لتقييم مؤسسات التصنيف العالمية الثلاث: «موديز»، و«فيتش»، و«ستاندرد آند بورز».

بالاستقرار المالي، والسياسات الاقتصادية، والتحديات التي تواجه القطاع المالي العالمي.

منصة للحوار الاقتصادي العالمي

وتُعد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أهم وأكبر التجمعات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث تجمع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية والمسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص وممثلي المنظمات الدولية ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية، بهدف مناقشة القضايا الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام العالمي.

وشهدت اجتماعات هذا العام مناقشات موسعة حول آفاق الاقتصاد العالمي، والاستقرار المالي، ودور إصلاحات الحوكمة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاندماج الاجتماعي، إلى جانب التحديات التي تواجه الأسواق المالية العالمية والقطاع المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة.

كما تضمنت الاجتماعات أعمال عدد من اللجان الرئيسية، من بينها لجنة التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشرة، ومجموعة الأربعة والعشرين، إضافة إلى العديد من الندوات

التي جمعت كبار صناع القرار الاقتصادي والمالي من مختلف أنحاء العالم، حيث ناقشت الاجتماعات أبرز المستجدات الاقتصادية والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، إضافة إلى مستقبل أسواق المال والقطاع المصرفي، وآفاق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي العالمي.

وعقد الوفد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع كبار المسؤولين وصناع القرار وممثلي المؤسسات المالية الدولية، بحث خلالها فرص التعاون المشترك وتبادل الرؤى حول أبرز التطورات الاقتصادية والمالية على المستويين الإقليمي والعالمي.

كما شارك الوفد في الندوة السنوية التي تنظمها مجموعة الثلاثين (G30)، والتي تجمع محافظي البنوك المركزية والرؤساء التنفيذيين للقطاع المالي العالمي والأكاديميين والخبراء الاقتصاديين لمناقشة القضايا المالية والنقدية الأكثر أهمية وتأثيراً على الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي.

وحضر وفد البنك كذلك الاجتماع السنوي لأعضاء معهد التمويل الدولي (IIF)، الذي يعد من أبرز المنصات العالمية للحوار بين المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، حيث تناول الاجتماع أبرز القضايا المرتبطة

البنوك المركزية العربية، وعدد من كبار المسؤولين وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم. كما حضر حفل الغداء الذي أقامه سفير دولة الكويت لدى مملكة تايلند، الدكتور مشعل المنصور، في فندق إنتركونتيننتال بانكوك على شرف الوفد الكويتي المشارك في الاجتماعات، حيث شكل مناسبة لتبادل الآراء حول أبرز القضايا الاقتصادية والمالية المدرجة على جدول أعمال الاجتماعات، إلى جانب تعزيز التواصل بين ممثلي الجهات الكويتية المشاركة.

وعلى هامش الاجتماعات السنوية شارك الوفد في مناقشات المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت، حيث ناقش المشاركون سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية، إلى جانب استعراض الفرص الواعدة للتعاون المالي والتجاري ومناقشة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة.

لقاءات وفعاليات

وشارك وفد الوطني في عدد من الجلسات والفعاليات المصاحبة للاجتماعات السنوية

اختتم وفد بنك الكويت الوطني مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي لعام 2026، التي استضافتها العاصمة التايلاندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر، وذلك في إطار حرص البنك على تعزيز حضوره في أبرز المحافل الاقتصادية والمالية العالمية ومواصلة دوره الفاعل في الحوار الاقتصادي الدولي.

وترأس وفد البنك نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، وضم كلاً من الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت سليمان المرزوق، والرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة عمر بو حديبة، ورئيس المؤسسات المالية خالد السايير، ورئيس الاتصال الرقمي عبدالمحسن الرشيد. وشارك وفد البنك في حفل الاستقبال الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت، في فندق كابيل بانكوك تحت رعاية وحضور محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، وبحضور نخبة من القيادات المصرفية العالمية، إلى جانب رؤساء البنوك الكويتية ومحافظي



...مع عبدالله السميح وشيخة العيسى



عصام الصقر متوسطاً علي خليل وعبد اللطيف النصف

تقديرًا لتأثيره ودوره في قيادة جهود الاستدامة في مجموعة بيت التمويل الكويتي

«فوربس» تتوج الشملان في المركز الأول على مستوى قطاع البنوك في الكويت

حل في المركز السابع على مستوى الشرق الأوسط القائمة ضمت 145 مشاركة موزعة على 17 قطاعاً



مشعل الشايع متسلماً للجائزة من الدكتورة أمنة بنت عبدالله الضحاك، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات بحضور خلود العميان الرئيس التنفيذي لفوربس

تقديرًا لتأثيره البارز ودوره في قيادة جهود الاستدامة في مجموعة بيت التمويل الكويتي، توجت مجلة «فوربس» الشرق الأوسط، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، في المركز الأول على مستوى قطاع البنوك في الكويت، والسابع على مستوى الشرق الأوسط، ضمن قائمة مجلة «فوربس» لقادة الاستدامة في الشرق الأوسط لعام 2026.

وجاء التتويج خلال حفل جوائز «قادة الاستدامة» الذي عقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي تحت رعاية الدكتورة أمنة بنت عبدالله الضحاك، وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمع القادة في مجال الاستدامة والتكنولوجيا والتمويل لتعزيز الممارسات الخضراء وتعزيز الاستدامة، حيث تسلم التكريم بالنيابة عن الشملان، رئيس الالتزام والحوكمة للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، مشعل الشايع.

وتسلط قائمة قادة الاستدامة لعام 2026 الضوء على المسؤولين التنفيذيين الذين يسهمون في دفع أجندة الاستدامة، ويؤثرون في مسار أبرز الشركات في المنطقة. وتضم 145 مشاركة موزعة على 17 قطاعاً، تشمل: البنوك، والطاقة والمرافق، والشركات العائلية، والخدمات المالية، والأغذية والزراعة، والمناطق الحرة، والرعاية الصحية، والاستثمار والشركات القابضة، والصناعة، والنفط والغاز، والعقارات والإنشاءات، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا والاتصالات، والنقل

الكربونية من أجل غد أكثر استدامة. ويعد بيت التمويل الكويتي أول الجهات التي بدأت تقارير أثر القياس، ويطلق سنوياً تقرير الاستدامة، وتقرير البصمة الكربونية، والذي يتضمن معلومات قيمة ورؤى وخططاً مفصلة تسلط الضوء على الحياض الكربونية، وتقليل الآثار السلبية للأنشطة غير المتوائمة مع حماية البيئة خلال السنوات المقبلة بما يتماشى مع المبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ.

الاستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP. ويواصل تنظيم برنامج «استدامة الأعمال» الأول من نوعه، لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs، بهدف منحهم ميزة تنافسية لتحقيق تطلعاتهم، والتأكيد على رؤيته لتعزيز التنمية المستدامة، وريادته في تحفيز بيئة ريادة الأعمال. كما يواصل مبادرة «Keep It Green» التي تعزز من حماية البيئة، وتعمل على خفض الانبعاثات

الحصول على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة من الفئة الذهبية (LEED) لعدد من فروع، ليرتفع بذلك إجمالي الفروع الحاصلة على هذا التصنيف المتميز إلى خمسة فروع منذ أوائل عام 2026. وبالإضافة إلى ذلك، نال بيت التمويل الكويتي عن معرض KFH Auto شهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذهبي، ليصبح أول بنك في الكويت ينال هذا الاستحقاق المرموق.

كما يواصل جهوده في مجال

مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI ESG Index) الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والذي تصدره «مورغان ستانلي»، وكذلك تم إدراج بيت التمويل الكويتي على مؤشر الاستدامة العالمي «فوتسي 4 جود FTSE4Good»، وذلك بفضل أدائه الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، والالتزام بالتمويل المستدام.

ونجح بيت التمويل الكويتي في

التوجيهي: وتيرة النشاط التمويلي عادت إلى مستوياتها المعتادة

«بوبيان»: الطلب على الائتمان يتحسن رغم التوترات الجيوسياسية

نمو تمويل العملاء بنسبة 10 % خلال 9 أشهر وتجاوز أصول البنك 11 مليار دينار



عبد الله التوجيهي

شهد بنك بوبيان الكويتي تحسناً في الطلب على الائتمان من الشركات والأفراد منذ بداية الربع الثالث، بعد تباطؤ خلال النصف الأول من العام، بينما يواصل البنك اتباع سياسة ائتمانية متحفظة وتكوين مخصصات احترازية لمواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية، بحسب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية عبد الله التوجيهي.

وأضاف التوجيهي، في مقابلة على الشرق بلمبرغ، أن وتيرة النشاط التمويلي عادت إلى مستوياتها المعتادة بعد تباطؤ الأشهر الأولى، مشيراً إلى نمو تمويل العملاء بنسبة 10% خلال الشهور التسعة الأولى، وتجاوز أصول البنك 11 مليار دينار للمرة الأولى.

كما أوضح أن المخصصات ارتفعت إلى نحو 16 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى، رغم انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى 0.9 %، مقابل نحو 1 % العام الماضي، وتجاوز نسبة تغطيتها بالمخصصات 280 %.

وأضاف أن استمرار التحفظ يرتبط بعدم انضاح الرؤية الجيوسياسية بالكامل، مع مواصلة تنمية المحفظة التمويلية والتحوط لأي تطورات.

ارتفعت أرباح «بوبيان» خلال الربع الثالث بنسبة 2 % على أساس سنوي إلى 26 مليون دينار، بدعم من زيادة الإيرادات التشغيلية بنسبة 6 % والربح التشغيلي بنسبة 12 %.

الأشهر التسعة الأولى، ارتفع صافي الربح بنسبة 4 % إلى 80.73 مليون دينار. وأشار التوجيهي إلى أن نشاط التمويل يمثل المحرك الرئيسي لأرباح البنك، إذ إن 75 % من الأرباح خلال الأرباع الثلاثة الأولى جاء من هذا النشاط. وأوضح أن التعامل مع تغيرات أسعار الفائدة يتطلب تنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة الأموال، معتبراً أن الصكوك الحكومية الإسلامية تتيح فرصاً إضافية لتوظيف السيولة، فيما قد يدعم تطبيق قانون التمويل العقاري نشاط السوق بعد صدور لائحة التنفيذية.

أصدر «بوبيان» صكوك مضاربة

بقيمة 90 مليون دينار، في أول إصدار له بالعمل المحلية ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، بهدف تعزيز قاعدته الرأسمالية وتمويل أنشطته خلال الفترة المقبلة، بحسب التوجيهي. وبالتوازي، ينفذ بنك بوبيان برنامجاً للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع شركاء محليين وعالميين، بينهم «مايكروسوفت» و«جوجل»، بهدف تحسين تجربة العملاء ورفع إنتاجية الموظفين وتعزيز الإيرادات والأرباح، وفق التوجيهي، الذي قال إن البرنامج يمتد خلال العامين الجاري والمقبل، وتوقع بدء ظهور نتائج خلال هذه الفترة.

استعداداً لمنافسات الماراثون الوحيد المصنف عالمياً

إطلاق النسخة الثالثة من تحدي بنك الخليج



المدرّب محمد الهذال يعرف الفائزين ببرنامج التدريب

في إطار استعداداته المتواصلة لتنظيم ماراثون بنك الخليج 642، أعلن بنك الخليج عن أسماء الفائزين العشرة في النسخة الثالثة على التوالي من «تحدي بنك الخليج»، والذين جرى اختيارهم من بين 260 متقدماً، استعداداً لخوض برنامج متكامل للتدريب والتغذية يمتد على مدار ستة أسابيع، وصولاً إلى المشاركة في ماراثون الكويت الوحيد المعتمد عالمياً.

وخلال حفل الإعلان عن الفائزين، جدد البنك دعوته لمختلف فئات المجتمع إلى المشاركة في ماراثون بنك الخليج 642، المقرر إقامته في 30 نوفمبر المقبل، مع استمرار فتح باب التسجيل في فئاته الأربع، التي تشمل المشي أو الجري لمسافة 5 كيلومترات، والجري لمسافة 10 كيلومترات، ونصف الماراثون لمسافة 21 كيلومتراً، والماراثون الكامل لمسافة 42 كيلومتراً.

ويرحب الماراثون بالجميع، سواء من العدائين المحترفين أو المشاركين للمرة الأولى أو الراغبين في المشي، في أجواء رياضية ومجتمعية تشجع على النشاط البدني وتعكس روح الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع الكويتي.

ويمثل المشاركون العشرة في التحدي فئات عمرية ومستويات مختلفة من الخبرة واللياقة البدنية، حيث يبلغ عمر أصغر المشاركين 20 عاماً. وتتنوع طموحاتهم بين إكمال أول سباق لمسافة 5 كيلومترات، والاستعداد لخوض مسافات أطول، والعودة إلى ممارسة الجري بعد فترة من الانقطاع، وصولاً إلى جعل الرياضة جزءاً أساسياً ومستداماً من

حياتهم اليومية. وعلى مدى الأسابيع الستة المقبلة، سيجب على المشاركين ببرنامج تدريبي متخصص بإشراف المدرّب محمد الهذال، إلى جانب اشتراكات في نادي بلاتينيوم الرياضي، وملابس ومعدات رياضية مقدمة من «إنترسبورت»، ودعم غذائي من «نمو»، وسيساهم هؤلاء الشركاء في مساعدة المشاركين على تحقيق أهدافهم الفردية، واكتساب عادات صحية يمكنهم المحافظة عليها حتى بعد انتهاء الماراثون.

وفي كلمتها، هنأت رئيس التسويق في بنك الخليج، نجلاء العيسى، الفائزين، معربة عن سعادتها بالتنوع الكبير بينهم من حيث الأعمار والخلفيات ومستويات اللياقة البدنية، مشيرة إلى أن أعمار المشاركين تتراوح بين الشباب ومن لديهم تجارب سابقة مع الرياضة، وأن أهدافهم تتنوع بين العودة إلى ممارسة النشاط البدني، وإكمال أول سباق لمسافة 5 كيلومترات، والاستعداد لخوض مسافات

السوق السعودية تفقد 172 نقطة وسط تراجعات واسعة

«تاسي» دون 10 آلاف نقطة لأول مرة منذ 2021

1

خسائر السوق منذ بداية 2026

تبلغ 540 نقطة بنسبة 5.1 %

2

«تهامة» تهبط 8% و«ينساب» تفقد 6.53 % من قيمتها

بنسبة 1.34 %، و«المطاحن الأولى» بنسبة 1.03 %، في أداء يعكس استمرار عمليات الشراء الانتقائية رغم تراجع معظم الأسهم.

تداولات استثنائية

وشهدت الجلسة ارتفاعاً كبيراً في نشاط عدد من الأسهم مقارنة بمتوسط أحجام تداولاتها خلال الأشهر الثلاثة السابقة، في مؤشر على تركيز اهتمام المستثمرين في شركات محددة رغم الضغوط العامة.

وتصدر سهم «حديد وطني» قائمة الشركات التي سجلت تداولات أعلى من متوسطها، بعدما بلغت الكميات المتداولة نحو 45.29 مليون سهم، مقارنة بمتوسط يومي يقارب 2.73 مليون سهم خلال الأشهر الثلاثة السابقة، بزيادة بلغت 1559.73 %.

كما قفزت تداولات سهم «بحر العرب» إلى 11.30 مليون سهم، بارتفاع 717.17 % عن متوسطه السابق، بينما بلغت تداولات سهم «عزم» نحو 1.23 مليون سهم، بزيادة 511.31 %.

وسجل سهم «طيبة» تداولات تجاوزت مليون سهم، بارتفاع 489.34 % عن متوسط الأشهر الثلاثة، فيما زادت تداولات «ملكية ريت» بنسبة 425.57 %.

وامتد النشاط إلى سهم «لن»، الذي بلغت تداولاته نحو 32.74 مليون سهم، بزيادة 405.42 % عن متوسطه السابق، بينما ارتفعت تداولات «مرنة» بنسبة 361.42 %، و«المتقدمة» بنسبة 323.28 %.

وتشير هذه التحركات إلى تغير ملحوظ في مستويات النشاط على بعض الأسهم، لكنها لا تحدد بمفردها اتجاه السيولة أو أسباب زيادة التداول، إذ قد ترتبط بعمليات شراء أو بيع مكثفة.

اتساع الضغوط

وتكشف نتائج الثلاثاء أن السوق السعودية واجهت ضغوطاً متزامنة على مستويين؛ الأول تمثل في تراجع الأسهم القيادية المؤثرة في المؤشر، والثاني في اتساع الخسائر لتشمل الغالبية الساحقة من الشركات المتداولة.

ويعكس انخفاض 257 سهماً مقابل ارتفاع 24 فقط ضعف المشاركة الإيجابية، ما يجعل أي محاولة للتعافي بحاجة إلى تحسن أوسع في أداء الشركات، وليس الاكتفاء بارتفاع عدد محدود من الأسهم الكبرى.

كما أن تزامن الخسائر مع موسم النتائج المالية يزيد أهمية متابعة إعلانات الشركات، خصوصاً في القطاعات ذات الوزن المرتفع، مثل المصارف والطاقة والبتروكيماويات.



مستقبل السوق بعد كسر الحاجز

تقف السوق السعودية أمام اختبار مهم بعد إغلاق مؤشرها الرئيسي دون 10 آلاف نقطة، في وقت بلغت فيه خسائره منذ بداية العام نحو 5.1 %، وسط تراجع واسع في أسعار الأسهم.

وقد يساعد تحسن أداء الشركات القيادية وظهور نتائج مالية راعمة على استعادة جانب من ثقة المستثمرين، بينما قد يؤدي استمرار الضغوط البيعية إلى زيادة التقلبات، خصوصاً إذا بقيت قاعدة الأسهم المرتفعة محدودة.

وتظل مستويات السيولة واتجاه الأسهم الكبرى واتساع المشاركة الشرائية من أبرز المؤشرات التي تستحق المتابعة خلال الجلسات المقبلة، لتقييم قدرة السوق على استعادة توازنها.

كمصرفية إضافية، إذ انخفض سهم «بي إس إف» بنسبة 0.88 % إلى 19.07 ريال، بينما سجل سهم «بنك البلاد» خسارة بنسبة 2.59 % ليغلق عند 21.47 ريال.

نتائج الشركات

وتفاعلت السوق مع إعلانات النتائج المالية للربع الثالث من عام 2026، التي شكلت أحد أبرز العوامل المرتبطة بتحركات عدد من الأسهم خلال الجلسة، وسط متابعة المستثمرين لمستويات الربحية وتوقعات الأداء خلال الفترة المقبلة.

وتراجع سهم «سابك للمغذيات الزراعية» بنسبة 2.83 % إلى 109.80 ريالاً، فاقداً 3.20 ريالاً، عقب إعلان النتائج المالية، فيما انخفض سهم «بنك البلاد» بنسبة 2.59 % في أعقاب الإعلان عن نتائجه.

كما تعرض سهم «ينساب» لضغوط قوية، بعدما هبط بنسبة 6.53 % إلى 30.36 ريال، فاقداً 2.12 ريال، ليكون من أبرز الأسهم المتراجعة بين الشركات التي أعلنت نتائجها المالية.

وانخفض سهم «اتحاد اتصالات» بنسبة 2.83 % إلى 58.35 ريال، فيما تراجع سهم «أسمنت اليمامة» بنسبة 1.51 % إلى 20.90 ريال.

ولا تكفي حركة الأسعار وحدها للحكم على جودة النتائج المالية، إذ تتأثر استجابة المستثمرين أيضاً بمدى توافق الأرباح المعلنة مع التوقعات السابقة، فضلاً عن النظرة المستقبلية لأداء الشركات.

تراجعات حادة

وعلى مستوى الأسهم الأكثر انخفاضاً، تصدر سهم «تهامة» قائمة الخاسرين بنسبة بلغت نحو 8 %،

تكدت سوق الأسهم السعودية خسائر حادة خلال تعاملات الثلاثاء، بعدما هبط مؤشرها الرئيسي «تاسي» إلى أدنى مستوى إغلاق منذ أبريل 2021، متراجعاً دون الحاجز النفسي البالغ 10 آلاف نقطة، وسط موجة بيع واسعة شملت معظم الشركات المدرجة، وضغوط على الأسهم القيادية في قطاعات الطاقة والمصارف والبتروكيماويات.

وجاء التراجع بالتزامن مع تفاعل المستثمرين مع نتائج أعمال الشركات للربع الثالث من العام الجاري، في جلسة كشفت عن ضعف واضح في اتساع المشاركة الشرائية.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 9952.06 نقطة، منخفضاً بنسبة 1.7 %، بما يعادل نحو 172 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 3.8 مليارات ريال.

وتراوحت حركة المؤشر خلال الجلسة بين مستوى مرتفع بلغ 10116 نقطة، ومستوى منخفض عند 9941 نقطة، قبل أن يستقر دون حاجز 10 آلاف نقطة، في تطور يعكس استمرار الضغوط على السوق رغم محاولات الحد من الخسائر خلال التداولات.

خسائر متراكمة

وبتراجع الثلاثاء، ارتفعت خسائر المؤشر منذ بداية عام 2026 إلى نحو 540 نقطة، تعادل 5.1 % من قيمته، ما يعكس اتجاهاً سلبياً امتد خلال الأشهر الماضية، وصولاً إلى تسجيل أدنى إغلاق في أكثر من خمس سنوات.

ويكتسب كسر مستوى 10 آلاف نقطة أهمية نفسية لدى المستثمرين، باعتباره أحد المستويات الرئيسية التي تحظى بمتابعة واسعة في السوق السعودية.

ورغم أن هذه المستويات لا تمثل بحد ذاتها مؤشراً حاسماً على الاتجاه المستقبلي، فإن التراجع دونها قد يؤثر في معنويات المتعاملين، خصوصاً عندما يتزامن مع انخفاض غالبية الأسهم القيادية.

وشهدت الجلسة اتساعاً استثنائياً في نطاق الخسائر، إذ تراجعت أسعار 257 شركة، مقابل ارتفاع 24 شركة فقط، ما يعني أن الأسهم المنخفضة شكلت نحو 91.5 % من إجمالي الأسهم المرتفعة والمتراجعة البالغ عددها 281 سهماً.

ويعكس هذا التوزيع سيطرة واضحة للضغوط البيعية، إذ لم تقتصر الخسائر على الشركات الكبرى، وإنما امتدت إلى قطاعات وشركات مختلفة، في حين بقيت فرص الصعود محصورة في عدد محدود من الأسهم.

ضغوط قيادية

وتصدر سهم «أرامكو السعودية»

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/10/20	2026/10/19	الشركة	
8.06 (%)	15.96	17.36	تهامة	1
6.78 (%)	6.87	7.37	التأمين العربية	2
6.22 (%)	17.65	18.82	وفرة	3
6.20 (%)	6.66	7.10	سلامة	4
5.97 (%)	30.54	32.48	ينساب	5
5.53 (%)	14.02	14.84	نُشب	6
5.09 (%)	11.56	12.18	ليفاف	7
5.07 (%)	8.80	9.27	متكاملة	8
5.07 (%)	20.41	21.50	الخزف السعودي	9
4.85 (%)	11.98	12.59	الوطنية	10

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/10/20	2026/10/19	الشركة	
3.73 %	30.62	29.52	عزم	1
2.41 %	2.97	2.90	حديد وطني	2
1.68 %	72.60	71.40	قوة للإتصالات	3
1.27 %	24.00	23.70	صناعات	4
1.21 %	4.17	4.12	بحر العرب	5
1.15 %	53.00	52.40	للنجم	6
1.03 %	49.00	48.50	للطاحن الأولى	7
0.99 %	23.42	23.19	للتقدمة	8
0.91 %	22.11	21.91	صندوق يقين للبتروكيماويات	9
0.86 %	21.01	20.83	للمسار الشامل	10

المؤشر يستقر عند 5835 وسط تداولات متباينة

34 سهماً تهبط ببورصة دبي 17 نقطة

السوق يفقد 0.3 % من قيمته
بتداولات تبلغ ٤٧٩ مليون درهم



«دريك أند سكل» يتراجع 4.8 %
و«إعمار» ينخفض 0.2 %



وتصدر السهم قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بأحجام تجاوزت 48 مليون سهم، ما يعكس تركيز جانب مهم من نشاط المتعاملين عليه خلال الجلسة. وجاء صعوده بالتزامن مع انخفاض غالبية الأسهم، لبرز بوصفه أحد الاستثناءات الإيجابية في تعاملات الثلاثاء.

ويشير ارتفاع السهم مع كثافة التداول إلى وجود طلب ساعده على تحقيق مكاسب، رغم الأجواء السلبية المحيطة بالسوق. كما يعكس استمرار الفرص الانتقائية أمام المستثمرين، حتى عندما يتراجع المؤشر العام وتتسع قائمة الشركات الخاسرة.

وتؤكد هذه التحركات أن أداء سوق دبي لم يكن موحدًا، إذ تباينت اتجاهات الأسهم وفق مستويات الطلب والعرض على كل شركة، ما أتاح لبعض الأسهم تحقيق مكاسب في مقابل خسائر سجلتها شركات أخرى.

اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة

وتعكس نتائج الثلاثاء حالة من الحذر في سوق دبي المالي، بعدما تراجعت غالبية الشركات المدرجة، بينما لم تتمكن المكاسب التي حققتها بعض الأسهم، وفي مقدمتها «طلبات»، من تعويض الضغوط التي تعرض لها المؤشر العام.

وسيطل اتساع نطاق الأسهم المرتفعة أحد المؤشرات المهمة لقياس قدرة السوق على استعادة توازنها، إلى جانب أداء الشركات القيادية واستمرار تدفق السيولة نحو الأسهم المدرجة.

كما أن تحسن التداولات على الأسهم الصاعدة، إذا ترافق مع تراجع الضغوط على الشركات الكبرى، قد يساعد المؤشر على تقليص خسائره، بينما قد يؤدي استمرار تفوق الأسهم المتراجعة إلى إبقاء السوق تحت الضغط.

وبين تراجع 34 سهماً وصعود 11 شركة فقط، أنهت بورصة دبي جلسة اتسمت بضعف الزخم العام، في وقت يتقرب فيه المستثمرون تحسناً في حركة الأسهم القيادية واتساع قاعدة الشراء لتحديد اتجاه السوق خلال التعاملات المقبلة.

سهم، في إشارة إلى استمرار النشاط على السهم رغم تراجعه السعري. وتكشف أحجام التداول على «إعمار» و«ديوا» عن استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية، حتى خلال الجلسات التي تتعرض فيها السوق لضغوط بيعية. ولا تعني كثافة التداول بالضرورة وجود اتجاه شرائي، إذ قد ترتبط بعمليات إعادة توزيع المحافظ أو تنفيذ أوامر بيع وشراء عند مستويات سعرية مختلفة.

وتعكس هذه الصورة أهمية متابعة أداء الشركات الكبرى إلى جانب المؤشر العام، خصوصاً أن تحركات الأسهم القيادية قد تحدد اتجاه السوق حتى عندما تكون نسب تغير أسعارها محدودة مقارنة بالأسهم الأصغر.

صعود طلبات

وفي مقابل التراجع الذي سيطر على معظم الأسهم، نجح سهم «طلبات» في تسجيل أداء إيجابي، بعدما ارتفع بنسبة 2.7 % ليغلق عند 1.140 درهم، مخالفاً الاتجاه العام للبورصة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/19	2026/10/20	التغير	
1 الإمارات ريم للاستثمار	1.72	1.77	2.91 %	
2 طلبات	1.11	1.14	2.70 %	
3 بنك جي إف إتش	1.72	1.74	1.16 %	
4 تكافل الإمارات	1.73	1.75	1.16 %	
5 العربية للطيران	4.70	4.75	1.06 %	
6 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	0.99	1.00	0.51 %	
7 بنك السلام - البحرين	2.07	2.08	0.48 %	
8 تاكسي دبي	2.14	2.15	0.47 %	
9 مصرف عجمان	1.38	1.39	0.36 %	
10 دبي للإستثمار	3.71	3.72	0.27 %	

وتوضح هذه التحركات أن ضغوط البيع لم تقتصر على الشركات الكبرى، بل امتدت إلى أسهم أخرى شهدت تقلبات سعرية ملحوظة، ما أسهم في زيادة عدد الشركات التي أنهت الجلسة على انخفاض.

ضغوط قيادية

وامتدت الخسائر إلى عدد من الأسهم ذات الحضور المؤثر في سوق دبي المالي، وفي مقدمتها سهم «إعمار العقارية»، الذي تراجع بنسبة 0.2 % ليغلق عند 11.48 درهماً، وسط تداولات تجاوزت 12 مليون سهم.

ويكتسب أداء «إعمار» أهمية خاصة نظراً إلى مكانة الشركة في القطاع العقاري، واهتمام المستثمرين بتحركات سهمها باعتباره أحد أبرز الأسهم المدرجة في السوق. ورغم محدودية نسبة انخفاضه، فإن تراجعه تزامن مع موجة بيع شملت عدداً كبيراً من الشركات. كما انخفض سهم «ديوا»، التابعة لهيئة كهرباء ومياه دبي، بنسبة 0.4 % ليغلق عند 2.64 درهم، مع تداولات تجاوزت 22 مليون

لشركات المتراجعة، إذ شكلت نحو 65.4% من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 21.2% للأسهم المرتفعة، فيما بلغت حصة الأسهم المستقرة نحو 13.5 %. ويعكس هذا التوزيع ضعف الزخم الشرائي خلال الجلسة، مع تراجع شهية المستثمرين تجاه عدد كبير من الشركات.

وتصدر سهم «دريك أند سكل» قائمة أبرز الأسهم المتراجعة الواردة في بيانات التداول، بعدما انخفض بنسبة 4.8 % ليغلق عند 0.259 درهم، وسط تداولات قاربت 24 مليون سهم. ويشير هذا الانخفاض إلى تعرض السهم لضغوط بيعية ملحوظة، بالتزامن مع نشاط مرتفع نسبياً في أحجام التداول.

كما تراجع سهم «أمان» بنسبة 4.3% إلى 0.560 درهم، مع تداول أكثر من 12 مليون سهم، ليكون من الأسهم التي سجلت انخفاضات حادة خلال التعاملات. ويعكس أداء السهمين تفاوت حدة الخسائر داخل السوق، إذ جاءت تراجعاتهما أكبر بكثير من نسبة انخفاض المؤشر العام.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/19	2026/10/20	التغير	
1 سلامة	1.82	1.73	4.95 %	
2 وطنية إيترناشيونال	0.67	0.64	4.93 %	
3 دريك أند سكل	0.27	0.26	4.78 %	
4 الأغذية للتحدة	11.40	10.86	4.74 %	
5 سكون تكافل	1.48	1.41	4.73 %	
6 أمان	0.59	0.56	4.27 %	
7 السلام- السودان	0.51	0.49	3.35 %	
8 ديار للتطوير	0.72	0.71	1.81 %	
9 الفردوس القابضة	0.28	0.28	1.79 %	
10 الإتحاد العقارية	0.58	0.57	1.72 %	

أغلقت بورصة دبي تعاملات الثلاثاء على انخفاض في مؤشرها العام، وسط ضغوط بيعية شملت غالبية الأسهم المدرجة، في جلسة اتسمت بتراجع عدد من الشركات القيادية، مقابل صعود محدود لأسهم أخرى نجحت في مخالفة الاتجاه العام للسوق. وجاءت الخسائر بالتزامن مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 479 مليون درهم، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري رغم سيطرة اللون الأحمر على معظم الأسهم المتداولة.

وتراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.3 %، فاقداً نحو 17 نقطة، ليغلق عند مستوى 5835 نقطة. وأظهرت بيانات التداول انخفاض أسعار 34 شركة من أصل 52 شركة جرى التعامل على أسهمها، مقابل ارتفاع 11 شركة فقط، بينما استقرت أسعار سبع شركات دون تغيير، في مؤشر على اتساع نطاق الضغوط البيعية خلال الجلسة.

خسائر واسعة

وكشفت حركة الأسهم عن تفوق واضح

شملت الطاقة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة

الإمارات وفرنسا توقعان اتفاقيات لتعزيز التعاون في 3 مجالات



شهد الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم والعقود بين مؤسسات وشركات إماراتية وفرنسية، شملت مجالات الطاقة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، خلال حوار الأعمال الإماراتي-الفرنسي، الذي عقد أمس الثلاثاء في أبوظبي.

شملت الاتفاقيات توقيع ثلاث مذكرات تفاهم مع شركة «إيه إم أي لابس» تهدف إلى تعزيز التعاون البحثي والتكنولوجي، واستكشاف تطبيقات جديدة للذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات الحيوية، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات «وام». فقد وقعت جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي مذكرة تفاهم مع شركة «إيه إم أي لابس»، لتعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، وتبادل الخبرات والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما يدعم تطوير القدرات البحثية والابتكارية في هذا القطاع.

كما وقّعت مجموعة «جي 42» مذكرة تفاهم مع شركة «إيه إم أي لابس» لإرساء إطار للتعاون الاستراتيجي في مجالات

للتكرير» وشركة «تكريب إنرجيز»، يتعلقان بمشروع تعزيز سعة التكرير ومشروع وقود الطيران المستدام، في خطوة تعكس استمرار التعاون الصناعي بين البلدين، وتوسيع نطاق الشراكات في مجالات تطوير قدرات التكرير وحلول الوقود المستدام.

وشركة «شنايدر إلكتريك»، لتقييم التقنيات المتقدمة وفرص التحسين التشغيلي، بما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوظيف الحلول الرقمية والتكنولوجية في تطوير أداء منظومة الطاقة. كما تم توقيع عقدين بين «أدنوك

الاصطناعي في تطبيقات الروبوتات والذكاء المادي، بما يفتح آفاقاً جديدة لتطوير الأنظمة الذكية وتعزيز استخداماتها في القطاعات الصناعية والتكنولوجية. وفي قطاع الطاقة، شملت الاتفاقيات توقيع مذكرة تفاهم بين «أدنوك للغاز»

البنية التحتية للحوسبة السحابية ونماذج الذكاء الاصطناعي، واستكشاف فرص تطوير الحلول التكنولوجية المتقدمة وتوظيفها في تطبيقات عملية. ووقّعت شركة «أنالوج» مذكرة تفاهم أخرى مع شركة «إيه إم أي لابس»، لاستكشاف فرص دمج نماذج الذكاء

المؤشر يصعد نصف بالمئة والسيولة تلامس المليار درهم

أبوظبي تربح 46 نقطة رغم تراجع 54 سهماً

السوق يغلق عند 9829 نقطة «أدنوك للغاز» يتصدر النشاط بتداولات تبلغ 899 مليون درهم

ما يعكس أهمية متابعة توزيع الأداء بين الشركات والقطاعات، وليس الاكتفاء باتجاه المؤشر الرئيسي، وتشكل قيمة التداولات البالغة 899 مليون درهم مؤشراً على استمرار النشاط المالي، لكن تقييم قوة الصعود يتطلب أيضاً مراقبة مدى اتساع مشاركة الأسهم في المكاسب خلال الجلسات المقبلة. وقد يساعد تحسن أداء الشركات التي تعرضت للضغوط، خصوصاً الأسهم النشطة في قطاعات الطاقة والاستثمار والتجزئة، على دعم اتجاه السوق إذا تزامن مع استمرار مكاسب الأسهم المؤثرة في المؤشر.

وفي المقابل، فإن استمرار تراجع غالبية الشركات قد يحد من قوة الزخم الصعودي، حتى لو واصل المؤشر تسجيل ارتفاعات محدودة.

وبين مكاسب المؤشر وخسائر معظم الأسهم، أنهت بورصة أبوظبي جلسة اتسمت بالتباين، حيث نجح المؤشر في الصعود إلى 9829 نقطة، بينما بقي اتساع قاعدة الارتفاعات التحدي الأبرز أمام تعزيز ثقة المستثمرين واستدامة الأداء الإيجابي.

وفي المقابل، استقر سهم «بنك الاستثمار» عند مستواه السابق البالغ 0.025 درهم، رغم تسجيل تداولات تجاوزت 20 مليون سهم، في دلالة على أن كثافة التعاملات قد تتزامن مع استقرار السعر عندما تتوازن أوامر البيع والشراء.

ويبرز التفاوت بين أداء هذه الشركات اختلاف توجهات المستثمرين داخل السوق، حيث تعرضت بعض الأسهم لضغوط بيعية، بينما حافظت أسهم أخرى على مستوياتها السعريّة دون تغيير. كما تكشف التداولات على «بنك الاستثمار» و«إشراق» و«لولو» عن استمرار اهتمام المتعاملين بالأسهم ذات الأسعار المنخفضة نسبياً، التي يمكن تداول كميات كبيرة منها بقيم مالية أقل مقارنة بالأسهم مرتفعة السعر.

صعود المؤشر واتساع الخسائر

وتقدم جلسة الثلاثاء صورة لسوق استطاع مؤشرها العام تحقيق مكاسب، رغم أن عدد الأسهم المتراجعة تجاوز ضعف عدد الأسهم المرتفعة، وهو

وتعكس هذه الصورة طبيعة الأسواق التي تعتمد مؤشراتنا على الأوزان السوقية للشركات، حيث لا تتساوى مساهمة جميع الأسهم في احتساب الأداء العام، ما يجعل متابعة الشركات القيادية عاملاً أساسياً لفهم اتجاهات التداول.

وتصدر سهم «أدنوك للغاز» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، بعدما تجاوز حجم التعاملات عليه 40 مليون سهم، ليكون أبرز الأسهم من حيث النشاط خلال الجلسة. ورغم هذا الإقبال على تداول السهم، فقد أغلق منخفضاً بنسبة 0.6 % عن مستوى 3.23 درهم، في إشارة إلى أن ارتفاع أحجام التداول لا يرتبط بالضرورة بتحقيق

مكاسب سعريّة

ويعكس نشاط «أدنوك للغاز» أهمية شركات الطاقة في حركة السوق الإماراتية، نظراً إلى حضورها في الحفاظ الاستثمارية وارتباط أدائها بتوقعات المستثمرين بشأن قطاع الطاقة والنتائج المالية للشركات.

كما تراجع سهم «بروج» بنسبة 0.4% ليغلق عند 2.32 درهم، وسط تداولات تجاوزت 13 مليون سهم، في استمرار للضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم المرتبطة بالأنشطة الصناعية والطاقة. وتشير هذه التحركات إلى أن المستثمرين واصلوا تنفيذ عمليات تداول نشطة على عدد من الشركات الكبرى، رغم انخفاض أسعار أسهمها خلال الجلسة. ولا تكفي أحجام التداول وحدها لتحديد اتجاه السيولة الاستثمارية، إذ إن كل عملية بيع تقابلها عملية شراء، بينما يتحدد الأثر النهائي على الأسعار وفق توازن العرض والطلب ومستويات تنفيذ الصفقات.

تحركات الشركات

وشهدت الجلسة انخفاض سهم «لولو» بنسبة 1.1 % ليغلق عند 0.959 درهم، وسط تداولات قاربت 15 مليون سهم، ليكون من أبرز الأسهم المتراجعة ضمن الشركات الواردة في بيانات التعاملات.

كما انخفض سهم «إشراق للاستثمار» بنسبة 0.9 % إلى 0.572 درهم، مع تداولات قاربت 15 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على السهم رغم تعرضه لضغوط سريعة.

مكاسب انتقائيّة

وأظهرت بيانات التداول أن الأسهم المتراجعة شكلت نحو 55.1 % من إجمالي الشركات المتداولة، مقابل 22.4 % للأسهم المرتفعة، فيما استحوذت الأسهم المستقرة على النسبة نفسها. ورغم تفوق الشركات الخاسرة من حيث العدد، نجح المؤشر العام في إنهاء الجلسة على ارتفاع، ما يعكس الدور الذي يمكن أن تؤديه الأسهم ذات الأوزان الكبيرة في تحديد الاتجاه النهائي للسوق.

وتبرز هذه النتيجة أهمية التمييز بين أداء المؤشر العام واتساع نطاق المكاسب داخل البورصة، إذ قد ترتفع المؤشرات الرئيسية بدعم من عدد محدود من الشركات المؤثرة، حتى عندما تتراجع أسعار غالبية الأسهم الأخرى. كما أن ارتفاع المؤشر بنسبة 0.5% في ظل هذا التوزيع يشير إلى وجود تفاوت في قوة التحركات السعريّة وتأثيرها، دون أن تكشف البيانات المتاحة عن الأسهم التي قدمت المساهمة الأكبر في مكاسب المؤشر.

أنهت بورصة أبوظبي تعاملات الثلاثاء على ارتفاع في مؤشرها العام، محققة مكاسب بلغت 46 نقطة، رغم تراجع أسعار أكثر من نصف الأسهم المتداولة خلال الجلسة، في أداء يعكس تفاوتاً واضحاً بين اتجاه المؤشر الرئيسي وحركة الشركات المدرجة. وجاء الصعود وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 899 مليون درهم، ما يشير إلى استمرار نشاط المستثمرين في السوق، رغم الضغوط البيعية التي تعرضت لها غالبية الأسهم.

وارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.5 % ليغلق عند مستوى 9829 نقطة، في جلسة شهدت تداول أسهم 98 شركة، تراجعَت أسعار 54 منها، مقابل ارتفاع 22 شركة، بينما استقرت أسعار 22 شركة دون تغيير. ويكشف هذا التباين أن المكاسب المسجلة على مستوى المؤشر لم تعكس تحسناً عاماً في أداء الشركات، وإنما جاءت في ظل اختلاف تأثير الأسهم على حركة السوق بحسب أوزانها النسبية.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/19	2026/10/20	التغير
1 عنان للاستثمار القابضة	1.01	0.96	4.95 (%)
2 سيس 42	2.03	1.93	4.93 (%)
3 البحيرة للتأمين	2.72	2.59	4.78 (%)
4 منازل العقارية	0.34	0.32	4.75 (%)
5 الصير مارين	3.05	2.92	4.26 (%)
6 فريتغلوب	2.24	2.16	3.57 (%)
7 فينكس كروب	0.51	0.49	3.56 (%)
8 أسمنت الخليج	1.21	1.17	3.31 (%)
9 سوداتل	0.54	0.52	3.18 (%)
10 ايبكس للاستثمار	3.24	3.14	3.09 (%)

الاتصالات والبنوك تضغطان على المؤشر وسط تداولات نشطة

بورصة قطر تتراجع 0.40% رغم ارتفاع السيولة

46.227 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 52.276 مليون ريال. ومثلت تداولات السهم نحو 20 % من إجمالي أحجام التداول في السوق، وما يقارب 12.5 % من إجمالي قيمتها، ما يعكس تركّز جانب مهم من نشاط المستثمرين عليه.

توازن السوق وتحديات المؤشر

وتشير نتائج الجلسة إلى أن بورصة قطر شهدت نشاطاً انتقائياً، تركّزت خلاله الضغوط على قطاعات مؤثرة في المؤشر، بينما واصلت قطاعات وأسهم أخرى جذب السيولة وتحقيق مكاسب. ويظل اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة وتحسن أحجام التداول عاملين مهمين في تقييم قدرة السوق على استعادة توازنها، لكن استمرار الضغوط على الاتصالات والبنوك قد يحد من فرص صعود المؤشر خلال الجلسات المقبلة.

أسعار خمسة أسهم دون تغيير. ويكشف هذا التوزيع عن تفوق نسبي للأسهم الصاعدة، رغم خسائر المؤشر العام، ما يعزز صورة التباين بين أداء الشركات الفردية وحركة السوق الإجمالية.

وتصدر «صندوق المؤشر» قائمة الأسهم المرتفعة بنسبة 5.03 %، بعدما كان قد سجل أكبر تراجع في جلسة الاثنين بنسبة 7.18 %. ويعكس هذا التحول الحاد في أدائه سرعة تغير اتجاهات التداول على بعض الأدوات الاستثمارية، خصوصاً بعد تسجيل خسائر قوية في الجلسة السابقة. في المقابل، جاء سهم «قطر وعمان» في صدارة الأسهم المتراجعة، بعدما فقد 4.41 % من قيمته، ليسجل أكبر انخفاض نسبي بين الأسهم خلال الجلسة.

أما سهم «بلدنا»، فقد استحوذ على صدارة النشاط من حيث الكمية والقيمة، بتداول نحو

جاء بفعل التفاوت في الأوزان النسبية للقطاعات والأسهم المدرجة. ويبرز هذا التباين أهمية تأثير الشركات الكبرى في احتساب المؤشر العام، إذ يمكن لتراجع عدد محدود من الأسهم ذات الوزن المرتفع أن يدفع المؤشر إلى الانخفاض، حتى عندما تحقق غالبية الأسهم والقطاعات مكاسب. ولذلك، فإن قراءة أداء البورصة لا تقتصر على نسبة تغير المؤشر، بل تشمل أيضاً اتساع نطاق الصعود والهبوط وحجم السيولة المتجهة إلى القطاعات المختلفة.

سيولة متنامية

وشهدت الجلسة تحسناً في النشاط المالي، إذ ارتفعت قيمة التداولات إلى 417.67 مليون ريال، مقارنة بنحو 377.635 مليون ريال خلال جلسة الاثنين، بزيادة تقارب 40 مليون ريال، تعادل نحو 10.6 %. ويعكس هذا النمو ارتفاع الأموال المتداولة في السوق، رغم إغلاق المؤشر الرئيسي على انخفاض.

كما قفرت أحجام التداول إلى 231.286 مليون سهم، مقابل 165.24 مليون سهم في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 66 مليون سهم، أو نحو 40 %، ويشير الفارق بين معدل نمو أحجام التداول وقيمتها إلى ارتفاع النشاط في الأسهم ذات الأسعار المنخفضة نسبياً، دون أن يعني ذلك بالضرورة تحسناً مماثلاً في أسعار جميع الشركات.

وفي المقابل، انخفض عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 28.80 ألف صفقة، مقارنة بنحو 30.38 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بتراجع يقارب 5.2 %. ويعكس تزامن انخفاض عدد الصفقات مع ارتفاع كميات التداول زيادة متوسط حجم الأسهم المتداولة في الصفقة الواحدة، وهو تطور يشير إلى تغير طبيعة النشاط خلال الجلسة.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية في تقييم حركة السيولة، إذ إن ارتفاع التداولات لا يمثل بالضرورة إشارة إيجابية مستقلة، ما لم يصاحبه تحسن في الأسعار واتساع قاعدة الأسهم المستفيدة من الطلب. وعلى مستوى الشركات المدرجة، ارتفعت أسعار 30 سهماً، مقابل تراجع 20 سهماً، فيما استقرت

القيادية، ويعكس تفاوت توجهات المتعاملين بين البيع في قطاعات محددة والشراء في أسهم أخرى. وتصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 1.14 %، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر العام. كما تراجع قطاع البنوك والخدمات المالية، الذي يتمتع بثقل مؤثر في حركة السوق القطرية، ما ساهم في دفع المؤشر إلى المنطقة الحمراء رغم ارتفاع عدد من الأسهم المدرجة. وفي المقابل، سجل قطاع الصناعات أفضل أداء بين القطاعات المرتفعة، محققاً مكاسب بنسبة 0.80 %، في إشارة إلى وجود طلب استثماري على بعض الشركات الصناعية. وأظهرت بيانات الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات من أصل سبعة، مقابل تراجع قطاعين فقط، وهو ما يؤكد أن انخفاض المؤشر العام لم يكن نتيجة موجة بيع شاملة، وإنما

أنهت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء على انخفاض في مؤشرها العام، متأثرة بالضغوط البيعية على أسهم قطاعي الاتصالات والبنوك والخدمات المالية، رغم تحسن مستويات السيولة وارتفاع كميات الأسهم المتداولة مقارنة بالجلسة السابقة. وعكست حركة السوق تبايناً واضحاً بين أداء المؤشر الرئيسي واتجاه غالبية الأسهم، إذ تفوقت الشركات المرتفعة عدداً على الأسهم المتراجعة، بينما حدث خسائر بعض القطاعات المؤثرة من قدرة البورصة على تحقيق مكاسب. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.40 %، فاقداً 34.24 نقطة، ليغلق عند مستوى 8598.42 نقطة، مقارنة بإغلاق الاثنين. وجاء هذا الأداء في جلسة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة التداولات وأحجامها، ما يشير إلى استمرار نشاط المستثمرين رغم الضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/19	2026/10/20	التغير
1 قطر وعمان	0.816	0.780	4.41 (%)
2 مساندة	7.700	7.500	2.60 (%)
3 بنك الدوحة	2.274	2.225	2.15 (%)
4 التجاري	3.870	3.802	1.76 (%)
5 مسعيد	0.846	0.832	1.65 (%)
6 الخليج التكافلي	2.807	2.761	1.64 (%)
7 أوريدو	11.440	11.270	1.49 (%)
8 للصرف	18.900	18.630	1.43 (%)
9 كي إل إم	1.770	1.750	1.13 (%)
10 الدوحة	2.854	2.826	0.98 (%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/19	2026/10/20	التغير
1 إنماء القابضة	2.011	2.100	4.43 (%)
2 مقدم القابضة	1.940	2.000	3.09 (%)
3 التحويلية	2.126	2.187	2.87 (%)
4 لليرة	11.360	11.630	2.38 (%)
5 يمه	4.300	4.400	2.33 (%)
6 العامة	2.249	2.298	2.18 (%)
7 السلام	0.660	0.674	2.12 (%)
8 صناعات قطر	8.137	8.268	1.61 (%)
9 الطبية	1.183	1.199	1.35 (%)
10 الخليج الدولية	1.380	1.397	1.23 (%)



أسهم الرقائق تنتفض بعد أسبوع من الخسائر

«ناسداك» يربح 291 نقطة بقيادة التكنولوجيا

1 المؤشر التكنولوجي يصعد 1.11 % وسط عودة المستثمرين لاقتناص الفرص

2 «ستاندرد آند بورز» يضيف 32 نقطة ويتجاوز مستوى 7691

مستقبل الصعود مرهون بنتائج الشركات

وتقف وول ستريت أمام مرحلة دقيقة تتداخل فيها فرص التعافي مع المخاطر المرتبطة بتكاليف التمويل وتقييمات الأسهم، بعدما كشفت موجة الخسائر الأخيرة عن هشاشة الثقة في بعض القطاعات التي قادت الارتفاعات خلال السنوات الماضية. ورغم عودة المستثمرين إلى شراء أسهم الرقائق والذكاء الاصطناعي، فإن استمرار المكاسب سيعتمد على قدرة الشركات على تقديم نتائج مالية قوية وتوقعات تدعم مستويات أسعارها الحالية.

وقد تمنح تقارير الأرباح الإيجابية الأسواق دفعة إضافية، خصوصاً إذا أظهرت تحسناً في الإيرادات وهوامش الربح وتدفقات السيولة، بينما قد تؤدي أي إشارات إلى تباطؤ الطلب أو ارتفاع النفقات دون عوائد مقابلة إلى تجدد الضغوط البيعية. كما ستظل تحركات أسعار الفائدة عاملاً مؤثراً في تحديد شهية المستثمرين تجاه الأصول مرتفعة المخاطر. وبين عودة التفاؤل واستمرار الحذر، تبدو المكاسب الأخيرة بمثابة اختبار أولي لقدرة الأسهم الأمريكية على استعادة زخمها، وليس إعلاناً نهائياً لانتهاؤ التصحيح. فالرهان الحقيقي لم يعد على حجم الاستثمارات المعلنة في الذكاء الاصطناعي وحده، وإنما على قدرة هذه الاستثمارات على توليد أرباح مستدامة تبرر الثقة التي منحتها الأسواق لشركات التكنولوجيا.



وتظهر مؤشرات واضحة على قوة الطلب. وحذر جيمس من اعتبار الارتفاع الأخير دليلاً على تجاوز الأزمة، مؤكداً أن الأسواق لا تزال بعيدة عن الخروج من مرحلة الاضطراب. ويشير هذا التحذير إلى احتمال استمرار التقلبات الحادة خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع حساسية المستثمرين لأي تطورات تتعلق بالسياسة النقدية أو الإنفاق الرأسمالي للشركات الكبرى.

اختبار الأرباح

وتتجه أنظار المستثمرين إلى موسم نتائج الأعمال، الذي يمثل اختباراً حاسماً لقدرة الشركات التكنولوجية على دعم تقييماتها السوقية المرتفعة. ومن المقرر، وفق الجدول الوارد في التقرير، إعلان «ميتا» و«تسلا» نتائجهما الأرباح، بينما أشارت المادة إلى موعد الثلاثاء لإعلان نتائج «سبيس إكس»، وهو موعد يحتاج إلى تحقق مستقل بالنظر إلى طبيعة ملكية الشركة غير المدرجة في البورصة.

وتكتسب نتائج الشركات الكبرى أهمية تتجاوز أدائها الفردي، لأنها توفر مؤشرات بشأن اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي والإعلاني والاستثماري، ومدى قدرة المؤسسات على تحقيق عوائد ملموسة من التقنيات الجديدة. كما سيراقب المستثمرون توقعات الإدارات التنفيذية بشأن النفقات الرأسمالية، وتطور الطلب على خدمات الحوسبة والذكاء الاصطناعي، وتأثير تكاليف التمويل في خطط التوسع.

تباين المؤشرات

ويكشف اختلاف أداء المؤشرات الرئيسية عن أن موجة التعافي لم تشمل جميع قطاعات السوق بالدرجة نفسها، إذ استفاد ناسداك من الوزن الكبير لشركات التكنولوجيا، بينما حقق ستاندر أند بورز مكاسب أقل، في حين سجل داو جونز انخفاضاً طفيفاً. ويعكس هذا التفاوت استمرار تركيز الاهتمام الاستثماري في الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة، مقابل أداء أكثر تحفظاً في قطاعات أخرى. وتثير هذه التركيبة تساؤلات بشأن مدى اتساع قاعدة الصعود في وول ستريت، خصوصاً أن اعتماد المؤشرات على مجموعة محدودة من الشركات الكبرى قد يزيد حساسيتها للتغيرات المفاجئة في توقعات الأرباح. وكلما ارتفعت مساهمة الأسهم التكنولوجية في المكاسب الإجمالية، أصبحت قدرة السوق على المحافظة على اتجاهها الصاعد مرتبطة بصورة أكبر بأداء هذه الشركات وتقييماتها.

انتعاش التكنولوجيا

وجاءت مكاسب الاثنين بعد موجة تراجع دفعت مؤشري ناسداك وستاندر أند بورز إلى تسجيل أكبر خسائرها الأسبوعية منذ أواخر يونيو، نتيجة عمليات بيع مكثفة استهدفت بصورة خاصة شركات الرقائق ومشغلي مراكز البيانات. وأثارت هذه التحركات مخاوف المستثمرين بشأن استدامة الارتفاعات التي حققتها الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال الفترة الماضية، خصوصاً مع ارتفاع التقييمات السوقية وتزايد الالتزامات الرأسمالية. واستفادت الأسهم التكنولوجية من عودة عمليات الشراء عند المستويات السعرية المنخفضة نسبياً، بعدما رأى بعض المتعاملين أن موجة البيع السابقة تجاوزت حجم المخاطر المباشرة. غير أن هذا التحسن لا يعني بالضرورة انتهاء الضغوط، إذ لا تزال الأسواق تواجه تساؤلات جوهرية بشأن قدرة الشركات على تحويل الإنفاق المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إيرادات وأرباح تبرر تقييماتها المرتفعة.

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية									
اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت		
شركة بونينج	191.42	192.54	188.72	+1.21	+0.64%	5.5M	19/10		
مجموعة شيفرون	224.37	225.67	223.12	-0.62	-0.28%	9.52M	19/10		
شركة كاتربيلر	725.79	740.00	718.44	-4.97	-0.68%	2.64M	19/10		
مجموعة مايكروسوفت	533.52	535.57	528.06	+4.47	+0.84%	17.99M	19/10		
شركة والت ديزني	109.59	110.11	108.99	-1.00	-0.90%	5.52M	19/10		
شركة سيسكو سيستمز	106.50	109.47	106.41	-0.89	-0.83%	14.18M	19/10		
مجموعة غولدمان ساكس إنك	875.78	887.47	872.33	-5.48	-0.62%	2.51M	19/10		
جي بي مورغان تشيس وشركاه	333.53	341.01	333.22	-6.19	-1.82%	6.93M	19/10		
شركة كوكا كولا	93.42	93.99	92.56	-0.48	-0.51%	16.94M	19/10		
شركة ماكдонаلدز	242.67	243.61	240.01	-0.30	-0.12%	5.39M	19/10		
شركة ميرك اند كو	143.63	147.41	143.53	-2.32	-1.59%	10.45M	19/10		
مجموعة 3 إم	162.01	164.85	161.95	-2.74	-1.66%	3.71M	19/10		
آبل	342.94	346.00	340.12	-0.52	-0.15%	34.57M	19/10		
شركة أمازون دوت كوم	262.45	263.72	255.22	+12.45	+4.98%	56.19M	19/10		
شركة أمجين	424.94	434.51	424.74	-7.55	-1.75%	2.68M	19/10		

خسائر الرقائق

وكان قطاع أشباه الموصلات من أكثر القطاعات تعرضاً لضغوط البيع، بعدما سجل مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات سلسلة تراجعات امتدت ثماني جلسات متتالية، فقد خلالها نحو 15.7 % من قيمته. ومثلت هذه الموجة أطول سلسلة خسائر للمؤشر منذ أكتوبر 2008، ما يعكس حجم التحول المفاجئ في شهية المستثمرين تجاه أحد أبرز القطاعات التي قادت صعود الأسواق الأمريكية.

وتكتسب هذه الخسائر أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري لشركات الرقائق في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتشغيل مراكز البيانات، حيث تعتمد المشروعات التكنولوجية المتقدمة على المعالجات عالية الأداء والبنية الحاسوبية المكلفة. ولذلك، فإن أي تراجع في توقعات الإنفاق على هذه المشروعات ينعكس سريعاً على تقييمات الشركات المصنعة للرقائق وموردي المعدات والخدمات المرتبطة بها. وتتصدر أسعار الفائدة المرتفعة قائمة

احتجاجات باريس تضغط على المستثمرين وتربك الأسواق

اضطرابات فرنسا تهبط بالبورصات الأوروبية للجلسة الثانية

«ستوكس 600» يفقد 0.27% بعد خسائر بلغت 0.8 % أمس

2

حظر التجول يشمل باريس وليل ونيس عقب أعمال شغب



واصلت أسواق الأسهم الأوروبية خسائرها خلال تعاملات الثلاثاء، متأثرة بتصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في فرنسا، التي ألقت بظلالها على ثقة المستثمرين وزادت المخاوف بشأن مستقبل ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وجاء التراجع وسط حالة من الحذر تسود الأسواق المالية، مع متابعة تداعيات الاحتجاجات المناهضة للحكومة الفرنسية، وتقييم نتائج أعمال الشركات الأوروبية التي أظهرت تبايناً واضحاً في الأداء والتوقعات. وبحلول الساعة 07:09 بتوقيت غرينتش، انخفض مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.27 % إلى 637.84 نقطة، مواصلاً خسائره بعدما تراجع 0.8 % في الجلسة السابقة، فيما فقد مؤشر «كاك 40» الفرنسي نحو 0.2 % من قيمته. وتعكس هذه التحركات تراجع شهيّة المخاطرة لدى المستثمرين، الذين باتوا أكثر حساسية للتطورات السياسية في فرنسا، خصوصاً مع استمرار الضغوط المالية التي تواجه الحكومة وتزايد التساؤلات بشأن قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وتصاعدت حدة التوترات بعدما فرضت السلطات الفرنسية، في وقت متأخر من الاثنين، حظر تجول في أجزاء من عدة مدن رئيسية، بينها باريس وليل ونيس، عقب أعمال شغب ونهب شهدتها البلاد خلال عطلة نهاية الأسبوع، على خلفية احتجاجات مناهضة للحكومة. وأثارت هذه التطورات مخاوف من استمرار الاضطرابات واتساع نطاقها، بما قد يؤثر في الأنشطة التجارية وحركة السياحة والخدمات داخل المدن المتضررة.

ضغوط مالية

وتأتي الاحتجاجات في توقيت حساس للاقتصاد الفرنسي، الذي يواجه تحديات مرتبطة بضعف النمو وارتفاع الدين الحكومي واتساع العجز في المالية العامة. وتزيد هذه الظروف صعوبة مهمة الحكومة في تحقيق التوازن بين ضبط الإنفاق العام والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، خصوصاً عندما تتطلب الإصلاحات المالية قرارات قد تواجه معارضة شعبية واسعة. وتخشى الأسواق أن تؤدي الاضطرابات إلى إبطاء جهود خفض العجز، أو تأجيل إجراءات تستهدف تحسين أوضاع المالية العامة، ما قد يزيد حالة عدم اليقين بشأن المسار الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة. كما يراقب المستثمرون قدرة الحكومة على استعادة الاستقرار، باعتباره عاملاً مؤثراً في جاذبية الأصول الفرنسية وتقييم المخاطر المرتبطة بها. ولا تقتصر تداعيات الأزمة على البورصة الفرنسية، إذ إن الترابط الوثيق بين

التحديات الاقتصادية ونتائج الشركات، ما يجعل اتجاه التداولات خلال الفترة المقبلة مرتبطاً بقدرة فرنسا على احتواء الاضطرابات، وطمأنة المستثمرين بشأن استقرار أوضاعها المالية.

وقد يساعد انحسار الاحتجاجات وعودة النشاط الطبيعي إلى المدن الفرنسية على تخفيف الضغوط، بينما قد يؤدي استمرار التوترات إلى زيادة الحذر وتقليص الإقبال على الأصول مرتفعة المخاطر. وفي ظل هذه المعطيات، يبقى أداء الأسهم الأوروبية رهناً بالتطورات السياسية والمالية، إلى جانب قدرة الشركات على تحقيق أرباح تدعم تقييماتها السوقية، وسط اختبار متجدد لثقة المستثمرين في اقتصاد القارة.

البلجيكية المتخصصة في تكنولوجيا التصوير والعرض المرئي بنسبة 12.9 %، بعدما توقعات تسجيل مبيعات سنوية أقل قليلاً من مستويات العام الماضي، مع هامش أرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك يبلغ نحو 11 %. ويبرز هذا التباين استمرار انتقائية المستثمرين في التعامل مع الأسهم الأوروبية، إذ تكافئ الأسواق الشركات التي تظهر تحسناً في أداؤها المالي، بينما تتعرض المؤسسات التي تقدم توقعات ضعيفة لضغوط بيعية حادة.

الأسواق الأوروبية أمام اختبار سياسي

وتواجه البورصات الأوروبية مرحلة تتداخل فيها المخاطر السياسية مع

الفرنسية المتخصصة في خدمات الحوسبة السحابية بنسبة 8.5 %، بعدما أعلنت تحقيق أول تدفق نقدي حر إيجابي منذ إدراجها في البورصة عام 2021. كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 7.2% إلى 1.15 مليار يورو، بما يعادل نحو 1.29 مليار دولار، خلال السنة المالية المنتهية في أغسطس.

ويعكس الأداء الإيجابي للشركة أهمية التدفقات النقدية في تقييم المؤسسات التكنولوجية، خصوصاً أن المستثمرين يولون اهتماماً متزايداً لقدرة الشركات على تمويل عملياتها وتوسعاتها من مواردها الذاتية، بدلاً من الاعتماد المستمر على التمويل الخارجي.

وفي المقابل، هوى سهم شركة «باركو»

الاقتصادات الأوروبية يجعل التطورات في باريس محل اهتمام المستثمرين في مختلف أسواق القارة. وتكتسب هذه المخاوف أهمية إضافية في ظل حساسية الأسواق تجاه مستويات الدين السيادي، وتوقعات أسعار الفائدة، وقدرة الحكومات على تمويل التزاماتها دون زيادة الضغوط على النمو.

نتائج متباينة

وفي موازاة التطورات السياسية، انشغل المستثمرون بتقييم نتائج أعمال الشركات الأوروبية، التي كشفت عن تفاوت ملحوظ بين المؤسسات القادرة على تحسين أداؤها المالي وتلك التي تواجه ضغوطاً على المبيعات والربحية. وقفز سهم شركة «أ.وفي.إتش كلاود»

عوائد السندات والتضخم يثيران مخاوف المستثمرين باليابان

«نيكي» يخسر 1.3 % بضغط أسهم التكنولوجيا

«توبكس» يتراجع 1.43 % إلى 4009 نقاط وسط مبيعات واسعة

1

2

«سوفت بنك» يهوي 6 % وأسهم الألياف الضوئية تتكبد خسائر

وفي المقابل، صعد سهم «فاست ريتيلينج»، المالكة للعلامة التجارية «يونيكلو»، بنسبة 2.04 %، ليقدّم أكبر دعم إيجابي لمؤشر نيكي، ويحد جزئياً من حجم خسائره.

تراجع المصارف

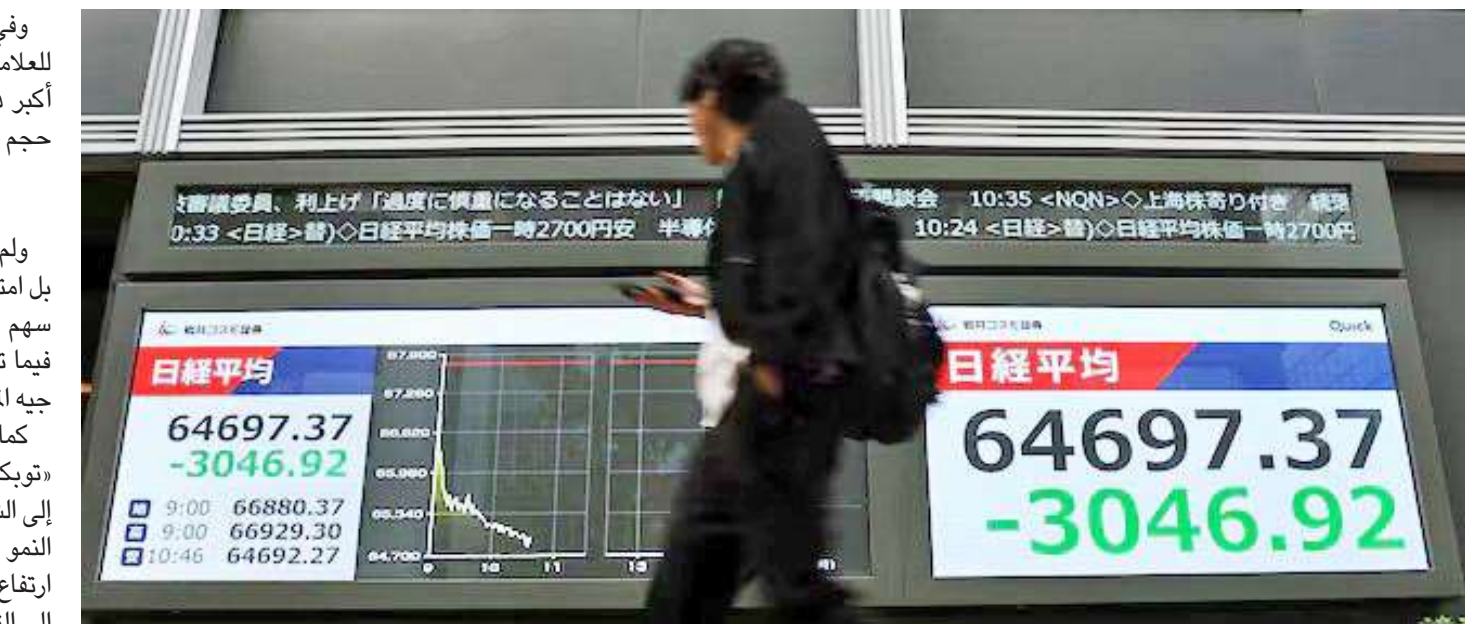
ولم تقتصر موجة البيع على قطاع التكنولوجيا، بل امتدت إلى المؤسسات المالية الكبرى، إذ انخفض سهم مجموعة «ميزوهو المالية» بنسبة 5.04 %، فيما تراجع سهم مجموعة «ميتسوبيشي يو.إف. جيه المالية» بنسبة 3.65 %.

كما فقد المؤشر الفرعي لأسهم القيمة ضمن «توبكس» نحو 1.98 %، ما يعكس اتساع الضغوط إلى الشركات التي لا تعتمد بالضرورة على توقعات النمو المرتفعة. ويشير تراجع المصارف بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات إلى أن المستثمرين لا ينظرون إلى التشديد النقدي باعتباره عاملاً إيجابياً تلقائياً لأرباح المؤسسات المالية، بل يوازنون بين تحسن هوامش الإقراض المحتمل ومخاطر تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلب أسعار الأصول.

مستقبل الأسهم اليابانية تحت الضغط

وتواجه بورصة طوكيو مرحلة تتداخل فيها المخاوف التضخمية مع توقعات السياسة النقدية والتقلبات العالية في أسهم التكنولوجيا، ما يجعل استمرار التعافي مرهوناً بوضوح مسار أسعار الفائدة وتحسن ثقة المستثمرين في استدامة أرباح الشركات.

وقد يساعد استقرار عوائد السندات وعودة الزخم إلى أسهم الرقائق الأميركية على تخفيف الضغوط عن السوق اليابانية، بينما قد يؤدي استمرار ارتفاع تكاليف التمويل إلى تجدد عمليات البيع، خصوصاً في الأسهم ذات التقييمات المرتفعة.



بين مكونات المؤشر. ويعكس هذا التراجع حساسية المستثمرين تجاه الشركات المرتبطة بالاستثمارات التكنولوجية مرتفعة المخاطر.

وامتدت الخسائر إلى شركات البنية التحتية الرقمية، حيث انخفض سهم «فوجيكورا» المتخصصة في صناعة كابلات الألياف الضوئية بنسبة 6.47 %، بينما تراجع سهم منافستها «فوروكاوا إلكتريك» بنسبة 5.9 %. وتكتسب هذه الشركات أهمية في منظومة الذكاء الاصطناعي بسبب دور منتجاتها في دعم شبكات الاتصالات ومراكز البيانات، ما يجعل أسهمها عرضة للتقلبات المرتبطة بتوقعات الإنفاق التكنولوجي.

كما أغلق سهم «أدفانتست»، المصنعة لمعدات اختبار أشباه الموصلات، منخفضاً بنسبة 1.68 %، في استمرار للضغط على الشركات المرتبطة بسلسلة توريد الرقائق الإلكترونية.

بعد موجة بيع حادة خلال الأسبوع السابق. غير أن العقود الآجلة للمؤشر تراجعت بنسبة 0.19% خلال التعاملات الآسيوية، ما عزز الحذر بشأن استدامة التعافي. كما ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأميركية، بعدما تعافى العائد على السندات القياسية لأجل عشر سنوات من أكبر انخفاض أسبوعي له خلال سبعة أشهر، في تطور أعاد تركيز المستثمرين على العلاقة بين أسعار الفائدة وتقييمات الأسهم العالية.

خسائر التكنولوجيا

وكانت مجموعة «سوفت بنك» اليابانية، المعروفة باستثماراتها الواسعة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، من أبرز الأسهم المتضررة، بعدما هوى سهمها بنسبة 6 %، ليصبح أكبر عامل ضغط على مؤشر نيكي، فضلاً عن تسجيله أسوأ أداء نسبي

لمواجهة التضخم، مشيراً إلى أن هذه المخاوف تؤثر سلباً في معنويات المستثمرين. وأضاف أن انتعاش أسهم التكنولوجيا الأميركية لم يكن كافياً لطمأنة المتعاملين في طوكيو، الذين لا يزالون يتساءلون عن قدرة موجة الصعود على الاستمرار.

وتكتسب تحركات عوائد السندات أهمية خاصة بالنسبة إلى شركات التكنولوجيا، إذ تؤدي زيادة معدلات الخصم المستخدمة في تقييم الأرباح المستقبلية إلى تقليص القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة. كما أن ارتفاع تكاليف التمويل قد يحد من قدرة الشركات على تنفيذ مشروعات توسعية ضخمة، خصوصاً في مجالات أشباه الموصلات ومراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وفي الأسواق الأميركية، ارتفع مؤشر «ناسداك» المجمع بنحو 1% خلال جلسة الاثنين، مدفوعاً بعودة المستثمرين إلى أسهم الرقائق والذكاء الاصطناعي

تعرضت الأسهم اليابانية لموجة بيع واسعة خلال تعاملات الثلاثاء، بعدما أدت المخاوف من استمرار التضخم وارتفاع عوائد السندات إلى تراجع شهية المستثمر تجاه أسهم التكنولوجيا والشركات سريعة النمو، في وقت تتزايد فيه التوقعات باتجاه بنك اليابان إلى تشديد سياسته النقدية. وجاءت الخسائر رغم انتعاش أسهم التكنولوجيا الأميركية في الجلسة السابقة، ما يعكس استمرار حالة الحذر في الأسواق الآسيوية تجاه مستقبل أسعار الفائدة وتقييمات الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وأغلق مؤشر «نيكي» القياسي منخفضاً بنسبة 1.3 % عند 64075.42 نقطة، فيما تراجع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 1.43 % إلى 4009.21 نقطة، وسط ضغوط شملت قطاعات التكنولوجيا والمصارف والشركات الصناعية. وكشفت بيانات التداول عن اتساع نطاق الخسائر، إذ تراجعت أسهم نحو 76 % من الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، مقابل ارتفاع 21 % واستقرار نحو 2 %، ما يشير إلى أن موجة البيع لم تقتصر على عدد محدود من الأسهم القيادية.

ضغوط نقدية

وتصدرت توقعات تشديد السياسة النقدية قائمة العوامل المؤثرة في أداء السوق اليابانية، مع اتجاه عوائد السندات إلى الارتفاع نتيجة استمرار المخاوف التضخمية. ويترقب المستثمرون خطوات بنك اليابان المقبلة، خصوصاً أن أي زيادة في أسعار الفائدة قد ترفع تكلفة الاقتراض وتضغط على تقييمات الأسهم، ولا سيما الشركات التي تعتمد على تحقيق نمو قوي في أرباحها المستقبلية.

وقال كوجي تودا، المدير لدى «ريسونا لإدارة الأصول»، إن ارتفاع عوائد السندات يعكس توقعات الأسواق باتخاذ البنك المركزي إجراءات أكثر تشدداً

عززت حضورها على خريطة الطاقة العالمية وسجلت نمواً لافتاً

البرازيل تصبح ثاني أكبر مورد نפט للصين

1 بكين استوردت 44.29 مليون طن خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي

2

18 % زيادة سنوية في الشحنات خلال سبتمبر لتصل إلى ١.٢٥ مليون برميل يومياً



بلغت واردات الصين من النفط الخام من روسيا، أكبر مورّد لها، 9.94 مليون طن في سبتمبر الماضي، أي ما يعادل 2.42 مليون برميل يومياً، بزيادة 20 % عنها قبل عام، لكن بانخفاض 11 % عن الشهر السابق. حسبما أظهرت بيانات الجمارك الصينية أمس الثلاثاء. وأصبحت البرازيل ثاني أكبر مورّد للنفط الخام إلى الصين خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2026.

البرازيل خلال تلك الفترة، مقابل 43.12 مليون طن من السعودية. وفي سبتمبر وحده، بلغت واردات من البرازيل 5.15 مليون طن، أو 1.25 مليون برميل يومياً، بزيادة 18 % عنها قبل عام. وبلغت واردات من السعودية في سبتمبر 2.70 مليون طن، أو 660 ألف برميل يومياً، بانخفاض 62 % عنها قبل عام. وذلك نتيجة إغلاق مضيق «هرمز» مع استمرار تداعيات حرب إيران على المنطقة.

وبلغت الواردات من العراق 4.84 مليون طن، أو 1.18 مليون برميل يومياً، بانخفاض 19 % عنها قبل عام، لكن بزيادة 248 % مقارنة بأغسطس. كما بلغت الواردات من سلطنة عمان 1.22 مليون طن، أو 300 ألف برميل يومياً، بانخفاض 54 % على أساس سنوي، لكن بزيادة 30 % عن أغسطس. وذكرت البيانات، أن الواردات من ماليزيا، أكبر مركز إعادة شحن للنفط الإيراني الخاضع للعقوبات، بلغت 1.16 مليون طن، أو 280 ألف برميل يومياً،

بانخفاض 70 % على أساس سنوي و56 % مقارنة بأغسطس. وبلغت الواردات من إندونيسيا 1.72 مليون طن، أو 420 ألف برميل يومياً، بانخفاض 19 % على أساس سنوي و44 % مقارنة بأغسطس. وأشارت بيانات الجمارك إلى عدم وجود واردات من النفط الخام من الولايات المتحدة أو فنزويلا أو إيران في سبتمبر، دون تغيير عنها قبل عام. وكشفت بيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين، أمس الاثنين، أن

البلاد عالجت 57.48 مليون طن من النفط الخام في سبتمبر، أو ما يعادل 13.99 مليون برميل يومياً، بانخفاض 8.4 % عن الفترة نفسها من العام الماضي، لكن المعدل اليومي ارتفع 0.6 % مقارنة بأغسطس. ولا تنشر بكين معلومات عن احتياطياتها النفطية، لكن حسابات وكالة رويترز، التي تضيف واردات الخام الرسمية إلى الإنتاج المحلي وتطرح منها كميات الخام المعالجة في المصافي، أظهرت سحباً من المخزونات بلغ 529 ألف برميل يومياً في سبتمبر.

ترمب يعلن دعماً طارئاً وسط ارتفاع أسعار الوقود

8 مليارات دولار لإنقاذ المزارعين من الديزل

1 أسعار الديزل تتجاوز 6.5 دولارات للغالون وتضاعف تكاليف الحصاد

2

الانتخابات النصفية تضغط على الجمهوريين مع تصاعد أعباء المعيشة

حسابات انتخابية

ويتزامن الإعلان مع اقتراب انتخابات التجديد النصفى الأمريكية المقررة في نوفمبر، والتي ستحدد موازين القوى داخل الكونغرس خلال المرحلة المقبلة. ويتمتع الحزب الجمهوري حالياً بأغلبية ضئيلة في مجلسي الشيوخ والنواب، ما يجعل المحافظة على دعم الناخبين في الولايات المتنافس عليها أولوية سياسية للحزب والرئيس. وتكتسب الولايات الزراعية أهمية خاصة في هذه الحسابات، نظراً إلى تأثير تكاليف الوقود ومستلزمات الإنتاج في دخول المزارعين وأوضاع المجتمعات الريفية. ويواجه ترمب ضغوطاً سياسية مرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة، وسط تراجع مستويات التأييد لطريقة تعامل إدارته مع التداعيات الاقتصادية للحرب وارتفاع أسعار الطاقة. وفي هذا السياق، يمثل برنامج دعم الديزل أحدث التعهدات المالية التي يقدمها الرئيس الأمريكي قبل الانتخابات، في محاولة لمعالجة أحد أبرز مصادر القلق الاقتصادي لدى الناخبين العاملين في القطاع الزراعي. وتوسع الإدارة من خلال البرنامج إلى تخفيف الأثر المباشر لارتفاع الوقود على المزارعين، بينما يظل استمرار الأسعار المرتفعة عاملاً مؤثراً في تكلفة الإنتاج خلال المواسم المقبلة.

تحديات التمويل واستمرار الدعم

وتشير طبيعة البرنامج، الذي يعتمد على مدفوعات لمرة واحدة، إلى أنه يستهدف معالجة جزء من الأعباء المالية خلال موسم 2026، دون أن يشكل بالضرورة حلاً دائماً لتقلبات أسعار الطاقة. وستتوقف فعالية المساعدات على آلية توزيعها، ومدى وصولها إلى المنتجين الأكثر تأثراً بارتفاع تكاليف الديزل، وحجم الخسائر التي يمكن أن تغطيها المبالغ المخصصة.



أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إطلاق برنامج حكومي جديد بقيمة 8 مليارات دولار لتخفيف أعباء الوقود عن المزارعين الأميركيين خلال موسم الحصاد الحالي، في خطوة تستهدف تعويض جزء من الارتفاع الحاد في تكاليف الديزل، الذي بات يشكل عبئاً متزايداً على القطاع الزراعي. ويأتي الإعلان في وقت تواجه فيه الولايات المتحدة ضغوطاً تضخمية مرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة، وسط تداعيات الحرب مع إيران واضطرابات أسواق النفط العالمية. وقال ترمب، خلال خطاب ألقاه في ولاية كانساس ضمن حملته لانتخابات التجديد النصفي للكونغرس، إن وزارة الزراعة الأمريكية ستطلق برنامجاً جديداً لدعم المزارعين في مواجهة تكاليف الوقود خلال موسم الحصاد. وأكد أن البرنامج سيوفر مساعدات مالية بقيمة 8 مليارات دولار لتعويض جزء من نفقات الديزل، في ظل ارتفاع الأسعار إلى مستويات تجاوزت 6.5 دولاراً للغالون في الولايات المتحدة.

دعم زراعي

وأوضحت وزارة الزراعة الأمريكية، عقب خطاب الرئيس مساء الاثنين، أنها ستخصص المبلغ المعلن لتقديم مدفوعات مالية لمرة واحدة للمزارعين الأميركيين خلال موسم الحصاد الحالي. وتهدف المساعدات إلى تخفيف الأعباء الناتجة عن الاضطرابات المؤقتة في الأسواق وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، خصوصاً الوقود المستخدم في تشغيل المعدات والآلات الزراعية. وبحسب الوزارة، سيعتمد البرنامج على تقديم دعم متناسب للمنتجين وفق آلية موحدة، تستهدف تغطية جزء من الخسائر المقدرة خلال موسم المحاصيل لعام 2026. وستتولى وكالة خدمات المزارع، التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، إدارة المدفوعات وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بصرف المساعدات للمستفيدين.

ولم تتضمن التفاصيل المعلنة قيمة الدعم المخصص لكل مزارع أو المواعيد المحددة لبدء الصرف، كما لم توضح بصورة تفصيلية المعايير التي ستحدد حجم المساعدة المستحقة لكل منتج. ويعكس تخصيص 8 مليارات دولار حجم الضغوط التي يواجهها القطاع الزراعي الأمريكي نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل، في وقت تعتمد فيه عمليات الزراعة والحصاد ونقل المحاصيل بصورة كبيرة على الديزل.

أزمة الوقود

وجاء الإعلان بعد ارتفاع حاد في أسعار النفط ومشتقاته عالمياً، انعكس على تكاليف الديزل في

الولايات المتحدة، حيث تجاوز سعر الغالون مستوى 6.5 دولارات. ويمثل الوقود أحد عناصر التكلفة الرئيسية في النشاط الزراعي، إذ يستخدم في تشغيل الجرارات والحصادات والمعدات الثقيلة، إلى جانب نقل المنتجات الزراعية من الحقول إلى مرافق التخزين والتوزيع. وتؤدي زيادة أسعار الديزل إلى ارتفاع النفقات المباشرة للمزارعين، خصوصاً خلال موسم الحصاد الذي يشهد استخداماً مكثفاً للآلات والمعدات ووسائل النقل. كما يمكن أن تمتد آثار ارتفاع تكاليف الطاقة إلى سلاسل الإمداد الزراعية، من خلال زيادة تكلفة نقل المحاصيل والمنتجات الغذائية بين مناطق الإنتاج

والأسواق. وتأتي هذه التطورات في ظل تداعيات الحرب مع إيران، التي ساهمت في اضطراب أسواق الطاقة وارتفاع الأسعار، ما أضاف ضغوطاً جديدة على الأسر الأمريكية والقطاعات الإنتاجية. وكان ترمب قد وقع في وقت سابق من أكتوبر أمراً تنفيذياً قال إنه سيوسع نطاق الحصول على الديزل المعفى من الضرائب، ضمن الإجراءات التي أعلنتها الإدارة الأمريكية للتعامل مع ارتفاع تكاليف الوقود. ويأتي برنامج المساعدات الجديد مكملًا لهذه الخطوة، من خلال تقديم دعم مالي مباشر للمزارعين، بدلاً من الاقتصا على الإجراءات المتعلقة بتكاليف الحصول على الوقود.



البطولات الكبرى تتحول إلى صناعة عابرة للحدود

تريليونا دولار تشعل شهية السياحة الرياضية عالمياً

أوروبا تستحوذ على 39.9 % من الإنفاق العالمي للرحلات الرياضية

ارتفاع تكاليف الإقامة والتذاكر يهدد استمرار طفرة السياحة العالمية

وفي الشرق الأوسط وأفريقيا، بلغت قيمة السوق نحو 31.61 مليار دولار خلال 2025، بحصة تعادل 4.47 % من الإجمالي العالمي. ورغم محدودية هذه النسبة مقارنة بأوروبا وأميركا الشمالية، فإنها تعكس وجود فرص للتوسع، خصوصاً مع تزايد الاهتمام باستضافة البطولات الدولية وتطوير المنشآت الرياضية والوجهات السياحية المرتبطة بها. وتسعى دول المنطقة إلى الاستفادة من الرياضة بوصفها أداة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، من خلال جذب الزوار والاستثمارات وتطوير الخدمات الفندقية والترفيهية. كما تساعد الفعاليات الكبرى على رفع معدلات الإشغال السياحي وتنشيط قطاع الطيران، بينما تمنح الحملات الرقمية والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي الوجهات المستضيفة فجرة أكبر على الوصول إلى جماهير جديدة.

رحلات محلية

وعلى مستوى حركة السفر، تستحوذ السياحة الرياضية المحلية على حصة متوقعة تبلغ 64.85 % خلال 2026، مستفيدة من سهولة التنقل وانخفاض التكاليف نسبياً مقارنة بالرحلات الخارجية. وتدعم هذه الهيمنة الاستثمارات في البنية التحتية الرياضية وانتشار المنافسات المحلية، التي تمنح المدن فرصاً متكررة لاستقبال الزوار وتنشيط اقتصاداتها.

أما السياحة الرياضية الدولية، فتشير التوقعات إلى نموها بمعدل سنوي مركب يقارب 17 %، مدفوعة بتحسين خدمات النقل وانتشار منصات الحجز الإلكتروني وتزايد الرغبة في حضور البطولات العالمية. وقد ساعدت التقنيات الرقمية على تبسيط إجراءات السفر وشراء التذاكر وحجز الإقامة، بينما أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة مؤثرة في تحويل متابعة الأحداث الرياضية إلى قرارات سفر فعلية.

ورغم المؤشرات الإيجابية، تواجه الصناعة تحديات قد تحد من قدرتها على المحافظة على معدلات النمو المرتفعة، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار تذاكر المباريات والسفر والإقامة خلال البطولات الكبرى. كما يؤدي التدفق المكثف للمشجعين إلى زيادة الضغط على المطارات ووسائل النقل والفنادق والمرافق العامة، ما يرفع التكاليف التشغيلية ويضع المدن المستضيفة أمام اختبارات تنظيمية معقدة. وتضاف إلى هذه الضغوط المخاطر الجيوسياسية والاضطرابات الأمنية التي قد تؤدي إلى تأجيل البطولات أو إلغائها أو فرض قيود على مشاركة بعض الرياضيين، فضلاً عن تأثيرها المحتمل في حركة السفر وثقة الزوار. وتبرز كذلك الحاجة إلى ضمان استفادة الاقتصادات المحلية من الاستثمارات الرياضية على المدى الطويل، بدلاً من تحمل تكاليف إنشاء منشآت ضخمة يتراجع استخدامها بعد انتهاء المنافسات.

ويقل اعتماد النشاط على المواسم التقليدية وحدها. والأسواق الأميركية وفي أميركا الشمالية، بلغت إيرادات السياحة الرياضية نحو 203.29 مليارات دولار خلال 2025، بما يعادل 28.74 % من السوق العالمية، مستفيدة من الشعبية الواسعة للمنافسات الرياضية والاستثمارات الضخمة في تطوير الملاعب والمنشآت الترفيهية. وتساعد القدرات التنظيمية والتكنولوجية متكاملة تجمع بين المباريات والإقامة والأنشطة السياحية. وتشكل البطولات الدولية الكبرى فرصة إضافية لتعزيز الإيرادات، مع ارتفاع الطلب على تذاكر السفر والفنادق وخدمات الضيافة. كما تتوسع الشركات في تقديم باقات سياحية متخصصة تشمل حضور المباريات والتنقل والإقامة، ما يزيد متوسط إنفاق الزائر ويخلق فرصاً استثمارية تتجاوز النشاط الرياضي المباشر إلى قطاعات الخدمات والتجزئة والترفيه.

تفضيلات المشجعين

وتكشف البيانات عن استمرار هيمنة السياحة الرياضية القائمة على مشاهدة المنافسات، بحصة متوقعة تبلغ 58.8 % خلال 2026، في حين يسجل السفر بغرض المشاركة المباشرة في الأنشطة الرياضية نمواً سنوياً مركباً يقدر بنحو 16.15%. ويشير هذا التباين إلى اتساع الصناعة لتشمل شرائح مختلفة، من الجماهير التي تسافر لتشجيع فرقها إلى الأفراد الراغبين في ممارسة الرياضة ضمن تجارب سياحية متخصصة. وتحافظ كرة القدم بموقع الصدارة بين الرياضات الأكثر جذباً للسياح، بحصة سوقية متوقعة تبلغ

ويقل اعتماد النشاط على المواسم التقليدية وحدها.

الأسواق الأميركية

وفي أميركا الشمالية، بلغت إيرادات السياحة الرياضية نحو 203.29 مليارات دولار خلال 2025، بما يعادل 28.74 % من السوق العالمية، مستفيدة من الشعبية الواسعة للمنافسات الرياضية والاستثمارات الضخمة في تطوير الملاعب والمنشآت الترفيهية. وتساعد القدرات التنظيمية والتكنولوجية متكاملة تجمع بين المباريات والإقامة والأنشطة السياحية. وتشكل البطولات الدولية الكبرى فرصة إضافية لتعزيز الإيرادات، مع ارتفاع الطلب على تذاكر السفر والفنادق وخدمات الضيافة. كما تتوسع الشركات في تقديم باقات سياحية متخصصة تشمل حضور المباريات والتنقل والإقامة، ما يزيد متوسط إنفاق الزائر ويخلق فرصاً استثمارية تتجاوز النشاط الرياضي المباشر إلى قطاعات الخدمات والتجزئة والترفيه.

صعود آسيوي

وتبرز منطقة آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها إحدى أسرع الأسواق نمواً، بعدما سجلت قيمة بلغت 149.50 مليار دولار في 2025، مع توقعات بارتفاعها إلى 174.09 مليار دولار خلال 2026. وتشير التقديرات إلى معدل نمو سنوي مركب يبلغ 17.85 %، مدفوعاً بتزايد الإقبال على البطولات الإقليمية والدولية واتساع قاعدة المشجعين وارتفاع مستويات الإنفاق السياحي.

والفنادق، مروراً بالمطاعم ومتاجر التجزئة، وصولاً إلى منظمي الفعاليات وشركات التسويق والضيافة الفاخرة.

وتكتسب الصناعة زخماً إضافياً من ارتفاع الإنفاق المصاحب للرحلات، إذ لا تقتصر القيمة الاقتصادية للمشجع على ثمن تذكرة المباراة، بل تمتد إلى تكاليف الإقامة والتنقل والتسوق والترفيه. وتستفيد المدن المستضيفة من هذه التدفقات في تنشيط الأسواق المحلية وزيادة إشغال المنشآت السياحية، بينما تسعى الحكومات إلى استثمار البطولات الكبرى في الترويج لوجهاتها وتعزيز مكانتها على خريطة السياحة الدولية.

هيمنة أوروبية

وتتصدر أوروبا سوق السياحة الرياضية العالمية، بعدما استحوذت على حصة بلغت 39.90 % خلال عام 2025، بقيمة تقدر بنحو 282.21 مليار دولار. وتستند هذه الهيمنة إلى الانتشار الواسع لكرة القدم والتنس والجولف والكريكت وكرة السلة، فضلاً عن امتلاك القارة شبكة متطورة من الملاعب والمنشآت الرياضية ووسائل النقل التي تسهل انتقال المشجعين بين المدن والدول.

وتتمتع البطولات الأوروبية الكبرى القارة قدرة استثنائية على استقطاب الزوار بصورة متكررة، خصوصاً مع استمرار المنافسات المحلية والقارية على مدار العام. كما يسهم القرب الجغرافي بين الدول الأوروبية وتوافر خيارات النقل الجوي والسككي في تشجيع الرحلات القصيرة المرتبطة بالمباريات، بما يدعم الفنادق والمطاعم والخدمات السياحية

لم تعد البطولات الرياضية الكبرى مجرد منافسات تستقطب ملايين المشجعين حول العالم، بل تحولت إلى صناعة اقتصادية متكاملة تجمع بين السياحة والنقل والفنادق والترفيه والاستثمار، وتضخ مئات المليارات من الدولارات في الأسواق سنوياً. ومع اتساع قاعدة الجماهير وتزايد الإنفاق على حضور الفعاليات، باتت السياحة الرياضية أحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد العالمي، بعدما تجاوزت قيمتها 707 مليارات دولار خلال عام 2025، وسط توقعات بمضاعفة حجمها تقريباً خلال السنوات المقبلة.

وتشير التقديرات السوقية الواردة في التقرير إلى ارتفاع قيمة هذه الصناعة من 707.29 مليارات دولار في 2025 إلى 813.38 مليار دولار خلال 2026، وصولاً إلى نحو 1.98 تريليون دولار بحلول عام 2034. وتعكس هذه الأرقام تحولاً في طبيعة الإنفاق السياحي، إذ لم يعد السفر مرتبطاً بالعلقات التقليدية وحدها، وإنما أصبح حضور المباريات والبطولات والمشاركة في الأنشطة الرياضية دافعاً رئيسياً لحركة المسافرين، مع توسع الاستثمارات في الملاعب والفنادق والبنية التحتية والخدمات المرتبطة بالفعاليات.

صناعة مليارية

وتشمل السياحة الرياضية السفر لحضور البطولات والمنافسات بوصف المشجع متفرجاً، أو المشاركة المباشرة في الأنشطة الرياضية، إلى جانب زيارة المتاحف والمنشآت التاريخية المرتبطة بالأندية والمنتخبات. وقد أسهم تنوع هذه الأنشطة في توسيع قاعدة المستفيدين اقتصادياً، بدءاً من شركات الطيران

مستقبل الصناعة بين الفرص والتحديات

آسيا والمحيط الهادئ تسجلان نمواً سنوياً متوقعاً بنسبة 17.85 %

توقعات بنمو النشاط سنوياً بأكثر من 11 % حتى 2034

كرة القدم تصدر المنافسات بحصة سوقية تبلغ 30.5 %

السفر المحلي يستقطب 64.85 % من إجمالي حركة المشجعين المتوقعة

مجلس الوزراء يقر أربعة أنظمة لتعزيز الابتكار

الاستثمارات الأجنبية بالسعودية
تقفز 33.5 % العام السابقتمديد برنامج التنمية الريفية الزراعية
المستدامة حتى نهاية 2032

2

الإصلاحات الاقتصادية تعزز جاذبية
المملكة وتدعم مستهدفات رؤية 2030

1



ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني. كما يمثل استقطاب الاستثمارات الدولية أحد المسارات الداعمة لنقل المعرفة والتقنيات وتطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية، إلى جانب تعزيز فرص الشراكات بين الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب. ورغم أن البيانات المعلنة حددت نسبة النمو السنوي، فإنها لم تتضمن في الخبر قيمة التدفقات الاستثمارية الفعلية خلال عامي 2024 و 2025، ما يجعل نسبة الزيادة المؤشر الكمي الأساسي المتاح لتقييم الأداء.

وفي إطار تطوير البيئة التشريعية، وافق مجلس الوزراء على أربعة أنظمة جديدة تشمل نظام براءات الاختراع ونماذج النفع، ونظام الأصناف النباتية الجديدة، ونظام التصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، ونظام التصميم.

وتغطي هذه الأنظمة مجالات متنوعة من حقوق الملكية الفكرية، بدءاً من الاختراعات والحلول التقنية، وصولاً إلى الابتكارات الزراعية والتصميمات الصناعية والإلكترونية.

ويأتي إقرارها ضمن المسار التشريعي الهادف إلى تنظيم حماية الابتكارات، وتوفير أطر قانونية أكثر وضوحاً لأصحاب الحقوق والمستثمرين والمؤسسات العاملة في القطاعات التقنية والصناعية.

ومن شأن وضوح قواعد حماية الملكية الفكرية أن يدعم ثقة الشركات في تطوير المنتجات والتقنيات، ويعزز جاذبية الأنشطة القائمة على البحث والتطوير والمعرفة. كما يرتبط تنظيم حقوق الأصناف النباتية الجديدة بالأنشطة الزراعية، بينما تتصل التصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة بالصناعات الإلكترونية والتقنيات المتقدمة.

تنمية ريفية

وقرر مجلس الوزراء استمرار العمل ببرنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 33.5% خلال عام 2025، مقارنة بالعام السابق، في مؤشر إلى استمرار جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات الدولية، بالتزامن مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية المرتبطة برؤية السعودية 2030. وأكد مجلس الوزراء السعودي أن هذا النمو يعكس الأفاق المستقبلية الواسعة للاقتصاد الوطني، والنتائج التي حققتها السياسات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المملكة.

وجاء ذلك خلال جلسة مجلس الوزراء، الثلاثاء 20 أكتوبر 2026، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، التي شهدت الموافقة على أربعة أنظمة جديدة تتعلق بحماية الابتكارات والملكية الفكرية، إلى جانب تمديد برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة حتى نهاية عام 2032، وإقرار عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية في مجالات اقتصادية وتقنية وتنظيمية متعددة، وفقاً لما أوردته «العربية Business».

تدفقات استثمارية

وأكد مجلس الوزراء أن ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 33.5% خلال العام الماضي يمثل انعكاساً لفاعلية الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذتها المملكة خلال السنوات الماضية. ويرتبط هذا الأداء بالجهود الرامية إلى تطوير البيئة الاستثمارية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز قدرة الاقتصاد السعودي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات المستهدفة ضمن برامج التنويع الاقتصادي.

ويكتسب نمو الاستثمار الأجنبي أهمية خاصة في إطار رؤية السعودية 2030، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الأنشطة التقليدية،

لعدد من الجهات الحكومية، بينها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للتجارة الخارجية، والمركز الوطني لإدارة الدين، ووكالة الفضاء السعودية، وهيئات ومؤسسات أخرى.

وتعكس القرارات اتساع نطاق العمل الحكومي بين تطوير التشريعات الاقتصادية، واستمرار برامج التنمية المحلية، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات التقنية والتنظيمية.

وفي ضوء نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 33.5%، تبرز أهمية استكمال الإصلاحات وتطوير الأطر التنظيمية الداعمة للأعمال، باعتبارها عناصر رئيسية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات طويلة الأجل وتحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030.

هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، أو من ينوبه، بالتباحث مع الجانب الأسترالي بشأن مشروع مذكرتي تفاهم في مجال السلامة النووية والوقاية من الإشعاع، والأمن النووي وعدم الانتشار، والتوقيع عليهما.

كما فوض وزير السياحة، أو من ينوبه، بالتباحث مع الجانب السوري بشأن مشروع مذكرتي تفاهم للتعاون السياحي بين البلدين والتوقيع عليه.

إصلاحات اقتصادية وشراكات مستقبلية

وتضمنت القرارات إلحاق أزواج وأولاد الموظفين للعمل في الخارج والموظفين والطلاب المبتعثين بالبعثة التعليمية لدراسة البكالوريوس والماجستير، وفق ضوابط محددة.

ونظر المجلس كذلك في تقارير سنوية

مقر بين الحكومة السعودية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لافتتاح مكتب تابع للمعهد في المملكة.

كما وافق المجلس على مذكرتي تفاهم في مجال الأمن السيبراني بين الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والمكتب التابع للمعهد، بما يفتح مجالاً للتعاون المؤسسي في هذا القطاع.

وفي مجال مكافحة الجرائم المالية، أقر مذكرتي تفاهم بين الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وامتدت الموافقات إلى القطاع الدوائي، من خلال مذكرتي تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية والمعهد الحكومي للمستحضرات الدوائية في روسيا الاتحادية.

وفوض المجلس رئيس مجلس إدارة

حتى نهاية عام 2032، في خطوة تضمن مواصلة البرنامج خلال السنوات المقبلة. ويعكس القرار استمرار الاهتمام بتطوير الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في مسارات التنمية المستدامة.

ويمثل تمديد البرنامج إطاراً زمنياً إضافياً لمواصلة المبادرات المرتبطة بتنمية المجتمعات الريفية والأنشطة الزراعية، بما يتوافق مع توجهات المملكة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية. كما وافق المجلس على الحسابات الختامية لجامعتي الباحة وحفر الباطن ومكتبة الملك فهد الوطنية عن عامين مابين سابقين، ضمن القرارات المتعلقة بالمتابعة المالية والإدارية للجهات الحكومية.

شراكات دولية

وشملت القرارات الموافقة على اتفاقية

دبي ثلاثة عالمياً والكويت تسجل 385 ميجابت

أبوظبي تصدر العالم بسرعة الإنترنت المتحرك والثابت

شبكات الإمارات تتفوق على هانوي
وستوكهولم وجنيف وبانكوك

2

دبي تحقق 547 ميجابت للمتحرك
وتحتل المركز الثالث عالمياً

1

المدن ذات السرعات المرتفعة، حيث سجلت مدينة الكويت متوسط سرعة للإنترنت المتحرك بلغ نحو 385 ميجابت في الثانية.

ورغم هذا المستوى، بقيت سرعة الإنترنت المتحرك في الكويت أقل من أبوظبي بنحو 298 ميجابت في الثانية، وبفارق بلغ 162 ميجابت مقارنة بدبي.

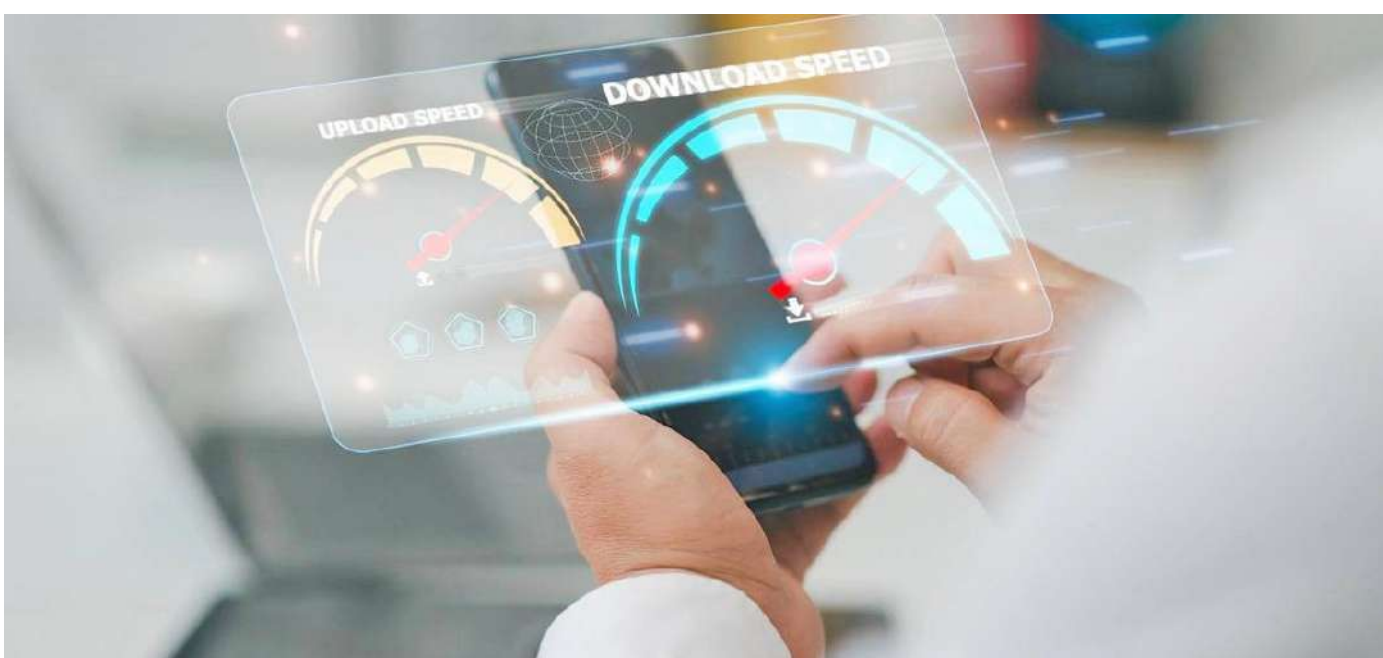
وتشير هذه المقارنات إلى وجود تفاوت في مستويات أداء شبكات الاتصالات بين المدن الخليجية والعالمية، رغم الاستثمارات الكبيرة التي تشهدها المنطقة في تطوير البنية التحتية الرقمية، ولم يقتصر الأداء الإماراتي على شبكات الهواتف المتحركة، بل امتد إلى خدمات الإنترنت الثابت، حيث تصدرت أبوظبي التصنيف العالمي بسرعة بلغت 418 ميجابت في الثانية.

وجاءت دبي في المرتبة السابعة عالمياً، بمتوسط سرعة تجاوز 339 ميجابت في الثانية، ما يعكس تطور شبكات الإنترنت الثابت في المدينتين.

وتفوقت أبوظبي على عدد من المراكز الاقتصادية العالمية، بينها جنيف السويسرية التي سجلت سرعة بلغت 318 ميجابت في الثانية، وبانكوك التايلاندية التي بلغت سرعتها 317 ميجابت.

كما تجاوزت سرعة الإنترنت الثابت في أبوظبي المستوى المسجل في بودابست المجرية، والبالغ نحو 306 ميجابت في الثانية، بفارق يقارب 112 ميجابت.

أما دبي، فقد سجلت سرعة أعلى من جنيف وبانكوك وبودابست، رغم حلولها في المركز السابع عالمياً.



سرعة بلغ 452 ميجابت في الثانية للإنترنت المتحرك، أي أقل من أبوظبي بنحو 231 ميجابت، وأقل من دبي بنحو 95 ميجابت.

وفي البرازيل، بلغت سرعة الإنترنت المتحرك بمدينة ريو دي جانيرو نحو 363 ميجابت في الثانية، بينما سجلت العاصمة السويدية ستوكهولم متوسطاً بلغ 343 ميجابت.

وبذلك تجاوزت أبوظبي سرعة الإنترنت المتحرك في ريو دي جانيرو بنحو 88%، فيما قاربت سرعتها ضعف المستوى المسجل في ستوكهولم.

كما أظهرت البيانات حضوراً خليجياً ضمن

تصدر الدولة مؤشرات سرعات الإنترنت المتحرك عالمياً.

ويكتسب هذا التفوق أهمية اقتصادية في ظل الاعتماد المتزايد على الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتطبيقات السحابية، التي تحتاج إلى شبكات قادرة على نقل كميات كبيرة من البيانات بكفاءة.

وأظهرت المقارنات الدولية تفوق أبوظبي ودبي على عدد من المدن المعروفة بتطور بنيتها التكنولوجية ونشاطها الاقتصادي.

فقد سجلت العاصمة الفيتنامية هانوي متوسط

سريعاً ومستقرأ.

كما حققت دبي متوسط سرعة بلغ 547 ميجابت في الثانية، لتحتل المركز الثالث عالمياً، مؤكدة حضورها ضمن المراكز الحضرية الأكثر تقدماً في خدمات الاتصالات المتحركة.

وبلغ الفارق بين المدينتين نحو 136 ميجابت في الثانية لمصلحة أبوظبي، فيما تجاوزت سرعة الإنترنت المتحرك في العاصمة الإماراتية نظيرتها في دبي بنحو 24.9%.

وتأتي هذه النتائج امتداداً للأداء المتقدم الذي سجلته الإمارات منذ بداية عام 2026، مع استمرار

عززت دولة الإمارات موقعها في صدارة الأسواق العالمية المتقدمة في خدمات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية، بعدما احتلت أبوظبي المركز الأول عالمياً في سرعات الإنترنت المتحرك والثابت خلال سبتمبر 2026، فيما جاءت دبي ضمن المدن الأسرع عالمياً في خدمتين. وتعكس النتائج مستويات الأداء التي وصلت إليها شبكات الاتصالات الإماراتية، في ظل الاستثمارات المتواصلة في تقنيات الجيل الخامس والألياف الضوئية، ودورها المتنامي في دعم الاقتصاد الرقمي والأنشطة التجارية والتكنولوجية.

وأظهرت بيانات سرعات الإنترنت أن أبوظبي سجلت متوسط سرعة بلغ 683 ميجابت في الثانية لخدمات الإنترنت المتحرك، متصدرة التصنيف العالمي للمدن، بينما احتلت دبي المرتبة الثالثة بسرعة بلغت 547 ميجابت في الثانية. وعلى مستوى الإنترنت الثابت، تصدرت أبوظبي أيضاً بسرعة بلغت 418 ميجابت في الثانية، في حين جاءت دبي سابعة عالمياً بسرعة تجاوزت 339 ميجابت في الثانية، وفق بيانات مؤشر «Speedtest Global Index».

وسجلت أبوظبي أداءً لافتاً في خدمات الإنترنت المتحرك خلال سبتمبر، بعدما بلغ متوسط السرعة 683 ميجابت في الثانية، لتحتل المركز الأول بين المدن العالمية المشمولة بالتصنيف.

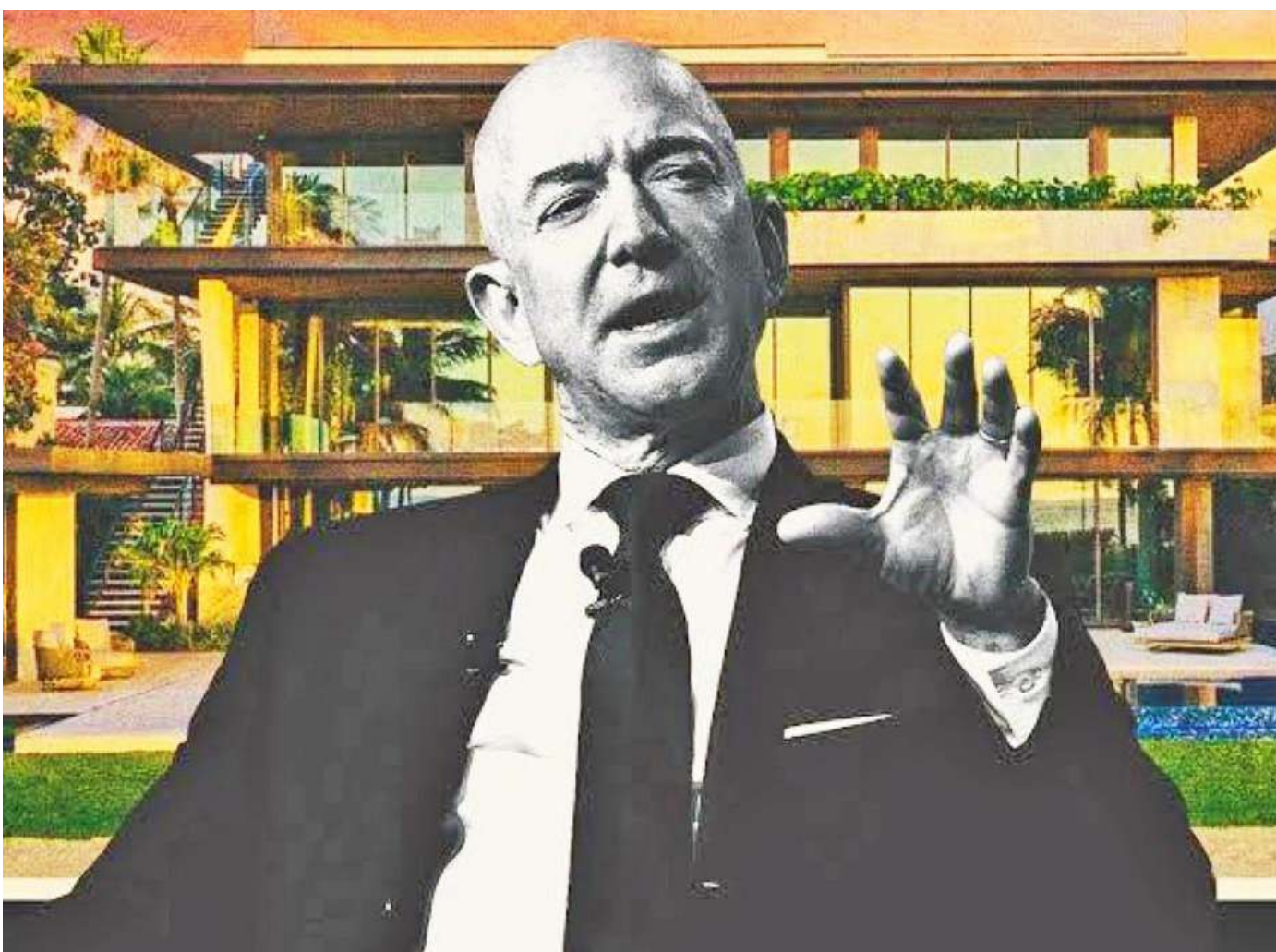
وبعكس هذا المستوى قدرة شبكات الاتصالات في العاصمة الإماراتية على توفير سرعات مرتفعة لنقل البيانات، بما يخدم الاستخدامات الفردية والتجارية والتطبيقات الرقمية التي تتطلب اتصالاً

ضرائب المليارديرات تثير جدلاً حول العدالة والابتكار والاستثمار

70 % من كبار الأثرياء صنعوا ثرواتهم بأنفسهم

دراسة نوبل: المبتكرون يحتفظون بنسبة ضئيلة من منافع اختراعاتهم الاقتصادية

كاليفورنيا تدرس اقتطاع 5 % من أصول أصحاب المليارات دفعة واحدة



إصلاحات ضريبية

حوافز الاستثمار

وفي مواجهة المخاوف المرتبطة بتراكم الثروات، تبرز بدائل تستهدف معالجة مصادر الاختلال بصورة مباشرة، وفي مقدمتها تشديد قوانين مكافحة الاحتكار، والحد من الامتيازات الحكومية غير المبررة، وتعزيز الشفافية بشأن ملكية الأصول والتبرعات السياسية، بما يقلص قدرة أصحاب النفوذ المالي على التأثير غير المتناسب في القرارات العامة. وتشمل الإصلاحات المقترحة سد الثغرات التي تسمح لبعض الأثرياء بخفض معدلاتهم الضريبية الفعلية، ومن أبرزها قاعدة رفع الأساس الضريبي للأصول الموروثة في الولايات المتحدة، التي قد تؤدي إلى عدم إخضاع مكاسب رأسمالية تراكمت قبل الوفاة للضريبة. وترتبط هذه القاعدة باستراتيجيات مالية تقوم على الاحتفاظ بالأصول والاقتراض بضمانها بدلا من بيعها وتحقيق مكاسب خاضعة للضريبة. كما تشمل المعالجات تعزيز الرقابة على الشركات الوهمية وهيكل الملكية المعقدة والترتيبات المالية العابرة للحدود، بما يساعد الحكومات على حماية القاعدة الضريبية دون فرض أعباء عشوائية على جميع أصحاب الثروات.

وتثير الضرائب المرتفعة على الثروة مخاوف تتعلق بتأثيرها في قرارات الاستثمار والابتكار، خصوصاً بالنسبة إلى رواد الأعمال الذين يحملون مخاطر كبيرة خلال المراحل الأولى من تأسيس الشركات. وتشير أبحاث للاقتصادية ستيفاني ستانتشيفا من جامعة هارفارد إلى حساسية الجهود الابتكارية تجاه المعدلات الضريبية، بما يعزز أهمية دراسة الآثار السلوكية للسياسات قبل تطبيقها. ويستشهد الاقتصادي ستيفن كابلان من جامعة شيكاغو بتجربة مؤسس «أمازون» جيف بيزوس، مشيراً إلى أن فرض ضريبة مرتفعة على الثروة خلال السنوات الأولى للشركة كان يمكن أن يضعف قدرته على تحمل الخسائر ومواصلة الاستثمار، خصوصاً خلال انهيار فقاعة الإنترنت. غير أن هذه المخاوف لا تعني بالضرورة رفض فرض ضرائب أعلى على الأثرياء، وإنما تؤكد أهمية تصميم أدوات ضريبية توازن بين تحصيل الإيرادات والمحافظة على الحوافز الاقتصادية، مع مراعاة الاختلاف بين الأرباح المحققة والثروات الورقية غير السائلة.

بنوا ثرواتهم بأنفسهم، بصورة أساسية عبر تأسيس الشركات وتوسيع أنشطتها، مقابل نسبة أقل ارتبطت ثرواتها بالميراث. وتعكس هذه النسبة الدور المتزايد لريادة الأعمال في تكوين الثروات الضخمة، لكنها لا تعني بالضرورة أن جميع الثروات العصرية تحققت من خلال المنافسة العادلة. فبعض القطاعات تتيح فرصاً واسعة لتحقيق أرباح استثنائية اعتماداً على ملكية الموارد أو النفوذ أو المضاربات، وهو ما يجعل تقييم مصادر الثروة أكثر أهمية من الاكتفاء بتحديد حجمها أو تصنيف أصحابها بين عصامين وورثة. وتشير التقديرات الواردة في المادة إلى أن نحو 40 % من المليارديرات جمعوا ثرواتهم في قطاعات ترتبط بدرجات متفاوتة بالموارد الطبيعية والعقارات والأنشطة المالية والامتيازات، وهي مجالات قد تتداخل فيها الأرباح الإنتاجية مع الربوع الاقتصادية. ولا تعني هذه النسبة أن جميع العاملين بتلك القطاعات استفادوا من ممارسات غير عادلة، لكنها تبرز ضرورة التمييز بين المنافسة المشروعة واستغلال الامتيازات.

ضريبة كاليفورنيا

وتحتل الضرائب على الثروات موقعاً متقدماً في النقاش السياسي الأمريكي، مع طرح مبادرة في ولاية كاليفورنيا تستهدف فرض ضريبة استثنائية لمرة واحدة بنسبة 5 % على الأصول الخاضعة للضريبة لدى المليارديرات. ويعكس المقترح اتجاهها يسعى إلى زيادة مساهمة أصحاب الثروات الكبرى في تمويل الإنفاق العام، وتقليص الفجوات المالية بين الفئات الاجتماعية.

لكن الجدل يتجاوز النسبة المقترحة إلى طبيعة الأصول المستهدفة، إذ إن جانباً كبيراً من ثروات المليارديرات لا يحتفظ به نقداً، وإنما يتمثل في حصص ملكية وأسهم بشركات عامة وخاصة، وقد يؤدي فرض ضرائب على القيمة المقدرة لهذه الأصول إلى تحديات تتعلق بالتقييم والسيولة، خصوصاً عندما تكون الثروة مرتبطة بشركات ناشئة أو استثمارات طويلة الأجل يصعب تسيلها دون التأثير في ملكيتها أو نشاطها.

ويحذر معارضو هذه الضرائب من احتمال انتقال بعض المستثمرين إلى مناطق ذات أعباء ضريبية أقل، أو إعادة هيكلة ملكياتهم لتجنب الالتزامات الجديدة، ما قد يقلص الإيرادات المتوقعة ويؤثر في جاذبية البيئة الاستثمارية. وفي المقابل، يرى المؤيدون أن تصميم الضريبة بعناية يمكن أن يحد من هذه المخاطر، ويعزز عدالة توزيع الأعباء المالية.

عوائد الابتكار

وتستند الحجج الاقتصادية المدافعة عن

أعاد تصاعد الدعوات إلى فرض ضرائب استثنائية على أصحاب الثروات الضخمة إشغال الجدل الاقتصادي بشأن المليارديرات، وما إذا كان وجودهم يعكس نجاح النظام الرأسمالي في توليد الابتكار والاستثمار، أم يمثل دليلاً على اختلال توزيع الثروة واتساع الفجوة بين الأغنياء وبقية المجتمع. وبينما يرى منتقدو تراكم الثروات أن بلوغ الأفراد مستويات مالية هائلة يكشف قصور السياسات الاقتصادية، يحذر اقتصاديون من أن استهداف المليارديرات باعتبارهم فئة واحدة قد يقود إلى نتائج عكسية، ويضر بالمشروعات الإنتاجية التي تسهم في خلق الوظائف وتحسين مستويات المعيشة.

وتبرز هذه الإشكالية مع تبني شخصيات سياسية أمريكية، من بينها ألكسندرا أوكاسيو كورتيز وبيرني ساندرز، خطاباً ينتقد وجود المليارديرات باعتباره مؤشراً على عدم العدالة الاقتصادية. غير أن هذا الطرح يثير تساؤلات حول مدى صلاحية حجم الثروة وحده معياراً للحكم على مشروعيتها، خصوصاً في اقتصاد عالمي أصبحت فيه الشركات قادرة على الوصول إلى مليارات المستهلكين، وتحقيق إيرادات وتقييمات ضخمة بفضل التكنولوجيا والعولمة واتساع الأسواق.

صناعة الثروات

وأدت التحولات التكنولوجية والاقتصادية خلال العقود الماضية إلى تغيير جذري في آليات تكوين الثروة، بعدما سمحت المنصات الرقمية وسلاسل الإمداد العالمية للشركات بالتوسع بوتيرة غير مسبوقة. فالمشروعات التي كانت تقتصر خدماتها على أسواق محلية أو إقليمية باتت قادرة على الوصول إلى قاعدة عملاء عالمية، الأمر الذي رفع القيمة السوقية للشركات الناجحة، وزاد ثروات مؤسسيها والمساهمين فيها.

وفي هذا السياق، يميز التحليل الاقتصادي بين ثلاثة مسارات رئيسية لتراكم الثروات، أولها تأسيس مشروعات إنتاجية تقدم ابتكارات وخدمات ذات قيمة اقتصادية، وثانيها انتقال الأصول عبر الميراث، وثالثها تحقيق المكاسب من خلال الربوع والامتيازات، بما يشمل استغلال النفوذ السياسي أو السيطرة على الأسواق. ويكتسب هذا التصنيف أهمية لأنه يفرق بين الثروة الناتجة عن خلق قيمة جديدة، وتلك المتحققة من امتيازات لا تتوافر للمنافسين.

مليارديرات عصاميين

وتكشف بيانات بنك «يو بي إس» عن جانب مهم من التحولات التي شهدتها خريطة الثروات العالمية، إذ تشير الأرقام الواردة في التحليل إلى أن نحو 70 % من أصل 2919 شخصاً من كبار الأثرياء الذين شملهم الرصد حتى عام 2025

العدالة دون معاقبة الابتكار

تكشف هذه المناقشات أن القضية الاقتصادية الأساسية لا تتمثل في وجود المليارديرات بحد ذاتها، وإنما في مدى عدالة القواعد التي تسمح بتكوين الثروات واستثمارها وانتقالها بين الأجيال. فالنظام الاقتصادي القادر على مكافأة الابتكار والإنتاج، مع منع الاحتكار واستغلال النفوذ، يوفر أساساً أكثر استدامة لتحقيق النمو وتوسيع الفرص. وفي المقابل، فإن تجاهل الاختلالات الضريبية والامتيازات الموروثة قد يعمق التفاوت الاقتصادي ويضعف الثقة بالمؤسسات، حتى عندما تحقق الشركات الكبرى مكاسب إنتاجية ملموسة. ومن هنا، تبدو السياسات الأكثر فاعلية تلك التي تستهدف مصادر الربح والتجاوزات، وتحافظ في الوقت نفسه على الحوافز التي تشجع الاستثمار والمخاطرة وتأسيس المشروعات الجديدة. وتبقى المفاضلة الحقيقية أمام الحكومات بين تحقيق عدالة ضريبية أوسع وضمان استمرار تكوين الثروة المنتجة، إذ إن نجاح السياسة الاقتصادية لا يقاس بعدد المليارديرات الذين تفرض عليهم الضرائب، وإنما بقدرتها على توسيع الازدهار، وحماية المنافسة، وتحويل مكاسب النمو إلى فرص يستفيد منها المجتمع بأكمله.



3 سد الثغرات ومكافحة الاحتكار بديلان لاستهداف أصحاب المليارات جماعياً

4 2919 ثرياً رصدتهم «يو بي إس» تكشف تحولات خريطة الثراء

5 ضرائب الثروة قد تدفع المستثمرين للهجرة وتضعف حوافز التوسع



قفزة النفط ومخاوف التضخم تضغطان على المعدن

الذهب يفقد 0.4 % ويهبط إلى 4124 دولاراً

العقود الأميركية تتراجع إلى 4142 دولاراً وسط ضغوط بيعية

1

ترتبط بصورة غير مباشرة باتجاهات الذهب والمعادن النفيسة. كما أن تزامن التشديد النقدي في الاقتصادات الكبرى قد يزيد المنافسة بين الذهب والأصول المرددة للعائد، ويجعل المستثمرين أكثر حساسية لأي تغير في توقعات التضخم أو النمو الاقتصادي.

مستقبل الذهب تحكمه قرارات الفائدة

وتقف أسعار الذهب أمام مسارين رئيسيين خلال المرحلة المقبلة؛ أولهما استمرار ارتفاع النفط وتساعد الضغوط التضخمية، بما قد يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على الفائدة مرتفعة، ويزيد الضغوط على المعدن النفيس. أما المسار الثاني فيرتبط بتراجع المخاوف التضخمية أو صدور إشارات نقدية أقل تشدداً، ما قد يعزز الطلب الاستثماري على الذهب. وفي المقابل، تظل التوترات الجيوسياسية عاملاً داعماً للأسعار، خصوصاً إذا أدت إلى زيادة المخاوف بشأن استقرار الاقتصاد العالمي أو دفعت المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول مرتفعة المخاطر. وبين مخاطر التضخم واحتمالات التشديد النقدي، يتربص المستثمرون بإشارات الاحتياطي الفيدرالي لتحديد الاتجاه المقبل للذهب، بعدما أصبح مستقبل المعدن الأصفر مرتبطاً ليس فقط بتطورات الأزمات الدولية، وإنما أيضاً بمدى قدرة البنوك المركزية على احتواء ارتفاع الأسعار دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.

«سي إم إي»، أسهمت تصريحات حديثة لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، أشارت إلى عدم وجود حاجة ملحة لمزيد من التشديد النقدي، في تقليص توقعات رفع الفائدة خلال اجتماع أكتوبر، ومع ذلك، لا يزال المتعاملون يرجحون بنسبة 91 % احتمال زيادة أسعار الفائدة في ديسمبر، وفق البيانات الواردة في التقرير. ويرى رودا أن الأسواق قد تشهد تحركات كبيرة بصرف النظر عن القرار الذي سيتخذه الاحتياطي الفيدرالي، مشيراً إلى أن تثبيت أسعار الفائدة قد يدعم الذهب في رد الفعل الأولي. لكن استمرار هذا الدعم سيعتمد على تصريحات مسؤولي البنك بشأن التضخم والنمو، ومدى استعدادهم لتعديل السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة.

ولا تقتصر المخاوف المتعلقة بأسعار الفائدة على الولايات المتحدة، إذ تراقب الأسواق أيضاً توجهات بنك اليابان، بعدما أكد محافظه كازو أويدا أن التضخم أصبح قريباً جداً من المستوى المستهدف البالغ 2 %، وأشار إلى أن الطلب العالمي القوي على تقنيات النكاء الاصطناعي، إلى جانب ضغوط سوق العمل، يسهم في تعزيز الاتجاهات التضخمية. وتنعكس تصريحات أويدا احتمال استمرار رفع أسعار الفائدة اليابانية، خصوصاً مع تجاوز الطلب على العمالة مستويات المعروض منها، ما يزيد الضغوط على الأجور والأسعار. وقد تؤثر هذه التطورات في تدفقات رؤوس الأموال العالمية وعوائد السندات وتحركات العملات، وهي عوامل

بشأن مسار أسعار الفائدة خلال الأشهر المقبلة. وتكتسب قرارات البنك المركزي الأمريكي أهمية استثنائية لأسواق الذهب، باعتبار أن المعدن لا يدر عائداً ثابتاً، ما يجعل الاحتفاظ به أقل جاذبية عندما ترتفع عوائد السندات والودائع. ورغم أن الذهب يستخدم تقليدياً للتحوط من التضخم وفقدان القوة الشرائية للعملات، فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد يحد من مكاسبه، نتيجة زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به. وتزداد هذه الضغوط عندما يتوقع المستثمرون استمرار السياسة النقدية المتشددة لفترة أطول، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية. ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة

2

الأسواق ترجح بنسبة 91 % رفع الفائدة الأميركية خلال ديسمبر

وجاء الصعود عقب إعلان الحوثيين في اليمين، الاثنين، تنفيذ هجمات استهدفت منشآت للطاقة ومطارين وأهدافاً عسكرية في السعودية، ما أثار مخاوف المتعاملين بشأن أمن الإمدادات واستقرار حركة الطاقة في المنطقة. وقال كايل رودا، محلل الأسواق المالية لدى «كابيتال دوت كوم»، إن الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع، وهو ما انعكس سلباً على الذهب مع بداية الأسبوع. ويشير هذا التقييم إلى العلاقة المعقدة بين المعدن النفيس وأسواق الطاقة، إذ قد تؤدي التوترات الأمنية إلى زيادة الطلب على الملاذات الآمنة، لكنها في الوقت نفسه ترفع توقعات التضخم وتدعم احتمالات استمرار التشديد النقدي.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة عندما ترتفع أسعار النفط بصورة حادة، نظراً إلى تأثيرها المباشر في تكاليف النقل والإنتاج والخدمات، وانتقال هذه الزيادات تدريجياً إلى أسعار السلع الاستهلاكية. ومع تصاعد الضغوط التضخمية، تصبح البنوك المركزية أكثر حذراً تجاه خفض الفائدة، ما يحد من جاذبية الذهب مقارنة بالأصول التي توفر عوائد دورية.

ترقب الفيدرالي

وتتجه أنظار المستثمرين إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر، وسط توقعات بأن يحمل إشارات مهمة

تراجعت أسعار الذهب خلال تعاملات الثلاثاء، متأثرة بتصاعد المخاوف التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، في وقت يتربص فيه المستثمرون اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأسبوع المقبل، بحثاً عن مؤشرات تحدد مستقبل السياسة النقدية وأسعار الفائدة. وجاء الانخفاض رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، التي عادة ما تدعم الطلب على المعدن النفيس باعتباره ملاذاً آمناً، إلا أن مخاوف بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة طغت على تأثير هذه التوترات.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0.4 % إلى 4123.94 دولاراً للأوقية بحلول الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش، فيما تراجعت العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر بالنسبة نفسها إلى 4142.70 دولاراً. ويعكس هذا الأداء حالة الترقب التي تسيطر على أسواق المعادن النفيسة، بعدما أصبحت تحركات الذهب مرتبطة بصورة وثيقة بالتوقعات المتعلقة بالتضخم وقرارات البنوك المركزية، إلى جانب التطورات السياسية والأمنية العالمية.

ضغوط النفط

وتصدرت أسعار الطاقة قائمة العوامل المؤثرة في حركة الذهب، بعدما اقترب خام برنت من أعلى مستوياته خلال خمسة أشهر، مدفوعاً بارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية في أسواق النفط.

1

«إيثريوم» و«الريل» تتراجعان وسط موجة حذر تضرب الأصول الرقمية

2

89 % احتمال رفع الفائدة في ديسمبر يضغط على المستثمرين

126 ألف دولار، وهو ما يوضح حجم الفجوة التي تحتاج إلى تجاوزها لاستعادة مستوياتها السابقة. ولا يعني هذا التراجع بالضرورة استمرار الاتجاه الهبوطي، لكنه يعكس ارتفاع درجة المخاطرة التي يتحملها المستثمرون في سوق تتأثر بتغير السيولة والتوقعات الاقتصادية. كما أن سرعة التحركات السريعة تجعل العملات المشفرة أكثر عرضة لتقلبات حادة عند صدور قرارات نقدية تخالف توقعات الأسواق.

وفي هذه الأجواء، تكتسب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي أهمية لا تقل عن قرار الفائدة نفسه، إذ قد تؤدي الإشارات المتعلقة بالتضخم أو النمو الاقتصادي إلى تغيير توقعات المستثمرين بصورة سريعة، ومن ثم التأثير في أسعار الأصول الرقمية.

مستقبل العملات مرهون بمسار الفائدة

وتقف سوق العملات المشفرة أمام مرحلة حاسمة، تتداخل فيها توقعات السياسة النقدية مع محاولات استعادة الزخم الاستثماري. وقد يمنح تثبيت الفائدة، مصحوباً بإشارات أقل تشدداً، بعض الدعم للأسعار، بينما قد يؤدي تعزيز توقعات الرفع في ديسمبر إلى استمرار الضغوط البيعية. وفي ظل هذه المعطيات، يبقى مستقبل بيتكوين والعملات الرقمية الكبرى مرتبطاً بدرجة كبيرة بمسار السيولة العالمية وشهية المستثمرين للمخاطرة، إلى جانب العوامل الخاصة بسوق الأصول الرقمية. وبين تراجع الأسعار وترقب قرارات الفيدرالي، تتجه الأسواق إلى اختبار جديد لمدى قدرتها على استيعاب استمرار الفائدة المرتفعة، بعدما أصبحت تحركات العملات المشفرة أكثر ارتباطاً بالسياسة النقدية الأميركية والتوقعات الاقتصادية العالمية.



كما أن استمرار التشديد النقدي قد يقلص السيولة المتاحة للاستثمار في الأسواق عالية المخاطر، ويزيد ميل المؤسسات والأفراد إلى تبني استراتيجيات أكثر تحفظاً. ولهذا، فإن أي إشارات من الفيدرالي إلى استمرار الفائدة المرتفعة قد تؤدي إلى جدد الضغوط على بيتكوين والعملات الرقمية الأخرى.

تحديات التعافي

وتواجه بيتكوين تحدياً يتمثل في استعادة ثقة المستثمرين بعد ابتعادها عن القمة التاريخية التي تجاوزت 126 ألف دولار. وبالمقارنة مع مستوى التداول البالغ 81305.89 دولارات، فإن العملة فقدت أكثر من 35 % من قيمتها قياساً بمستوى

في البيانات إلى احتمال يبلغ 89 % لرفع أسعار الفائدة خلال ديسمبر، الأمر الذي يعزز حالة الحذر في الأسواق الرقمية. وتعني هذه التقديرات أن المستثمرين لا يركزون فقط على القرار المرتقب في أكتوبر، وإنما يتابعون أيضاً المسار المحتمل للسياسة النقدية خلال الاجتماعات التالية. وتؤثر أسعار الفائدة في العملات المشفرة عبر عدة قنوات، أبرزها تكلفة التمويل والعوائد المتاحة على الأصول التقليدية، مثل السندات والودائع. فعندما ترتفع الفائدة، تصبح الأدوات المالية التي توفر عوائد دورية أكثر جاذبية لبعض المستثمرين، مقارنة بالأصول الرقمية التي لا تضمن عائداً ثابتاً وتعتمد مكاسبها بصورة رئيسية على تحركات الأسعار.

الحساسية تجاه أي تصريحات قد تغير توقعات المستثمرين بشأن أسعار الفائدة خلال ما تبقى من العام.

ترقب الفيدرالي

وتتجه الأنظار إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر عقده يومي 27 و28 أكتوبر، وسط توقعات بأن يبقى البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير. ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، تسعر الأسواق احتمال تثبيت الفائدة خلال الاجتماع المقبل عند 82 %، ما يعكس ترجيح المستثمرين استمرار السياسة النقدية الحالية على المدى القريب. وفي المقابل، تشير التوقعات الواردة

طبيعتها الاستثمارية وتقلباتها السريعة المرتفعة. وتشير هذه التحركات إلى استمرار حالة الترقب في سوق العملات المشفرة، حيث يفضل بعض المستثمرين تقليص انكشافهم على الأصول عالية المخاطر قبل صدور القرارات النقدية المهمة. كما أن ابتعاد بيتكوين عن مستوياته القياسية السابق يضع المستثمرين أمام تساؤلات بشأن قدرة السوق على استعادة الزخم الصعودي، أو استمرار التداول ضمن مستويات أقل من القمم التاريخية. ورغم أن التراجعات المسجلة خلال تعاملات الثلاثاء جاءت محدودة نسبياً، فإن أهميتها تكمن في توقيتها، إذ تتزامن مع اقتراب اجتماع الفيدرالي وارتفاع درجة

تراجعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الثلاثاء، وسط حالة من الحذر سيطرت على المستثمرين مع اقتراب اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأسبوع المقبل، الذي ينتظر أن يقدم مؤشرات جديدة بشأن مستقبل أسعار الفائدة. وجاء الانخفاض في وقت تتزايد فيه حساسية الأصول الرقمية للتطورات النقدية، خصوصاً مع استمرار المخاوف من بقاء تكاليف الاقتراض مرتفعة لفترة أطول، وما قد يترتب على ذلك من تراجع شهية المستثمرين تجاه الأصول مرتفعة المخاطر. وانخفضت عملة «بيتكوين»، الأكبر عالمياً من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.58 %، فاقدة نحو 471.50 دولاراً، لتتداول عند 81305.89 دولارات، وفق الأسعار المسجلة عند الساعة 11:05 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة. ورغم محافظتها على التداول فوق مستوى 81 ألف دولار، فإنها لا تزال بعيدة عن ذروتها التاريخية التي تجاوزت 126 ألف دولار في أكتوبر 2025، ما يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها منذ تسجيل تلك المستويات القياسية.

خسائر رقمية

وامتدت التراجعات إلى العملات المشفرة الرئيسية الأخرى، حيث انخفضت «إيثريوم»، ثاني أكبر العملات الرقمية من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.57 %، لتفقد 12.48 دولاراً من قيمتها وتصل إلى 2382.66 دولاراً. كما تراجعت عملة «الريل» بنسبة 0.56 %، منخفضة بمقدار 0.0073 دولار إلى 1.2923 دولار. ويعكس تقارب نسب الانخفاض بين العملات الثلاث تأثير السوق بعوامل اقتصادية مشتركة، وفي مقدمتها توقعات السياسة النقدية الأميركية، بدلاً من ارتباط التحركات بتطورات خاصة بعملة واحدة. وعادة ما تتفاعل الأصول الرقمية بصورة سريعة مع تغير توقعات الفائدة، نظراً إلى



مخاوف تعطل الإمدادات تشعل موجة صعود جديدة للأسعار

النفط فوق 111 دولاراً.. والخليج يحرك الأسواق

1 خام غرب تكساس الأميركي يسجل مكاسب تتجاوز أربعة دولارات

2 هجمات تستهدف 18 سفينة خلال أسبوعين وتفاقم المخاوف البحرية

روسيا من النفط الخام بمقدار 65 ألف برميل يومياً خلال سبتمبر، ليصل إلى 8.43 ملايين برميل يومياً، لكنه ظل أقل بنحو 870 ألف برميل يومياً مقارنة بالفتره نفسها من العام السابق. وتعكس هذه الأرقام وجود فجوة إنتاجية كبيرة رغم التحسن الشهري، ما يؤثر تساؤلات بشأن قدرة موسكو على زيادة صادراتها بسرعة إذا سمحت الظروف السياسية والتجارية بذلك.

سيناريوهات السوق

ويرى تيم ووترر، المحلل لدى «كيه سي إم تريد»، أن احتمال تدفق كميات إضافية من الديزل الروسي يوفر بعض الارتياح النظري للأسواق، لكن المتعاملين يمنحون وزناً أكبر لمخاطر تعرض البنية التحتية للطاقة في الخليج لأضرار جديدة. ويعكس هذا التقييم اختلال التوازن بين العوامل التي قد تخفف الأسعار وتلك التي تهدد بدفعها إلى مستويات أعلى، خصوصاً أن اضطراب منشآت الإنتاج أو التصدير قد يترك أثراً تتجاوز حجم الإمدادات المتوقفة مباشرة.

وتمتد التداعيات المحتملة لارتفاع النفط إلى الاقتصاد العالمي، حيث تواجه الدول المستوردة ضغوطاً إضافية على تكاليف القود والنقل والإنتاج، بما قد يعقد جهود احتواء التضخم. وفي المقابل، قد تستفيد الاقتصادات النفطية، لكن حجم المكاسب الفعلية يظل مرتبطاً باستقرار الصادرات وتكاليف التشغيل والشحن، فضلاً عن قدرة الأسواق العالمية على استيعاب الأسعار المرتفعة دون تباطؤ حاد في الطلب.

وتقف الأسواق أمام مسارين متباينين خلال المرحلة المقبلة؛ أولهما استمرار التوترات وتهديد الملاحة والمنشآت النفطية، بما قد يحافظ على علاوة المخاطر ويدعم بقاء الأسعار فوق حاجز 100 دولار، وثانيهما تحسن الأوضاع الأمنية وانتظام التدفقات، الأمر الذي قد يسمح بتراجع تدريجي للأسعار، خصوصاً إذا تزامن مع زيادة المعروض الروسي أو ظهور مؤشرات على ضعف الطلب. وبين هذين المسارين، تظل التطورات الميدانية العامل الأكثر تأثيراً في اتجاه النفط، إذ لم تعد وفرة الإنتاج وحدها كافية لطمأنة المستثمرين ما دامت سلامة الإمدادات موضع شك. وهكذا، تدخل السوق مرحلة تتقدم فيها اعتبارات أمن الطاقة على الحسابات التجارية المعتادة، فيما تتحول كل تطورات الملاحة والبنية التحتية إلى عامل محتمل لإعادة تسعير البرميل عالمياً.

جديد أن يعيد تسعير المخاطر بسرعة.

المخزونات الأميركية

وفي الولايات المتحدة، أضافت توقعات تراجع المخزونات عاملاً آخر يدعم الاتجاه الصعودي للأسعار، بعدما أظهر استطلاع أولي أجرته رويترز الاثنين ترجيحاً بانخفاض مخزونات الخام والمنتجات النفطية خلال الأسبوع الماضي. وتكتسب هذه التوقعات أهمية خاصة لأن السوق الأميركية تعد من أكبر مراكز استهلاك الطاقة عالمياً، كما تمثل بيانات المخزون مؤشراً رئيسياً على العلاقة بين الطلب المحلي ومستويات الإنتاج والواردات ونشاط المصافي. وعادة ما يشير انخفاض المخزونات إلى زيادة السحب من الكميات المتاحة، وهو ما قد يعكس قوة الاستهلاك أو تراجع الإمدادات أو ارتفاع معدلات تشغيل المصافي. غير أن تحديد السبب الفعلي يتطلب انتظار البيانات الرسمية، خصوصاً أن التقديرات الأولية قد تختلف عن النتائج النهائية. وإذا تأكد تراجع المخزونات بالتزامن مع استمرار التوترات

علاوة جيوسياسية

ويرى محللو بنك «آي إن جي» أن أسعار النفط لا تزال تحظى بدعم قوي نتيجة علاوة المخاطر الكبيرة التي تحتسبها السوق في ظل الأوضاع المتقلبة. وأوضحوا في مذكرة الثلاثاء أن استمرار تدفقات الخام دون عوائق قد يسمح بتراجع هذه العلاوة تدريجياً، لكنهم أشاروا إلى عدم ظهور مؤشرات واضحة حتى الآن على بدء هذا المسار. وتبرز أهمية هذا التقييم في التمييز بين نقص فعلي في المعروض وبين ارتفاع الأسعار الناتج عن توقعات اضطراب الإمدادات. ففي الحالة الأولى، تواجه الأسواق اختلالاً مادياً يتطلب تعويض الكميات المفقودة، بينما تعكس الحالة الثانية استعداد المتعاملين للتحوط من احتمالات لم تتحقق بالكامل. وقد تتراجع الأسعار إذا انحسرت التهديدات، حتى دون حدوث زيادة

مستقبل الأسعار رهن استقرار المنطقة

في توازن السوق خلال الفترة المقبلة. ومع ذلك، فإن اختلاف آجال العقود يفرض الحذر عند تفسير الفجوة السعرية باعتبارها مؤشراً مستقلاً على نقص الإمدادات.

تهديد الملاحة

وتتصدر المخاطر الأمنية المرتبطة بالملاحة البحرية قائمة العوامل التي تدعم ارتفاع الأسعار، بعدما أشارت شركة كبلر المتخصصة في تتبع السفن إلى تقارير عن تعرض ما لا يقل عن 18 سفينة لهجمات خلال أسبوعين. ويعزز تكرار هذه الحوادث المخاوف من اتساع نطاق التهديدات التي تواجه حركة التجارة البحرية، ولا سيما شحنات النفط والمنتجات البترولية المنقولة من المنطقة إلى الأسواق المستهلكة. وتكتسب هذه التطورات أهمية اقتصادية استثنائية بالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه منطقة الخليج في منظومة الطاقة العالمية، سواء من خلال الإنتاج أو التصدير أو الخدمات اللوجستية المرتبطة بالشحن. فحتى في غياب توقف فعلي واسع

عادت أسواق النفط العالمية إلى واجهة القلق الاقتصادي، بعدما دفعت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط أسعار الخام إلى مستويات مرتفعة، وسط مخاوف متزايدة من تعرض إمدادات الطاقة وطرق نقلها لمزيد من الاضطرابات. ولم تعد تحركات الأسعار مرتبطة بحسابات العرض والطلب التقليدية وحدها، إذ أصبحت التطورات الأمنية في المنطقة عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه التداولات، مع استعداد المستثمرين لدفع علاوة إضافية مقابل المخاطر المحتملة التي قد تواجه حركة الشحن والإنتاج.

وخلال تعاملات الثلاثاء، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 1.92 دولار، بما يعادل 1.75 %، لتصل إلى 111.47 دولاراً للبرميل بحلول الساعة 09:30 بتوقيت غرينتش، مقتربة من أعلى مستوياتها خلال خمسة أشهر. وجاء الصعود امتداداً لمكاسب الجلسة السابقة، التي بلغ فيها الخام 110.70 دولاراً، وهو المستوى الأعلى منذ 20 مايو، بما يعكس استمرار الزخم الصعودي رغم التقلبات الحادة التي تشهدها السوق.

مكاسب أميركية

وامتدت موجة الارتفاع إلى العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي، حيث قفز عقد نوفمبر، الذي يحل موعد انتهائه الثلاثاء، بمقدار 4.30 دولاراً، أو 4.15 %، ليصل إلى 107.96 دولاراً للبرميل. أما عقد ديسمبر الأكثر تداولاً، فارتفع بمقدار 1.76 دولار، بنسبة 1.79 %، ليستقر عند 100.30 دولار، وفق البيانات التي نقلتها وكالة رويترز. ويكشف التفاوت بين العقدين عن أهمية التمييز بين حركة الأسعار الفورية تقريباً والتوقعات الخاصة بالأشهر المقبلة، خصوصاً مع اقتراب

علاوة المخاطر الجيوسياسية تمنع انحسار الضغوط السعرية رغم التقلبات

توقعات بانخفاض المخزونات الأميركية تضيف دعماً جديداً لاتجاه الصعود

إنتاج روسيا يرتفع يومياً بمقدار 65 ألف برميل خلال سبتمبر

1.2 مليار شخص يواجهون تحديات مهنية متزايدة خلال العقد المقبل

الذكاء الاصطناعي يعيد رسم مستقبل الوظائف أمام أجيال الخريجين

كتب جورج حبيب



وتطوير مهاراتها بالتوازي مع اعتماد الأدوات الذكية.

فإذا اقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي على خفض التكاليف والاستغناء عن بعض المهام، فقد تزداد الضغوط على الفئات التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى. أما إذا اقترن بتوسيع الأعمال وابتكار منتجات وخدمات جديدة، فقد يسهم في خلق وظائف تتطلب مهارات مختلفة.

ويجعل ذلك سياسات التعليم والتدريب والتوظيف عنصراً أساسياً في تحديد كيفية توزيع مكاسب التحول التكنولوجي، ومدى قدرة الشباب على الاستفادة منها.

المرونة المهنية ضرورة للجيل الجديد

لم تعد المسارات المهنية التقليدية، التي يبدأ فيها الخريج العمل في تخصصه ثم يتدرج ضمن مسار واضح، الخيار الوحيد المتاح أمام الشباب. فقد تتطلب التحولات الجارية الانتقال بين قطاعات مختلفة، أو اكتساب مهارات جديدة خلال الحياة المهنية، أو الجمع بين أكثر من مجال لتحقيق الاستقرار الوظيفي.

وتبرز هذه المرونة في تجربة الطلاب الذين يجمعون بين الدراسة الجامعية والتدريب الصناعي والعمل التقني، في محاولة لتوسيع خبراتهم وتعزيز قدرتهم على المنافسة. كما تتطلب من الشباب الاستعداد لتغير طبيعة الوظائف، وعدم الاعتماد على الشهادة الجامعية وحدها بوصفها ضماناً للحصول على فرصة عمل.

وفي المقابل، لا يمكن تحميل الأفراد وحدهم مسؤولية التكيف مع التحولات المتسارعة؛ إذ تقع على الحكومات والمؤسسات التعليمية والشركات مسؤولية توفير بيئة تتيح التدريب المستمر، وتسهيل الانتقال بين التخصصات، وتدعم اكتساب المهارات المطلوبة في القطاعات الجديدة. وتحتاج الاقتصادات النامية، التي تستعد لاستقبال مئات الملايين من الشباب خلال السنوات المقبلة، إلى سياسات متكاملة تربط التعليم باحتياجات الإنتاج، وتشجع الاستثمار في القطاعات القادرة على خلق وظائف، وتدعم المشروعات الجديدة، وتوسع فرص التدريب المهني والتقني.

كما تبرز أهمية بناء أنظمة تعليم أكثر مرونة، تجمع بين المعرفة الأساسية والمهارات التطبيقية والقدرة على استخدام التكنولوجيا، بدلاً من الاكتفاء بمناهج قد تصبح بعض مكوناتها أقل ارتباطاً بمتطلبات العمل.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن في منع الذكاء الاصطناعي من التقدم، بل في ضمان أن تسهم مكاسبه في توسيع الفرص الاقتصادية، لا في زيادة الفجوة بين من يمتلكون المهارات المطلوبة ومن يجدون أنفسهم خارج سوق العمل. ومع اقتراب موجة تاريخية من الشباب من أبواب التوظيف، ستحدد قدرة الاقتصادات النامية على الاستفادة من طاقاتهم بمدى نجاحها في موازنة التعليم والتدريب والاستثمار مع عالم تتغير فيه الوظائف بوتيرة متسارعة. فالاستعداد للمستقبل لم يعد خياراً إضافياً، بل أصبح شرطاً أساسياً لتحويل التحول التكنولوجي إلى فرصة للنمو والاستقرار المهني والاجتماعي.

فالشكلا لا تتمثل بالضرورة في غياب الوظائف المستقبلية، بل قد تكمن في نقص الكفاءات القادرة على تشغيل البنية التحتية الرقمية وتطويرها وإدارتها. ويعني ذلك أن الاستثمارات الكبيرة لا تتحول تلقائياً إلى فرص عمل متاحة لجميع الخريجين، ما لم تتوافر برامج تعليم وتدريب تتناسب مع طبيعة الوظائف الجديدة.

وتتطلب الاستفادة من هذه الفرص تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات، وتطوير برامج تدريب متخصصة بالمشروعات الفعلية، وتحديث التخصصات بما يواكب الطلب على المهارات الرقمية والهندسية والتقنية. كما تبرز أهمية توجيه الشباب نحو المجالات التي تشهد نمواً في الطلب على العمالة، مع تجنب حصر التعليم في تخصصات ضيقة قد تتغير احتياجاتها بسرعة نتيجة التطور التكنولوجي.

الانتاجية بين فقدان الوظائف وخلق فرص جديدة

لا تقود التكنولوجيا بالضرورة إلى انخفاض إجمالي الوظائف، إذ تتباين آثارها بحسب طبيعة القطاعات وسرعة التكيف الاقتصادي. فالأتمتة قد تقلل الحاجة إلى العمالة في بعض المهام، لكنها يمكن أن ترفع الإنتاجية وتخفف التكاليف، بما يدعم توسع الشركات والاستثمار وبيّتح ظهور أنشطة ومهن جديدة.

وتشير دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية في يوليو إلى أن الذكاء الاصطناعي التوليدي قد يؤثر على عمل ما يقرب من 80 مليون شخص في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، لا تزال الأدلة على وقوع خسائر واسعة النطاق في الوظائف محدودة، ما يعكس صعوبة تحديد الحصيلة النهائية لهذه التحولات في ظل استمرار تطور التكنولوجيا وطرق استخدامها.

وتعتمد النتائج على قدرة الاقتصادات على تحويل مكاسب الإنتاجية إلى توسع في الأنشطة الاقتصادية، وعلى مدى استعداد الشركات للاستثمار في العمالة

قدرة الشباب على التعامل مع المهام التي تتطلب فهماً للسياق وتعاوناً بشرياً وحكماً مهنيّاً لا يقتصر على تنفيذ التعليمات. وفي مواجهة هذه المخاوف، بدأت بعض الجامعات توسيع برامج التدريب على الذكاء الاصطناعي، وقد وفرت جامعة الملك مونغكوت للتكنولوجيا تراخيص لنحو ألف طالب للتدرب على استخدام هذه الأدوات، بهدف تعزيز جاهزيتهم المهنية ومساعدتهم على الاستفادة من التكنولوجيا بدل الاكتفاء بمواجهة آثارها.

وتعكس هذه الخطوات تحولاً في دور المؤسسات التعليمية، من التركيز على تقديم المعرفة الأكاديمية إلى إعداد الطلاب للتعامل مع بيانات عمل تتغير باستمرار، وتحتاج إلى التعلم المتواصل والقدرة على التكيف.

توسع رقمي يقابله نقص في الكفاءات

على الرغم من المخاوف المتعلقة بتراجع بعض الوظائف، فإن التحول التكنولوجي يفتح أيضاً مجالات جديدة للنمو والتوظيف، خصوصاً في قطاعات مراكز البيانات والخدمات السحابية والبنية التحتية الرقمية.

وتجسد تايلند هذا التناقض؛ فبينما يواجه الخريجون صعوبات في العثور على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم، تتوسع الاستثمارات الرقمية في البلاد، في إطار مساعيها لترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا.

وخلال الربع الأول من العام الجاري، تلقى مجلس الاستثمار التايلندي طلبات استثمار بقيمة 873.741 مليار بات، تعادل نحو 27.3 مليار دولار، موزعة على 48 مشروعاً رقمياً، تركز معظمها على مراكز البيانات والخدمات السحابية في بانكوك والمناطق المحيطة بها.

ويشير هذا التوسع إلى وجود فرص اقتصادية جديدة يمكن أن تدعم الطلب على الكفاءات المتخصصة. لكنه يكشف في الوقت نفسه عن تحدٍ يتعلق بقدرة سوق العمل على توفير المهارات المطلوبة بالسرعة اللازمة.

قبل تطوير مهارات العاملين والباحثين عن الوظائف.

ويصبح تحديث منظومة التعليم والتدريب ضرورة اقتصادية، من خلال جعل البرامج الجامعية والفنية أكثر ارتباطاً باحتياجات أصحاب العمل، وتوسيع فرص التدريب العملي وإعادة التأهيل المهني، بما يساعد الخريجين على اكتساب المهارات التي تحتاج إليها المؤسسات فعلاً.

وظائف المبتدئين أمام اختبار الأتمتة

يمثل تقلص بعض الوظائف المخصصة للمبتدئين أحد أبرز المخاوف المرتبطة بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي. فهذه الوظائف كانت تشكل في السابق نقطة الانطلاق الأساسية لاكتساب الخبرة العملية، حيث يتولى الموظفون الجدد مهام محددة قبل الانتقال تدريجياً إلى مسؤوليات أكثر تعقيداً.

أما مع قدرة الأدوات الذكية على تنفيذ جانب من هذه المهام، فقد تتغير طريقة بناء الخبرة المهنية، وتصبح المنافسة على الوظائف الأولى أكثر صعوبة، خصوصاً في المجالات التقنية والإبداعية التي تعتمد على معالجة البيانات والبرمجة وإنتاج المحتوى.

ولا تقتصر المخاوف على طلاب الهندسة وتقنية المعلومات، بل تمتد تراوحت معدلات البطالة بين الشباب الأعلى تعليمياً بين نحو 36 % في بنغلاديش و43 % في سري لانكا، وفق البيانات الواردة في المقال.

وتعكس هذه الأرقام اختلالاً في العلاقة بين التعليم والتوظيف؛ إذ قد تتزايد أعداد الحاصلين على الشهادات الجامعية دون أن يقابلها توسع مماثل في الوظائف التي تتناسب مع تخصصاتهم. وفي المقابل، قد تعاني قطاعات اقتصادية أخرى نقصاً في العمالة المؤهلة التي تمتلك المهارات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة.

ويضيف الذكاء الاصطناعي بُعداً جديداً إلى هذه الفجوة، إذ يمكنه دعم النمو ورفع الإنتاجية، لكنه قد يزيد الضغوط على الشباب إذا تسارع اعتماده

اقتصادية واجتماعية تحد من قدرة الشباب على الانتقال من التعليم إلى الاستقلال المالي والمهني.

بطالة الخريجين تكشف فجوة المهارات

تتجاوز أزمة التوظيف في الاقتصادات النامية مسألة نقص الوظائف المتاحة، لتشمل أيضاً عدم التوافق بين المؤهلات التي يحصل عليها الخريجون والمهارات التي تحتاج إليها الشركات. فارتفاع مستويات التعليم لا يضمن بالضرورة الحصول على وظيفة مناسبة، خصوصاً عندما تتغير متطلبات الأعمال بوتيرة أسرع من تطور المناهج الدراسية.

وتشير بحوث صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع بطالة الشباب في أجزاء واسعة من آسيا، مع تسجيل معدلات أعلى في كثير من الحالات بين الحاصلين على مؤهلات تعليمية متقدمة. وتبرز هذه المفارقة بصورة واضحة في تايلند، حيث بلغت بطالة الفئة العمرية بين 15 و24 عاماً نحو 3.9 % خلال العام الماضي، مقابل 13.2 % بين الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي ضمن الفئة العمرية نفسها.

ويمتد هذا النمط إلى معظم اقتصادات جنوب شرق آسيا، بينما تبدو التحديات أشد في بعض بلدان جنوب آسيا. فقد تراوحت معدلات البطالة بين الشباب الأعلى تعليمياً بين نحو 60 % من بنغلاديش و43 % في سري لانكا، وفق البيانات الواردة في المقال.

وتعكس هذه الأرقام اختلالاً في العلاقة بين التعليم والتوظيف؛ إذ قد تتزايد أعداد الحاصلين على الشهادات الجامعية دون أن يقابلها توسع مماثل في الوظائف التي تتناسب مع تخصصاتهم. وفي المقابل، قد تعاني قطاعات اقتصادية أخرى نقصاً في العمالة المؤهلة التي تمتلك المهارات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة.

ويضيف الذكاء الاصطناعي بُعداً جديداً إلى هذه الفجوة، إذ يمكنه دعم النمو ورفع الإنتاجية، لكنه قد يزيد الضغوط على الشباب إذا تسارع اعتماده

تستعد الاقتصادات النامية لاستقبال أعداد غير مسبقة من الشباب في أسواق العمل، في مرحلة تتزامن مع تباطؤ اقتصادي وتحولات تكنولوجية متسارعة يقودها الذكاء الاصطناعي. ويضع هذا التداخل الخريجين الجدد أمام تحديات متزايدة للحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم، فيما تواجه المؤسسات التعليمية ضغوطاً متنامية لمواكبة احتياجات الشركات المتغيرة.

وتعكس تجربة ساهارات تشوايكاو، طالب الهندسة البالغ من العمر 21 عاماً في جامعة الملك مونغكوت للتكنولوجيا في ثونبوري بتايلند، جانباً من هذه التحولات. فإلى جانب دراسته الجامعية، يتدرب في أحد مصانع مشروبات الطاقة، ويشارك في أعمال تطوعية بمجال تكنولوجيا المعلومات لمدة 15 ساعة أسبوعياً، في محاولة لاكتساب خبرات عملية تعزز فرصه المهنية.

لكن المسار التقليدي الذي كان يتيح للخريجين الجدد بدء حياتهم المهنية تحت إشراف مهندسين أكثر خبرة، ثم التدرج في اكتساب المهارات، لم يعد مضموناً بالقدر نفسه. فالتطور السريع لأدوات الذكاء الاصطناعي أتاح تنفيذ كثير من المهام التقنية المعقدة بتكلفة منخفضة، ما قد يقلص حاجة الشركات إلى بعض الوظائف المخصصة للمبتدئين.

وتبرز هذه التحولات في وقت يتوقع فيه البنك الدولي انضمام نحو 1.2 مليار شخص إلى القوى العاملة في الاقتصادات النامية خلال العقد المقبل، في واحدة من أكبر موجات دخول الشباب إلى سوق العمل عبر التاريخ، ويضع هذا الحجم من الباحثين عن الوظائف الحكومات والشركات ومؤسسات التعليم أمام تحديات كبيرة تتعلق بقدرة الاقتصادات على توفير فرص عمل كافية ومستدامة.

وتختلف الظروف الاقتصادية الراهنة عن تلك التي واجهتها أجيال سابقة في مطلع القرن الحالي، إذ تباطأ النمو العالمي، وتراجعت هوامش التحرك أمام السياسات الاقتصادية في ظل بيئة تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

كما أسهمت الصدمات العالمية المتعاقبة، من موجات التضخم خلال جائحة كورونا إلى الحرب الروسية الأوكرانية والتقلبات في أسواق الطاقة، في زيادة تكاليف المعيشة والضغط على الإنفاق، الأمر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي وفرص التوظيف.

وتواجه الاقتصادات الآسيوية ضغوطاً إضافية نتيجة اعتماد عدد منها على واردات الطاقة التي تمر عبر مضيق هرمز. ففي تايلند، يأتي نحو 60 % من واردات النفط عبر الخليج العربي، ما يجعل التطورات الجيوسياسية وتقلبات الإمدادات عاملاً مؤثراً في التكاليف الاقتصادية.

وقد انعكست هذه الظروف على الأوضاع الاجتماعية في عدد من البلدان الآسيوية، من خلال قيود على استهلاك الطاقة والعمل في سري لانكا، واحتجاجات طلابية في إندونيسيا على ارتفاع أسعار الوقود وتراجع القوة الشرائية، إلى جانب تصاعد الانتقادات بشأن بطالة الخريجين في الهند.

وتكشف هذه التطورات أن صعوبة دخول سوق العمل لا ترتبط بالتكنولوجيا وحدها، بل تتداخل معها عوامل

الرقائق الإلكترونية تعيد رسم مستقبل الوظائف في كوريا الجنوبية

بلغت صادرات الرقائق الكورية مستوى قياسياً عند 173 مليار دولار في 2025، مع متوسط راتب سنوي لموظفي «سامسونج إلكترونيكس» وصل إلى 158 مليون وون، بما يعادل نحو 107 آلاف دولار. وتصل نسبة خريجي إحدى المدارس المتخصصة في أشباه الموصلات الحاصلين على عروض

عمل إلى 96.4%. ورغم نمو صادرات الرقائق بنحو 75% بين 2023 و2025، لم يصف القطاع سوى ألف وظيفة تقريباً، وسط توجه الشركات نحو مصانع أكثر اعتماداً على الذكاء الاصطناعي والروبوتات بحلول 2030، ما يشير تساؤلات حول استدامة الوظائف المرتفعة الأجور.

ارتفاع بطالة الجامعيين يكشف فجوة متنامية بين مخرجات التعليم واحتياجات الشركات

توسع مراكز البيانات والخدمات السحابية يفتح فرصاً جديدة وسط نقص الكفاءات المتخصصة

معلومة ورقم

18
مليار دولار

أعلنت «أمازون» الأمريكية عزمها استثمار أكثر من 16 مليار يورو (حوالي 18 مليار دولار) في ألمانيا خلال 2027، لتوسيع أعمال الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والإنترنت عبر الأقمار الصناعية والإنتاج الإعلامي.

«أوبن إيه.آي» تسعى لتسريع جمع أموال قبل طرح أنثروبيك

وأضاف المصدران أن هذا الجدول الزمني السريع للبيع، جزئياً، الرغبة في التقدم على شركة أنثروبيك، إذ تسعى الشركتان بشكل متزايد للاستفادة من قاعدة مستثمرين متشابهة. وقال إن أوبن إيه.آي ترغب في الاستفادة من نمو إيراداتها في الآونة الأخيرة بعد إطلاق نماذج جديدة.

قال مصدران مطلعان لوكالة رويترز إن أوبن إيه.آي تسارع للحصول على تعهدات من المستثمرين قبل طرح العام المتوقع لأسهم منافستها أنثروبيك في منتصف نوفمبر، في عملية جمع أموال سريعة بشكل غير معتاد قد تصل بقيمة الشركة صاحبة روبوت الدردشة تشات جي.بي. تي إلى ما يزيد على 1.4 تريليون دولار.

الرئيس التنفيذي لـ«جي بي مورغان تشيس» يحذر:

5 مخاطر اقتصادية تهدد الاقتصاد الأميركي



حذر الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورغان تشيس»، جيمي ديمون، من 5 مخاطر اقتصادية قال إنها تتحرك «تحت السطح» وقد تهدد زخم الاقتصاد الأميركي، رغم استمرار قوة إنفاق المستهلكين ونشاط الشركات الاستثمارية. وجاءت تصريحات ديمون ضمن نتائج أعمال البنك الفصلية الأسبوع الماضي، بعدما أخفق أكبر بنك أميركي في تلبية توقعات وول ستريت للأرباح، وفقاً لما نقلته «Fox Business».

وقال ديمون إن الاقتصاد الأميركي واصل تلقي الدعم من الاستثمار القوي للشركات واستمرار إنفاق المستهلكين، لكنه أشار إلى أن العجز المالي الكبير، والتضخم العنيد، وارتفاع أسعار الأصول، وصعود أسعار الفائدة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية، ما زالت تمثل عوامل ضغط متزايدة.

وأضاف أن هذه التحديات قد تظل قابلة للإدارة، إلا أن البنك يستعد لمجموعة واسعة من السيناريوهات المحتملة.

وجاءت تحذيرات ديمون بالتزامن مع صدور بيانات أظهرت تسارع التضخم الأميركي خلال سبتمبر بأكثر من توقعات الأسواق، ما عزز الرهانات على إمكانية تشديد السياسة النقدية مجدداً. وأظهرت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاع التضخم السنوي إلى 3.7 %، متجاوزاً توقعات الاقتصاديين

البالغة 3.6 %، فيما سجل التضخم الأساسي، الذي يستثني الغذاء والطاقة، 2.6 % مقارنة مع توقعات عند 2.5 %.

وبقي كل من التضخم العام والأساسي أعلى من مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %، الأمر الذي أبقى احتمال رفع أسعار الفائدة مطروحاً خلال الاجتماعات المقبلة للبنك المركزي الأميركي.

دردشة اقتصادية

شركات تجني المليارات دون نقل راكب واحد

58 % من طائرات العالم تعمل بنظام التأجير

1 إيجار الطائرة الجديدة يبلغ 400 ألف دولار شهرياً

2 ارتفاع تكاليف التأجير 30 % ونقص الطائرات يضغطان على الناقلات

سواء للشراء أو الاستئجار.

وفي المقابل، تواصل شركات التأجير الاستثمار في توسيع محافظها، إذ أعلنت «أفيشن كابيتال جروب» الأميركية طلب شراء 75 طائرة من عائلة «إيرباص إيه 320 نيو»، لتسلمها بين عامي 2032 و2035، في أكبر طلبية بتاريخها، ما يعكس استمرار الثقة بالطلب طويل الأجل على النقل الجوي. وتواجه شركات التأجير بدورها مخاطر تعثر العملاء وتراجع قيمة الطائرات وصعوبة استعادتها عند النزاعات. وقد أبرز إفلاس شركة «جو فيرست» الهندية عام 2023 هذه التحديات، بعدما دخلت شركات التأجير في إجراءات قانونية لاسترداد طائراتها.

مستقبل الأساطيل بين الشراء والتأجير

وتؤكد التحولات الحالية أن التأجير ليس بالضرورة الخيار الأقل تكلفة على المدى الطويل، إذ تتحمل شركات الطيران مدفوعات مستمرة تشمل بصورة غير مباشرة تكاليف التمويل والعوائد التي تستهدفها شركات التأجير، بينما يمنح الشراء الناقلات ملكية أصول يمكن استخدامها أو بيعها لاحقاً. وفي ظل تقلب أسعار الوقود والفائدة والطلب على السفر، تصبح القدرة على اختيار المزيج المناسب بين امتلاك الطائرات واستئجارها عاملاً حاسماً في إدارة المخاطر والمحافظة على السيولة. وبين ارتفاع تكاليف الطائرات وتزايد الطلب العالمي على السفر، تواصل شركات التأجير تعزيز موقعها في صناعة الطيران، بعدما أصبحت شريكاً رئيسياً في تمويل الأساطيل وتوفير المرونة التشغيلية، فيما يبقى نجاح الناقلات مرتبطاً بقدرتها على تحقيق التوازن بين تكلفة التمويل ومتطلبات النمو والاستقرار المالي.



إير» نحو 96 % من أسطولها البالغ 647 طائرة بنهاية مارس 2026، مقابل 27 طائرة مستأجرة. وفي المقابل، شكلت الطائرات المستأجرة نحو 42 % من أسطول «إيزي جيت» البالغ 356 طائرة بنهاية سبتمبر 2025.

تكاليف متصاعدة

ورغم المزايا التمويلية والتشغيلية، تواجه شركات الطيران ارتفاعاً ملحوظاً في تكاليف الاستئجار، بعدما زادت إيجارات الطائرات عالمياً بنحو 20 % إلى 30 % مقارنة بمستويات 2019، وفق «إياتا»، نتيجة نقص المعروض وتأخر تسليم الطائرات الجديدة. وتفاقمت هذه الضغوط مع ارتفاع الطلبات المتراكمة لدى مصنعي الطائرات إلى نحو 18.1 ألف طائرة في مايو 2026، مقارنة بنحو 17 ألف طائرة خلال 2024، ما يحد من الخيارات المتاحة أمام شركات الطيران

بعدما امتلكت نحو 1501 طائرة بنهاية 2025، إلى جانب إدارة 148 طائرة أخرى. وحققت الشركة إيرادات تأجير بلغت 7.37 مليارات دولار خلال العام نفسه، بزيادة 5.3 % مقارنة بالعام السابق، ما يعكس الحجم الضخم للعوائد التي يمكن تحقيقها من امتلاك الطائرات وإدارتها دون تشغيل رحلات جوية.

وتتفوق محفظة «إيركاب» المملوكة من حيث عدد الطائرات على أساطيل مملوكة لناقلات عالمية كبرى، بينها «يونايتد إيرلاينز» التي تمتلك 958 طائرة، و«دلتا إيرلاينز» بنحو 870 طائرة، و«رايان إير» بـ620 طائرة. كما تضم السوق شركات تأجير بارزة مثل «أفولون» التي تمتلك 561 طائرة، و«إس إم بي سي أفليشن كابيتال» بنحو 499 طائرة.

وتختلف استراتيجيات شركات الطيران في الاعتماد على التأجير، إذ امتلكت «رايان

دولار سنوياً، وفق بيانات «إياتا» لعام 2026. أما الطائرات متوسطة العمر من طراز «بوينغ 737 إن جي» و«إيرباص إيه 320 سيو»، فتتراوح إيجاراتها الشهرية بين 230 و250 ألف دولار، ما يمنح شركات الطيران خيارات تتناسب مع قدراتها المالية وخططها التشغيلية.

وتكمن أهمية التأجير في المحافظة على السيولة وتجنب تجميد مبالغ ضخمة في شراء الطائرات، فضلاً عن إتاحة فرص التوسع دون الحاجة إلى تمويل كامل قيمة الأسطول مقدماً. كما يساعد الشركات على تعديل طاقتها التشغيلية عند تغير الطلب، وإن كانت العقود طويلة الأجل تحد من إمكانية إعادة الطائرات قبل انتهاء مددها.

عمالة التأجير

وتتصدر شركة «إيركاب» الأيرلندية قائمة أبرز المؤسسات العاملة في تأجير الطائرات،

تحولت صناعة تأجير الطائرات إلى واحدة من أبرز الأنشطة الاستثمارية في قطاع النقل الجوي العالمي، بعدما أصبحت شركات متخصصة تمتلك آلاف الطائرات وتحقق إيرادات بمليارات الدولارات سنوياً، دون تشغيل رحلة تجارية واحدة أو بيع تذكرة سفر. ويعكس هذا النموذج تحولاً في استراتيجيات شركات الطيران، التي باتت توازن بين امتلاك أساطيلها واستئجار الطائرات لتقليل الالتزامات الرأسمالية وتعزيز قدرتها على التوسع ومواجهة التقلبات الاقتصادية.

وتكشف بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» عن ارتفاع حصة الطائرات المؤجرة من نحو 10 % من الأسطول التجاري العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي إلى 58 % بنهاية 2023، في تحول يعكس الأهمية المتزايدة لشركات التأجير في تمويل صناعة الطيران. ولم يعد امتلاك الطائرات شرطاً أساسياً لتشغيل شركات الطيران الكبرى، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الطائرات الجديدة وتأخر تسليمها وتزايد تكاليف التمويل.

مليارات الطائرات

وتحتاج شركات الطيران إلى استثمارات ضخمة لتحديث أساطيلها وتوسيع شبكات رحلاتها، إذ لا تقتصر النفقات على شراء الطائرات، وإنما تشمل الصيانة والتشغيل وتدريب الطواقم وتوفير قطع الغيار. وقد أعلنت شركة «هايان إيرلاينز» الصينية طلب شراء 40 طائرة من طراز «إيرباص إيه 320 نيو»، بقيمة إجمالية معلنه تبلغ 5.4 مليارات دولار، بما يعادل نحو 135 مليون دولار للطائرة وفق القيمة المعلنة للصفقة.

وفي المقابل، يمكن استئجار طائرة جديدة من فئة الطائرات ذات الممر الواحد مقابل نحو 400 ألف دولار شهرياً، أي 4.8 ملايين

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com